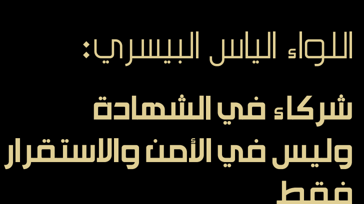
آب ٢٠٢٣ عدد ١١٩ السنة التاسعة



الأمن العام





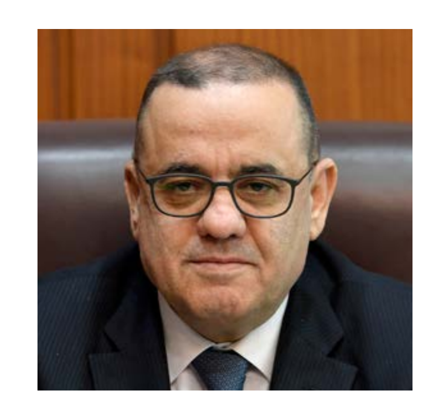
السنة الثالثة على تفجير مرفأ بيروت: العدالة والإقتصاص متى؟

الشامي: إصلاحات صندوق النقد أسهل من إجراءاتنا

كيف يتحضّر القطاع التربوي لدولرة الأقساط؟

الخماسية الدولية: أوان "لبننة" الأزمة اللبنانية





بقلم المدير العام للامن العام بالإنابة
اللواء الياس البيسري

لبنان لا يزال متماسكًا امنيًا

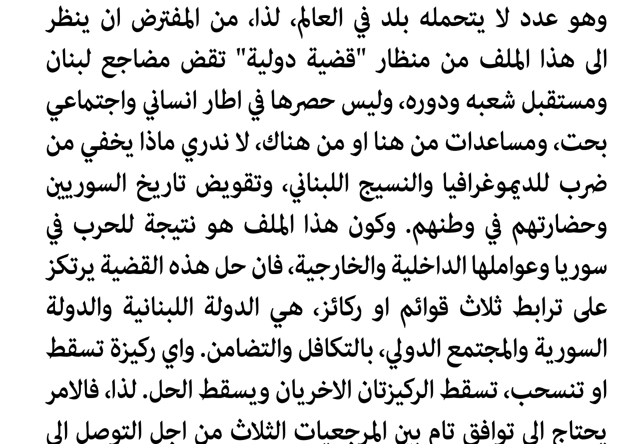
يتميز شهر آب بمناسبتين عزيزتين على قلوب اللبنانيين ووجدانهم: عيد الجيش في الاول منه، وعيد الامن العام في السابع والعشرين، وطبعا لا ننسى عيد قوى الامن الداخلي في شهر حزيران. وقد اجمع اللبنانيون، منذ انشاء دولة لبنان الكبير، على التمسك بقواه العسكرية والامنية الشرعية، ودعمها، ورفض اي بديل عنها، داخلي او خارجي. وهذا هو السبب الحقيقي وراء استعادة لبنان لعافيته والانطلاق مجددا كطائر الفينيق في كل مرة يتعرض فيه لانتكاسات، احيانا قاتلة، وللاسف معظمها من صنع ايدي ابنائه نتيجة خلافاتهم واستدعاء الخارج لايجاد الحلول لهم.

كثيرة هي التحديات التي تنتصب في وجه الدولة ومؤسساتها، وابرز ما تواجهه المديرية العامة للامن العام، هو تحدي الاستمرار من خلال:
اولا، توفير الوسائل الكفيلة بصمود العسكريين ماديا واجتماعيا وصحيا وتربويا.
ثانيا، الحفاظ على العتاد والمعدات وصيانتها لتستمر المديرية في تقديم الخدمات على اكمل وجه.
ثالثا، التأكيد على عدم التهاون في الملف الامني الذي يبقى اولوية حاضرة لمنع تحول الاحداث الفردية والمتنقلة نتيجة الاوضاع المالية والاجتماعية الضاغطة، الى حروب داخلية، ومكافحة الارهاب، والتصدي لمخططات العدو الاسرائيلي، بالتنسيق بين المؤسسات العسكرية وبتوجيهات رسمية.
اما على مستوى التحديات العامة التي تعمل المديرية على التخفيف من انعكاساتها السلبية على لبنان، فهي في الدرجة الاولى ملف النازحين السوريين، ومواكبة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وملف الجنوب الحاضر الدائم. لم تمنعنا الظروف التي يمر بها لبنان من ان نبقى مُتيقظين لكل هذه الملفات. اذ لا يُمكن الركون الى الطمأنينة في ظل اوضاع داخلية وخارجية مقلقة، فكيف بوضعنا الذي نعيشه اليوم، وهو استثنائي بكل ما للكلمة من معنى؟

استثنائية الوضع في لبنان تكمن في غياب رئيس الجمهورية واستمرار الفراغ، وتولي الحكومة تصريف الاعمال بصلاحيات محدودة، اما المؤسسة التشريعية فهي بحكم الدستور هيئة ناخبة، لا تقوم الا ببعض التشريعات الضرورية.
الوضع الاقتصادي والنقدي واضح للعيان، لا يحتاج الى شرح مطول للقول ان العملة الوطنية فقدت اكثر من 90% من قيمتها امام الدولار الاميركي، وانعكس هذا الامر على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والطبية والتربوية.

ولكن، على الرغم من كل ما سلف من ظروف ضاغطة وعوامل سلبية، فان الوضع الامني يبقى مستتبا، وهذا ما اوصل لبنان ليشهد موسم صيف واعدا كما كان الوضع عليه قبل العام 2019.
يعمل عسكريو الامن العام من كل الرتب في مطار رفيق الحريري الدولي، وعلى المعابر الحدودية البرية والبحرية، من اجل تسهيل معاملات اللبنانيين المغتربين، والسائحين العرب والاجانب. فبالاضافة الى العين الساهرة في الداخل على امن الجميع، فان الضباط والمفتشين والافراد في المطار يتعاملون مع اكثر من 35 الف شخص يدخلون ويخرجون يوميا، عدا عن اكثر من 100 طائرة تهبط، واكثر من 100 تُقلِع، وهذا رقم غير مسبوق.

يثقل لبنان واجهزته التعامل مع ملف النزوح السوري، اذ ان هذا الوطن الصغير بمساحته، هو من اكثر الدول استضافة لهم نسبة الى عدد السكان، حيث وصلت النسبة الى 40% تقريبا، وهو عدد لا يتحمله بلد في العالم، لذا، من المفترض ان ينظر الى هذا الملف من منظار "قضية دولية" تقض مضاجع لبنان ومستقبل شعبه ودوره، وليس حصرها في اطار انساني واجتماعي بحت، ومساعدات من هنا او من هناك، لا ندري ماذا يخفي من ضرب للديموغرافيا والنسيج اللبناني، وتقويض تاريخ السوريين وحضارتهم في وطنهم. وكون هذا الملف هو نتيجة للحرب في سوريا وعواملها الداخلية والخارجية، فان حل هذه القضية يرتكز على ترابط ثلاث قوائم او ركائز، هي الدولة اللبنانية والدولة السورية والمجتمع الدولي، بالتكافل والتضامن. واي ركيزة تسقط او تنسحب، تسقط الركيزتان الاخريان ويسقط الحل. لذا، فالامر يحتاج الى توافق تام بين المرجعيات الثلاث من اجل التوصل الى حل، وهذا ما يجب السعي اليه ليبقى لنا وطن.



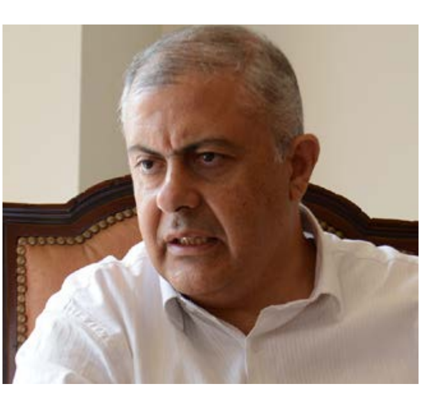


مواطنية صالحة ووطن أفضل

الفهرس















آب ٢٠٢٣ عدد ١١٩ السنة التاسعة

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

مجلة شهرية
تصدر عن المديرية العامة للأمن العام
ثمن النسخة 5000 ل. ل.
الاشتراك السنوي للأفراد 150،000 ل.ل.
للمؤسسات 300،000 ل.ل.

رئيس شعبة مجلة الامن العام
الرائد علا قاسم
البريد الالكتروني majallasection@gmail.com

التحرير
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 3، قرب المتحف، بيروت
هاتف: 01/382642 فاكس: 01/381629

الادارة
العنوان:المديرية العامة للامن العام,
المبنى رقم 1، قبالة قصر العدل، بيروت
هاتف: 01/425303
فاكس: 01/425777 ext:1599

موقع المديرية العامة للأمن العام
HTTPS://www.general-security.gov.lb
twitter@DGSG_Security

تنفيذ وإخراج
برنار كامل
علي عوده

تصوير
عباس سلمان - علي فواز
شعبة التصوير - مكتب شؤون الاعلام
مجلة الأمن العام

الطباعة



الحدث

جورج شاهين

عشيّة الذكرى الثالثة لانفجار مرفأ بيروت اللواء البيسري: شركاء في الشهادة وليس في صناعة الأمن والإستقرار فقط



المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري يلقي كلمته.



مع اهالي الشهداء.

رأى المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري ان تفجير مرفأ بيروت "استهدف الانسان في لبنان ودوره التاريخي الضارب في عميق الحضارة، والرئة التي يتنفس بها لبنان وتمتد الى كل العالم". وقال: "ان شهداء الامن العام الذين ارتقوا الى المجد الخالد، كانوا على مثال قسمهم في المديرية خدمة وتضحية".

اضاف: "ان كل الذين رحلوا قسرا عنا كانوا يعتقدون، ونعتقد معهم، ان المرفأ ليس ساحة حرب، فكان رحيلهم مميتا وقاسيا".

مواقف اللواء البيسري جاءت عشية الذكرى الثالثة لتفجير مرفأ بيروت في 4 آب 2020 واطلقها ابان زيارته التفقدية الى دائرة امن عام مرفأ بيروت حيث وضع اكليلا على النصب التذكاري لشهداء الامن العام الذين استشهدوا في الانفجار، والتقى اهالي الشهداء في مكتب رئيس دائرة امن عام مرفأ بيروت، واستمع اليهم مؤكدا وقوفه ووقوف المديرية الى جانبهم.

بداية، رحب رئيس دائرة امن عام مرفأ بيروت المقدم داود فياض باللواء البيسري وعائلات الشهداء. واستذكر في كلمته الشهداء المؤهل قيصر ابومرهج والمفتش اول ممتاز فارس كيوان والمفتش اول ممتاز جو حداد، ووجه التحية الى ذويهم مقدرا "تضحياتهم التي لولاها لما بقي لبنان".

وتحدث اللواء البيسري فقال: "ان يقف المرء في حضرة الشهداء، فهذا يعني انه بين الانبل فينا، هؤلاء الذين قتلهم

حبهم ووفاؤهم لوطنهم، الذي هو قطع من قلوبهم ونفحات من ارواحهم".

اضاف: "يضنيني في هذه المناسبة، ونحن على مسافة يومين من الذكرى الثالثة المشؤومة للانفجار، ان امثل اليوم امام شهداء الامن العام الذين ارتقوا الى المجد الخالد، فكانوا على مثال قسمهم في المديرية العامة للامن العام "خدمة وتضحية". لذا حق لهم القول انهم قضوا شهداء ساحة الشرف، ساحة مرفأ بيروت، هذه الساحة التي امتزجت فيها دماء شهداء الامن العام مع دماء كل الشهداء الذين ننحني اجلالا واحتراما امام شهادتهم ورحيلهم المدوي".

ورأى ان "التفجير الذي دمر مرفأ بيروت استهدف الانسان في لبنان ودوره التاريخي الضارب في عميق الحضارة، ونقطة الانطلاق بين الشرق والغرب وتواصلهما، والرئة التي يتنفس بها لبنان وتمتد الى كل العالم".

تابع: "يصعب الكلام في ظلال ارواح الشهداء الذين ارتقوا في ابشع جريمة استهدفت لبنان كله، والاصعب والاشد مرارة هو انه ما من حقيقة ظهرت حتى الان تريح ارواح الشهداء وضمير اهلهم وذويهم واصدقائهم ومحبيهم وعواطفهم. فكل الذين رحلوا قسرا عنا كانوا يعتقدون، ونعتقد معهم، ان المرفأ ليس ساحة حرب، فكان رحيلهم مميتا وقاسيا".

وقال: "جئنا اليوم لنحيي ذكرى شهداء الامن العام: الشهيد المؤهل قيصر ابومرهج، الشهيد المفتش اول ممتاز فارس كيوان، الشهيد المفتش اول ممتاز جو حداد. اقل الواجب تكريم ذكراهم وارواحهم، بعد ان كانت شهادتهم مع الذين استشهدوا او تضرروا جسديا ومعنويا، عنوانا مشرفا جمع كل لبنان. وهذه التضحية اللامحدودة، جعلت من الامن العام ليس شريكا في صناعة الامن والاستقرار والسلم الاهلي فقط بل شريكا في الشهادة".

> **الشعب اللبناني لا يطلب منكم سوى ان تبقوا الدرع الواقية للوطن**

اضاف: "حضورنا الى هذا الموقع، الى مبنى دائرة امن عام مرفأ بيروت، له هدفان:
الاول، مناسبة وطنية، لنصبغ على اقسام هذا المبنى بصمات شهدائنا الحاضرين دوما معنا، وفي وجدان رفاقهم وكل من يطأ هذا المبنى. ◄



المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري.



الحضور.

◄ الثاني، التأكيد امام اللبنانيين مجددا التزام الامن العام تطبيق القوانين التي ترعى عمله وتحدد صلاحياته من جهة، وعدم التهاون او الاستسلام للواقع الصعب الذي نعيشه من جهة اخرى. لكن كل ذلك لم يتحقق ولن يتحقق الا بالاصرار على مواجهة التحديات انى كان مصدرها، ومهما كان خطرها".

وتوجه الى العسكريين قائلا: "ايها العسكريون، ان الشعب اللبناني الابي، الذي خرج كطائر الفينيق من تحت ركام هذه الجريمة المظلمة والنكراء، لا يطلب منكم سوى ان تبقوا: الدرع الواقية للوطن، الذراع التي لا تلين في وجه الاعاصير، القبضة الفولاذية في وجه الارهاب والمجرمين والمهربين وتجار الدماء، العقل الراجح في كشف خطط العدو الاسرائيلي وعملائه، الارادة الصلبة في ادارة مؤسسة الامن العام وحمايتها من كل وسائل الرشوة واساليب الفساد، وتسهيل امور الناس بكل احترام. تلك هي الصورة النقية التي تليق بكم، ويفخر بها مواطنيكم، في الداخل وفي بلاد الاغتراب، فلا تخذلوهم مهما اشتدت عليكم الصعاب. هذا هو قدرنا ليبقى لنا وطن، ونبني دولة تحمي مواطنيها من الاخطار، وتؤمن لهم حقوقهم وعيشهم الكريم ككل دول العالم، بعيدا من خطر الاقتتال والقلق من المستقبل، وتعمل على استعادة ابنائها من بلاد الاغتراب. انه واقع اليم، لكننا لن نستسلم ولن نستكين، ولا بد لهذه الغيوم السود التي استوطنت فوق لبناننا الحبيب من ان تندثر".

وختم اللواء البيسري: "اجدد تعازي لعائلات شهداء الامن العام، ولذوي جميع الشهداء سائلا الله ان يلهمهم الصبر".

والتقى اللواء البيسري اهالي الشهداء في مكتب رئيس دائرة امن عام مرفأ بيروت، واستمع اليهم مؤكدا وقوفه ووقوف المديرية الى جانبهم.

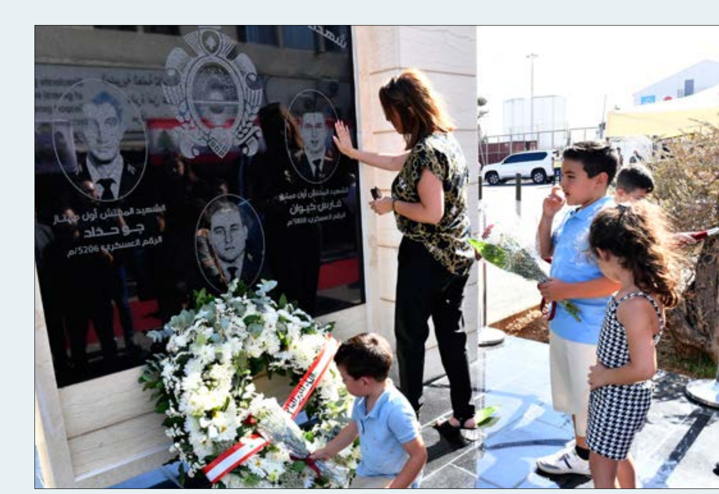


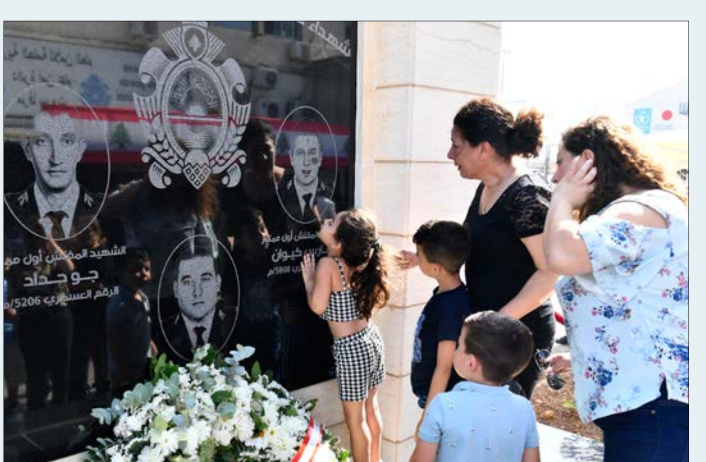
يضع اكليلا من الزهر.





"ملتزمون تطبيق القوانين التي ترعى عملنا وتحدد صلاحياتنا وعدم الاستسلام للواقع الصعب"













الحدث

داود رمال
aborami20@hotmail.com

ثلاث سنوات على انفجار مرفأ بيروت الحقيقة المجرّدة هي الحلّ الوحيد

لا يزال عصف انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020 يتردد بموجاته الانسانية والقضائية والسياسية والاعمارية. على الرغم من مضي ثلاث سنوات على الانفجار، الا ان المشهد ما زال حاضرا بقوة في عقول اللبنانيين ووجدانهم، باعتباره الانفجار الاكبر والاخطر بنتائجه المدمرة وتداعياته في التاريخ الحديث

تأتي الذكرى الثالثة هذا العام والوطن يعيش في ظل فراغ يتمدد في مفاصل الدولة، مع خلو سدة الرئاسة الاولى، واستمرار توقف مسار التحقيق في الانفجار الكارثي، حيث دخلت عوامل اخذت الامور في اتجاهات مختلفة. وقد وضعت القضية في خانة الانقسام الداخلي الذي طاول كل شيء، ولم يسلم منه اي قطاع او مؤسسة او سلطة.

صحيح ان هذا اليوم تحول الى يوم حداد في انتظار احقاق العدالة، الا ان الاخطر هو ان يتحول مع تقادم السنين الى يوم عطلة لا اكثر ولا اقل يضاف الى ايام العطل الكثيرة في الروزنامة اللبنانية.

في 4 آب 2020، هز انفجار ضخم العاصمة بيروت متسببا باستشهاد عشرات الاشخاص وجرح الالاف، مع دمار هائل، وقدرت قوة الانفجار بانها تعادل قوة قنبلة نووية "تكتيكية"، لان كمية نيترات الامونيوم الموجودة في العنبر رقم 12 منذ اكثر من 6 سنوات قبل الانفجار كانت مهملة وبلا توضيب، وقوة الانفجار تعادل ما بين 600 و800 طن من مادة (TNT)، وما جرى كان اشبه بانفجار قنبلة نووية صغيرة، ما ادى الى عشرات الشهداء والاف الجرحى وتدمير الاف المساكن والمؤسسات والمحال والمباني او تضررها، يبعد بعضها عشرات الكيلومترات عن مركز الانفجار.

بعد زلزال عام 1956، صار اللبنانيون يتداولون تعبير "سنة الهزة"، لما خلفه ذلك الحدث من اثر في وعيهم. ويوم 4 آب 2020 حفظ كيوم لحدث لا توصف فداحته.

شحنة النيترات التي ادت الى جريمة 4 آب في حق بيروت وعموم لبنان، كانت موجودة في المرفأ منذ عام 2013 بقرار قضائي لبناني. حينذاك، كانت سفينة مولدوفية آتية من جورجيا في طريقها الى الموزنبيق مرت بالمياه اللبنانية، حيث تعرضت لعطل. بعد ذلك، تقدم عدد من الدائنين بشكاوى قضائية ضد مالكي السفينة، فاحتجز القضاء الشحنة التي بقيت في العنبر رقم 12.



ماذا عن ابرز المحطات التي تلت انفجار 4 آب 2020؟

يوم الثلثاء 4 آب 2020 عند الساعة 6:08 مساء، وقع الانفجار الاول اثر نشوب حريق في العنبر 12، وتلاه انفجار هائل، نتجت منه دائرة دخانية ضخمة كسحابة الفطر، وهزت ارتداداته الصادمة بيروت، وسمعت اصداؤه في قبرص قدر علماء ان ضغطه يوازي قوة 3.3 درجات على مقياس ريختر. نجم ذلك عن انفجار اطنان من مادة نيترات الامونيوم، هي جزء من حمولة تقدر بـ2750 طنا، مخزنة منذ 2014.

تسبب الانفجار بمقتل نحو 217 شخصا، واكثر من 6 الاف جريح، وشرد نحو 300 الف عائلة من منازلها المدمرة، وسبب دمارا هائلا ببيروت، وقدرت الخسائر بمليارات الدولارات.

في 6 آب 2020 كان الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، اول مسؤول اجنبي يزور بيروت لتفقد مسرح الانفجار، وقد تجول في الاحياء المنكوبة، وخاطب الناس مباشرة واستمع الى مطالبهم.

وسلكت جريمة الانفجار المسار القضائي بعدما احالها مجلس الوزراء الى المجلس العدلي الذي تعتبر احكامه مبرمة، وفي 13 آب 2020 تسلم قاضي التحقيق العسكري الاول بالانابة فادي صوان مهامه محققا عدليا في جريمة الانفجار، باقتراح وزيرة العدل في حينه ماري كلود نجم، وموافقة مجلس القضاء الاعلى.

بعد اقل من شهر على زيارته الاولى الى لبنان، وصل في الاول من ايلول 2020 الرئيس ماكرون في زيارة ثانية الى بيروت، تزامنت مع ذكرى مئوية لبنان الكبير الاولى. استمرت زيارته ليومين والتقى ممثلي الافرقاء السياسيين في قصر الصنوبر. واعلن ماكرون عن مبادرة فرنسية لانقاذ الوضع المتدهور في لبنان والذي ازداد تدهورا مع انفجار المرفأ الشريان الاقتصادي والمالي الحيوي والاساسي للبنان، الا ان المبادرة لم تعمر طويلا بعدما فسرها كل فريق سياسي لصالحه وعلى طريقته.

في 19 كانون الاول 2021 قام الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش بزيارة تضامن الى لبنان استمرت اربعة ايام، ودعا المسؤولين السياسيين الى توحيد صفوفهم من اجل ايجاد حلول للازمات التي تعصف بالبلاد.

"فرضية الاستهداف الجوي لمرفأ بيروت اسقطها تقرير المحققين الفرنسيين"

في 18 شباط 2021 كفت محكمة التمييز الجزائية يد القاضي صوان على خلفية دعاوى الارتياب في حقه، بعد ان ادعى في كانون الاول على الرئيس حسان دياب و3 وزراء سابقين هم علي حسن خليل وغازي زعيتر ويوسف فنيانوس، ولم يمثلوا امامه، وتم تعيين القاضي طارق البيطار محققا عدليا.

لم يطل الامر، وبدأت الانتقادات اللاذعة ◄



توجه الى القاضي البيطار، وصولا الى اتهامه بالانحياز وتسييس الملف. وطالب فريق وازن في الحكومة بعزله، بعدما سلك ذات اسلوب القاضي صوان، واضاف الى الادعاء على السياسيين ادعاء على قادة الاجهزة الامنية. مما اضطر رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في 13 تشرين الاول 2021 الى ارجاء جلسة مقررة لمجلس الوزراء بعدما رفض وزراء حضورها الا اذا تم ادراج بند في جدول الاعمال لاقالة القاضي البيطار. وفي اليوم عينه، تم توجيه دعوة الى الناس للنزول الى الشارع ضد هذا القاضي. في اليوم التالي، 14 تشرين الاول 2021، خرجت تظاهرة في اتجاه قصر العدل مطالبة باقالة البيطار، وسرعان ما وقعت مواجهات مسلحة استخدمت فيها الرشاشات الخفيفة وقذائف "ار بي جي" في منطقة الطيونة الواقعة بين الشياح وعين الرمانة، وهذه المنطقة لها في ذاكرة اللبنانيين ذكرى مؤلمة كون شرارة الحرب الاهلية في العام 1975 انطلقت منها بعد حادثة بوسطة عين الرمانة. استمرت الاشتباكات ساعات، وكان تدخل حاسم للجيش ادى الى توقفها بعدما اسفرت عن سقوط 6 ضحايا و33 جريحا.

ما حصل في الطيونة، نقل الانقسام الى اهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت، الذين حافظوا على تماسكهم من اي خلافات او تباينات في وجهات النظر قبل 14 تشرين الثاني 2021. الا ان هذا اليوم تحول الى يوم مفصلي في تاريخ حراكهم، وانتقل التسييس الى صفوف الاهالي الذين انقسموا الى حراكين ولكل حراك منطلقاته واهدافه.

بعدما انتقل الانقسام حول مسار التحقيق الى الشارع، انتقل ايضا الى قصر العدل، حيث انقسم القضاة في ما بينهم. وتحول الكباش السياسي الى كباش قضائي ليدخل بعدها ملف التحقيق مرحلة العرقلة. قدمت طلبات تنحية وارتياب ومخاصمة من معظم السياسيين المدعى عليهم. وفي كل مرة، كان يتخذ قرار برد الطلب، كان يعاجل المحقق العدلي بطلب جديد لاستبعاده، تسبب ذلك بشلل في الملف. جمد المسار القضائي في الوقت الذي اصر فيه المحقق العدلي على عدم التنحي، معلنا تمسكه بالملف حتى الرمق الاخير.



التطور البارز في القضية كان في 25 كانون الثاني 2023، كان يوم قرر المدعي العام التمييزي غسان عويدات اخلاء سبيل جميع الموقوفين في قضية انفجار مرفأ بيروت، واستدعى المحقق العدلي طارق البيطار للمثول امامه اثر الادعاء عليه بتهمة "التمرد على القضاء واغتصاب السلطة"، وقرر منعه من السفر. في ظل كل هذه التطورات، لم يستطع المجلس الاعلى للقضاء مسك زمام الامور، وظهر بموقف العاجز عن المبادرة او اتخاذ القرار بعدما انتقل الانقسام الى داخله.



الانقسام السياسي حول مسار التحقيق انتقل دمويا الى الشارع وتحول الى انقسام قضائي



ماذا عن فرضيات التحقيق؟

منذ بدء التحقيق، وضع المحقق العدلي امامه فرضيات عدة من بينها فرضية الاستهداف الجوي التي اسقطها تقرير المحققين الفرنسيين الذين قدموا الى لبنان بعد الانفجار واجروا تحقيقات ميدانية في موقع الانفجار واعدوا تقريرا مفصلا بهذا الخصوص. بقيت فرضيتان:

الاولى، حصول خطأ في اثناء عملية تلحيم باب العنبر الرقم 12 ادى الى اندلاع الحريق، ثم وقع الانفجار.

الثانية، حصول عمل امني او ارهابي متعمد داخل المرفأ سبّب الكارثة، سواء لجهة ادخال النيترات وتخزينها او استغلال وجودها لتفجيرها.

كل هذه الفرضيات لا تزال تدور في حلقة مفرغة مع توقف التحقيق، اذ انقضت السنة الثالثة على انفجار مرفأ بيروت. تم الانتهاء من التحقيقات ورسم مسار وصول النيترات مرورا بتخزينها وصولا الى انفجارها. لكن القرار الظني لم يصدر بعد، ووحده صدور هذا القرار كفيل بنقل القضية الى مسارها الطبيعي في المجلس العدلي الذي يباشر جلسات المحاكمة والاستماع الى الشهود، وصولا الى اصدار الاحكام المبرمة.

الحقيقة المجردة هي الحل الذي لا يختلف عليه احد. مثل الشمس تشرق من الشرق وتغرب من الغرب مهما كانت الانقسامات والتوجهات التي تتحكم بالواقع اللبناني. هذه الحقيقة لا يختلف عليها اثنان كونها بالنسبة الى كل الناس حقيقة مجردة.

مقابلة

اللواء البيسري في حوار شامل مع "الرأي" الكويتيّة: العودة الشاملة للنازحين تحتاج إلى قرار سياسي كبير

واجب المسؤول في اي دولة كانت هو طمأنة المواطن والوافد والمقيم الى سلامة الوضع الامني، واحاطته برعاية مباشرة، خصوصا في البلاد التي تمر بظروف استثنائية كتلك التي يرزح تحت عبئها لبنان

من هذا المنطلق اكد المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري ان "الحوادث التي تحصل مع الرعايا العرب والاجانب في لبنان تكاد تكون نادرة"، مشددا على ان التعاون الامني مع الكويت لا يقتصر على مكافحة المخدرات وهو تعاون بكل معنى الكلمة، والكويت تحظى باحترامنا ومحبتنا وتقديرنا وهناك تعاون عال مع فريقها الامني المولج بالتنسيق، وعلى ان الامن مستتب واجهزتنا نجحت في حماية الاستقرار ونسبة الجريمة في لبنان مقارنة بدول اخرى ما زالت مقبولة". واشار الى ان "العودة" الشاملة للنازحين تحتاج بلا شك الى قرار سياسي كبير"، لافتا الى ان "المخدرات عدو لا هوادة بمقاومته لتأثيرها المباشر على شعبنا وعلاقاتنا مع الدول العربية". مواقف اللواء البيسري جاءت في حوار شامل اجراه الزميلان سهيل مروة ووسام ابوحرفوش ونشر في صحيفة "الرأي" الكويتية.

■ يتزامن حديثنا مع ذكرى 12 تموز 2005 التي حفرت في الذاكرة وتركت ندوبا، ويقال ان "الضربة اللي ما بتقتلك بتقويك"، فما العبرة الشخصية من الافلات من فم الموت والمضي في "خدمة الوطن" حتى بلوغكم اعلى الهرم في واحدة من المؤسسات الامنية الاكثر تعددا في مهماتها الامنية والسياسية والادارية؟

□ عندما يتخذ المرء قرارا بالانخراط في السلك العسكري يدرك عن وعي بأن مسيرته لن تخلو من الاخطار والمجازفات كما من الانجازات، وهي مسيرة تراوح بين النجاح والموت وما بينهما. لذا يكون كل شيء واي شيء متوقعا وغير مفاجئ. وما تعرضت له كان في اطار مهمة عسكرية اؤديها، وتاليا لم يكن ثمة اي بعد شخصي في الامر، وذلك كأي عسكري يؤدي واجباته بناء على توجيهات او تعليمات او اوامر. الكثير من رفاقنا الضباط والعسكر اصيبوا اثناء تأديتهم مهماتهم، وبينهم من استشهد، واخرون اصيبوا بجروح بالغة بقيت مفتوحة او بتشوهات، وبعضهم تضرر نفسيا. من هنا، اعتبر ان ما تعرضت له قبل 18 عاما امر طبيعي لانه حدث اثناء تأديتي مهمتي العسكرية. يمكني القول ان قوتنا مستمدة من الايمان الراسخ بأن ما نقوم به هو الواجب الذي التزمنا به من اجل وطننا، الالتزام الذي لا يعتريه اي ضعف لانه مبني على قناعات ثابتة وعلى ايمان لا يتزعزع، مما يجعلك قويا ومرتاح الضمير. الضربات التي قد تصيبنا ما هي الا احداث ظرفية لا تغير القناعات وصلابتها لجهة خدمة الوطن والدولة والمواطن.

■ تم تعيينكم مديرا عاما للامن العام بالانابة في ظل ازمات هائلة وغير مسبوقة تستوطن لبنان وتجعل اوضاعه اشبه بـ"طنجرة ضغط"، اي تحديات تواجهونها وهل انتم مطمئنون الى الوضع الامني؟

□ الاطمئنان يجب الا يقود في اي حال الى استرخاء الاجهزة الامنية، وحتى في الظروف الطبيعية لا يمكن للمسؤول الاطمئنان الكامل. فالامن هاجس دائم سواء كانت الاوضاع عادية او استثنائية كما هي حالنا غير المسبوقة اليوم. ومشكلتنا الان ان لا رأس للدولة مع تمادي خلو سدة رئاسة الجمهورية، وتاليا فان الحكومة هي لتصريف الاعمال وعملها محكوم بضوابط معينة رغم ان رئيسها يبذل جهودا حثيثة للحفاظ اقله على الحد الادنى من تسيير الامور الحياتية للمواطنين وحماية الاستقرار الامني وديمومة عمل الدولة. كما ان مجلس النواب الذي تحول انفاذا للدستور هيئة ناخبة لا يقوم الا ببعض التشريعات التي لها طابع الضرورة، فيما الادارة العامة في شلل شبه كامل بسبب الاضرابات وشح الموازنات. هذه هي حال الدولة ومؤسساتها، اما المجتمع وازماته فحدث ولا حرج. فالليرة فقدت نحو 98 في المئة من قيمتها امام الدولار مما ترك تداعيات كارثية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية وعلى الصعد كافة. وهذا الواقع يحمل في ذاته بالنسبة الى كثيرين بذور اهتزاز امني. لكن الحقيقة غير ذلك، فالامن مستتب ونجحنا كاجهزة امنية وعسكرية في حفظ الامن والاستقرار رغم ما تعانية هذه الاجهزة كسائر المواطنين من ازمة مالية خانقة ومصاعب اقتصادية. لقد نجحنا حتى الان في الحد من مفاعيل هذه الازمات على طريقتنا وبتدابير ذاتية كي نستطيع القيام بواجباتنا في العمل على صون الامن. فنسبة الجريمة في لبنان مقارنة بدول اخرى ما زالت مقبولة، خصوصا واننا في ظروف استثنائية جدا وغير مسبوقة.

■ الا ينبغي اظهار الجانب غير المرئي من جهد المؤسسات الامنية لطمأنة من هم في الخارج وتشجيعهم على المجيء الى لبنان؟

□ من طبيعة الجهد الامني انه غير مرئي، اما تظهير نتائجه فمن مهمة الاعلام. الحال الامنية في البلاد مستقرة بشهادة الاحصاءات والواقع المعاش. فاذا اردنا ابراز اهمية ما ينعم به لبنان من استقرار على المستوى الامني، علينا ان نذكر باننا نستضيف مليوني نازح سوري و200 الف لاجئ فلسطيني، وغالبيتهم في حال فقر مدقع ينتظرون المساعدات الشهرية للعيش في بلد يعاني ازمات اقتصادية. عندما تنجح في ضبط هذا الواقع وابقائه تحت السيطرة، يعني انك تحقق انجازا باهرا.

■ هل من احصاءات لاعداد الوافدين هذا الصيف؟

□ لا نريد استباق الموسم السياحي. لكنني اتوقع ان يكون شبيها بما كان عليه صيف 2019 الذي سجل ارقاما قياسية، وتشير حركة المطار



المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري.

الى دخول وخروج نحو 35 الف شخص يوميا. هناك نحو 100 طائرة واكثر تهبط ونحو 100 طائرة واكثر تقلع يوميا، اي تسجل كل يوم حركة الطيران ما بين 200 و 210 طائرات بين اقلاع وهبوط، في حدود 8 او 9 طائرات كل ساعة، وهذا رقم غير مسبوق.

■ هل تلاحظون اقبالا خليجيا على المجيء الى لبنان كما كان في السابق؟

□ لم ينقطع مجيء الخليجيين الى لبنان، لكن السؤال يبقى حول نسبة الآتين، وهذا امر يرتبط بالظروف السياسية وتأثيراتها، لكنهم يأتون وامنهم محفوظ كاللبنانيين واكثر. فالحوادث التي تحصل مع الاجانب والرعايا العرب اقل بكثير من تلك التي تحصل مع اللبنانيين، وتكاد ان تكون قليلة او نادرة، واذا حصلت، لا سمح الله، تتخذ ابعادا واهتماما واصداء. قد يحدث ان يخطف لبناني ويستغرق الجهد لاطلاقه اكثر من اسبوع من دون اي ضجة او جلبة، لكن اذا صودف وخطف اي من الرعايا العرب او الاجانب لـ 15 دقيقة، فالاصداء ستكون كبيرة وتداعياتها بالغة السلبية.

> **الحوادث التي تحصل مع الرعايا العرب والاجانب في لبنان تكاد تكون نادرة**

■ تطرقتم الى وجود مليوني نازح سوري في لبنان، من اللافت ان الحديث عن هذا الملف في بيروت يتقدم تارة ويتراجع تارة اخرى، هل من تصور واضح لسبل معالجته؟

□ لا يمكن النظر الى ملف النزوح السوري، في معزل عن تقدمه او تراجعه الا في اطاره العام، اي من ضمن الصورة الكبرى. فهو نتيجة للحرب التي وقعت في سوريا وادت الى نزوح في اتجاه الاردن وتركيا ولبنان والعراق وفي اتجاه اوروبا، باعداد اقل في دول عربية معينة. ثمة اهتمام دولي بقضية النازحين التي ترتبط بثلاثة عوامل: الدولة السورية، الحال اللبنانية والارادة الدولية. لذا، فان الامر يحتاج الى توافق سياسي بين المرجعيات الثلاث من اجل التوصل الى حلول في هذا الملف.

■ بعدما طالب لبنان بالحصول على داتا النازحين من مفوضية اللاجئين في الامم المتحدة، اين اصبح الامر؟

□ اي امر مشروط في الحياة يكون صعبا، حتى ولو كانت المسألة ترتبط بهبة. كل امر مرهون الحصول عليه بشروط معينة، يثير لديك الحذر ويستدعي المزيد من التفكير في شأنه. من هنا فان تزويدنا بـ"الداتا" لقاء شروط يخضع لمناقشة وتفكير، ليس من الامن العام، انما الامر يتعلق بالحكومة صاحبة القرار السياسي، ونحن جهاز تنفيذي في يدها.

■ من الواضح ان الاجهزة الامنية اللبنانية حققت انجازات مشهودة في مكافحة المخدرات التي شكلت احد المطالب الرئيسية في المبادرة الكويتية الخليجية - العربية - الدولية حيال العلاقة مع لبنان، هل يمكن طمأنة الخارج الى الاجراءات المتخذة لكبح جماح هذه الجريمة؟ ◄



المخدرات عدو لا هوادة بمقاومته لتأثيرها المباشر على شعبنا وعلاقاتنا مع الدول العربية.

◄ □ آفة المخدرات عالمية وتضرب دول العالم قاطبة، وما من بلد على هذا الكوكب لا يعاني من تهريب المخدرات. مكافحتها تحتاج الى تعاون دولي وعلى نطاق واسع. سمعة بلادنا مبنية على ضبط الامور وعدم تحول لبنان منصة لايذاء الاخرين او ممرا للتهريب الى بلاد اخرى. لقد قمنا اخيرا برفقة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير الداخلية بسام مولوي بزيارة مطار رفيق الحريري الدولي للاطلاع على الـ"سكانير" واجراءات التفتيش وتحسينها لاعطاء تطمينات للدول العربية بأننا عين ساهرة. فمستوى التفتيش عال جدا وكذلك مستوى الامن. وقد تم مؤخرا الكشف على الـ "سكانير" في نقطة المصنع على الحدود اللبنانية - السورية للتأكد من حسن سير العمل هناك بغية الطمأنة الى ان الشاحنات التي تقصد الدول العربية آتية من لبنان خاضعة للتفتيش، وكذلك الامر بالنسبة الى مرفأ بيروت. كل هذه الاجراءات مردها الى اننا نولي مسألة مكافحة المخدرات اهمية قصوى، فسمعة بلادنا على المحك ومجتمعنا على المحك، لذا لن ندخر جهدا من اجل كبح جماح هذه الافة التي تشكل عدوا لا هوادة في مقاومته.

■ كان للتنسيق الامني اللبناني - الكويتي الفضل في احباط اكثر من عملية تهريب مخدرات الى الكويت، هل يمكن القول ان التنسيق بين لبنان والكويت على ما يرام؟

□ التعاون الامني مع الكويت لا يقتصر على مكافحة المخدرات بطبيعة الحال، وهو تعاون بكل معنى الكلمة وعلى غرار تنسيقنا مع جميع الدول. فلبنان كان معروفا بأنه صلة الوصل بين الشرق والغرب، ومن الدول التي تحرص على اعلى مستويات التعاون مع الجميع بحسن نية وانضباطية وروح المسؤولية. الكويت من الدول التي تحظى باحترامنا ومحبتنا وتقديرنا. هناك تعاون عال مع فريقها الامني المولج بالتنسيق، وهم يعرفون اننا نولي اهتماما فائقا لتنسيق مفتوح خارج اي حسابات سوى التقدير والمحبة والحرص وحفظ العلاقة التاريخية المتجذرة والمتجددة مع الاخوة الكويتيين. نحن ندرك عمق محبة الكويتيين للبنان وتوقهم الى المجيء اليه والى بيوتهم واملاكهم، فالمحبة بين الكويت ولبنان تتوارثها الاجيال جيلا بعد جيل.

■ ماذا عن النزوح الاقتصادي من سوريا وارتفاع نسب الجريمة؟

□ لا شك في ان بعض النازحين يعانون مشكلات سياسية او امنية في سوريا وعلينا، التزاما بالقانون الدولي والمعايير الانسانية عدم اعادتهم الى سوريا، لكن المشكلة تكمن في النزوح الاقتصادي الذي تختبئ خلفه اعداد كبيرة ممن يأتون الى لبنان للعمل مما يؤثر على مجمل الحركة الاقتصادية والتجارية في البلاد، وهي منافسة يدفع شعبنا ثمنها باهظا. نتحمل اعباء مكلفة، خصوصا ابان سياسة الدعم التي كانت معتمدة لسلع وخدمات اساسية كالخبز والكهرباء والادوية والمحروقات والمواد الغذائية. فالنازحون كانوا جزءا من الذين يستفيدون من دعم مدفوع من الدولة، مما يجعل ما يتحمله لبنان يوازي ما يحصل عليه من مساعدات من المجتمع الدولي. كذلك لا يمكن اغفال تأثير هذا الحجم من النازحين السوريين على الامن، فنسبة الجريمة ارتفعت على نحو يرهق القوى الامنية ويستنزفها، اضافة الى انه اصبحنا امام جرائم غير معهودة في المجتمع اللبناني ولم تكن موجودة الا في ما ندر وصارت شائعة، وهي ظواهر مفجعة ناجمة عن ظروف لا يحسد عليها النازحون الذين يعانون اوضاعا مأساوية بعيدا من بلادهم وبيوتهم.

■ ماذا عن ازمة جوازات السفر اللبنانية وتماديها رغم محاولات وضع حد لها؟

□ لا ازمة جوازات سفر وهي متوافرة. بذلنا جهدا كبيرا من اجل تأمينها، لكن هناك ازمة ثقة في البلد هي التي تقف وراء اندفاع المواطنين وتهافتهم للحصول على جواز السفر لاعتقادهم انه عامل مطمئن لهم. كانت لدينا رؤية قاربنا من خلالها موضوع الجوازات وقامت على الحاجة لطباعة ما بين 800 الى 1000 جواز سفر يوميا، حاليا ارتفع العدد الى 3 الاف في اليوم، والمواطنون ما زالوا يتهافتون طلبا للحصول عليه.

■ ماذا عن مفارقة توليكم كأول مسيحي منذ نحو ربع قرن منصب مدير عام الامن العام اللبناني؟

□ الامن العام لبناني ونحن لبنانيون "بدنا نفكر لبناني ليطلع معنا انتاج لبناني، ما بدنا نفكر طائفيا لما يطلع معنا انتاج طائفي". الانتاج اللبناني اهم من الانتاج الطائفي. "بدك تحكي لبناني وتفكر لبناني وتعمل لبناني"، وعندما نصل الى هذه المعادلة نكون وصلنا الى لبنان الذي نريده.

مقابلة

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

نائب رئيس الحكومة: هذه تفاصيل المفاوضات إصلاحات صندوق النقد أسهل من إجراءاتنا

منذ تشكيل الحكومة الحالية وقبل تحولها الى تصريف الاعمال، تم تكليف نائب رئيس الحكومة الدكتور سعادة الشامي التفاوض مع صندوق النقد الدولي بهدف التوصل الى اتفاق على كيفية خروج لبنان من ازمته الاقتصادية. لكن التعقيدات المعروفة اخرت المفاوضات والتوصل الى اتفاق نهائي مع الصندوق

توصل لبنان الى اتفاق مبدئي او اولي مع صندوق النقد الدولي، كان يفترض ان يستكمل بسلة اصلاحات اقتصادية ومالية وادارية، تحقق البعض منها والبعض الاخر ما زال موضع تجاذب سياسي واجرائي، عدا عن تعذر استكمال التفاوض نتيجة تحول الحكومة الى تصريف الاعمال وتعذر انتخاب رئيس للجمهورية.

"الامن العام" ناقشت نائب رئيس الحكومة الدكتور سعادة الشامي حول مسار خطة التعافي والاصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية المطلوبة، ومصير المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

■ اين وصلنا في مسارات الاصلاحات؟

□ لنبدأ من الاساس. عندما التحقت بالحكومة في ايلول 2021، كانت مهمتي تحضير برنامج اقتصادي ومالي متكامل لمناقشة هذا البرنامج مع صندوق النقد الدولي حتى نصل معه الى اتفاق لمساعدة لبنان في الخروج من الازمة العميقة التي يعيشها. هذا ما حصل، انجزنا برنامجا اقتصاديا ماليا اجتماعيا شاملا، وتشكلت لجنة تضم وزيري المال والاقتصاد وحاكم المصرف المركزي وانا. بدأنا المفاوضات مع صندوق النقد بشكل جدي اواخر عام 2021 او مطلع عام 2022 حول السياسات المطلوبة من ضمن الخطة الاقتصادية والمالية المتكاملة. بعد حوالى 5 اشهر من المفاوضات الشاقة، توصلنا الى اتفاق مبدئي وهو ما يسمى اتفاق على صعيد الموظفين في 7 نيسان 2022. قبل التوصل الى اتفاق نهائي بعد "اتفاق الموظفين"، هناك اجراءات مسبقة يجب ان تقوم بها الدولة اللبنانية قبل الذهاب الى المجلس التنفيذي لصندوق النقد للموافقة على الاتفاق النهائي.

■ ما هي الاجراءات المسبقة التي طلبها الصندوق من لبنان؟

□ كل الاجراءات التي طلبها الصندوق هي اصلاحات ضرورية نحن في اشد الحاجة اليها، ولا اعتقد انها تشكل ضررا للبنان والا لما كنا قد وافقنا عليها. الصندوق يريد التأكد من جدية لبنان في المضي قدما بهذه الاجراءات، وهي تتلخص في 10 شروط. ثلاثة منها تخص الحكومة واربعة مجلس النواب وثلاثة المصرف المركزي. في ما خص الحكومة، الموافقة على استراتيجيا متوسطة الاجل للسياسة المالية، واستراتيجيا للتعامل مع القطاع المصرفي او المالي، واقرار خطة في مجال الكهرباء والطاقة. هذه الاجراءات اقرتها الحكومة في اخر جلسة عقدتها في ايار قبل ان تتحول الى حكومة تصريف اعمال.

■ ما المطلوب من مجلس النواب؟

□ اقرار موازنة 2022 وقد تم اقرارها وان متأخرة، اقرار قانون الكابيتول كونترول، تعديل قانون السرية المصرفية، وقانون اعادة هيكلة المصارف. بالنسبة الى قانون الكابيتال كونترول، انتهت اللجان النيابية المشتركة من دراسته وسيحال على الهيئة العامة. لكنها ادخلت تعديلات عديدة على مشروع القانون اتت مغايرة للنسخة المقدمة من الحكومة، لذلك فهي ليست مقبولة منا ومن صندوق النقد، وهذا يعني ان هذا الشرط المسبق لم ينفذ. اما قانون تعديل السرية المصرفية، فاقرته الهيئة العامة للمجلس ورده فخامة الرئيس ميشال عون بناء على ملاحظات عديدة كانت تنسجم حقيقة مع ملاحظات صندوق النقد، فتم تعديله في المجلس بشكل جيد وتعتبر النسخة المعدلة افضل بكثير، لكن بقيت عقدة واحدة تلك المتعلقة بمعرفة الاسماء المرتبطة بالودائع. اما في ما يتعلق بقانون اعادة هيكلة المصارف، فقد ارسلنا نسخه منه الى مجلس النواب منذ فترة ولم يبدأ النقاش به بعد وقد ادخلت بعض التعديلات عليه من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف بالتشاور مع صندوق النقد منذ ذلك الوقت، وان كانت هذه التعديلات لا تمس جوهر هذا القانون.

■ ما هو المطلوب من مصرف لبنان؟

□ توحيد سعر صرف والتدقيق في الاصول الاجنبية للمصرف، وهذا تم عبر شركة تدقيق عالمية (لكن لم ينشر التقرير بعد)، واطلاق عملية التدقيق في اصول اكبر 14 مصرفا يشكلون نحو 83 في المئة من اصول القطاع المصرفي، وهو اجراء يخص بشكل خاص لجنة الرقابة على المصارف. اذن، حتى الان يمكن القول، انه لم يتم اقرار اي من هذه الشروط المسبقة.

■ هل من شروط سياسية او مالية صعبة فرضت على لبنان؟

□ لنكن صريحين، طيلة المفاوضات لم يدخل الصندوق معنا ولا بأي شكل من الاشكال في اي موضوع او شرط سياسي، وهذا ليس دفاعا عن الصندوق بل انا اروي ما حصل. لو فعل ذلك لكنا سنعترض بطبيعة الحال.

■ ما مصير المفاوضات مع صندوق النقد ومتى تستأنف؟



نائب رئيس الحكومة الدكتور سعادة الشامي.

□ الصندوق ينتظر منا تطبيق الاجراءات المسبقة حتى نصل الى ابرام الاتفاق النهائي، وهو لن ينسحب من لبنان كما يردد البعض، واخشى انه في حال تعثر الاتفاق واضطررنا الى البدء من جديد سيكون الوضع الاقتصادي والمالي اشد تعقيدا والشروط الجديدة اكثر قساوة.

■ كيف يمكن الخروج من حالة الانحدار المالي والاقتصادي؟

□ الخروج من الازمة يتطلب وضع خطة الحكومة موضع التنفيذ وفي اسرع وقت ممكن، والافضل من ضمن الاتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي. لا يمكن للاقتصاد ان ينتعش والنمو ان يرتفع ونخلق فرص عمل للشباب اللبناني اذا لم نتوصل الى ارساء الاستقرار على الصعيد الماكرو - اقتصادي، كالعمل على معالجة نسب التضخم الجد مرتفعة، والحد من التقلبات في سعر الصرف، وخفض العجز في الموازنة والدين العام الى مستويات مستدامة. نحن في حاجة الى وضع استراتيجيا السياسة المالية على المدى المتوسط، فالدين العام وصل الى مستويات عالية جدا نسبة الى حجم الاقتصاد والناتج المحلي، والذي ادى الى التوقف عن خدمة الدين. ان مبدأ استدامة الدين يستند الى تحاليل تقنية معقدة، لكن يمكن تفسيرها بشكل مبسط: يعتبر الدين مستداما عندما تكون خدمته ممكنة من دون اللجوء الى اجراءات قاسية كخفض النفقات بشكل كبير مما يؤدي الى انعدام الخدمات العامة، او رفع مستوى الضرائب الى مستويات قد تلجم الحركة الاقتصادية، وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار وخلق فرص عمل. كما ان توحيد سعر الصرف هو من الضرورة بمكان لانه يمكن الاستمرار باسعار عدة للصرف، فهذا يخلق تشوهات كبيرة ولا يشجع على الاستثمار ويؤدي ايضا الى عمليات سوقية تفيد اطرافا على حساب اطراف اخرى وعلى حساب المودعين.

> "تعديلات البرلمان الجوهرية على قانون الكابيتال كونترول افرغته من مضمونه"

■ ما الحل لموضوع الودائع؟

□ لدينا خطة متكاملة لمعالجة الودائع تهدف الى الحفاظ على حقوق المودعين. هناك فرق كبير بين الودائع (المطلوبات) الموجودة في القطاع المصرفي والاصول (الموجودات) بالعملات الاجنبية. الارقام الاخيرة تشير الى ان هناك حاليا ودائع بقيمة 92 مليار دولار، بينما الموجودات الفعلية في مصرف لبنان والمصارف التجارية لا تتجاوز 20 مليار دولار، اي بفارق حوالى 70 مليار دولار. بالطبع هذا ما ورثناه نتيجة السياسات المالية والنقدية الخاطئة التي مورست خلال العقود الماضية، ولا يمكن حل هذه المعضلة في وقت قصير. ان سحب الودائع دفعة واحدة من اي قطاع مصرفي في العالم يؤدي الى انهيار هذا القطاع، فكيف بالحري اذا كانت هناك فجوة بهذا الحجم. الخطة التي وضعناها تضمن استرداد 100 الف دولار لكل مودع على فترة قصيرة نسبيا، وهذا يشكل 88% من اجمالي الحسابات الموجودة في القطاع. بالنسبة الى الودائع التي تفوق 100 الف ستحول الى صندوق استرداد الودائع وسترد الى اصحابها، لكن على فترات قد تطول او تقصر حسب جدية وسرعة القيام بالاصلاحات واستعادة الثقة بالقطاع المصرفي. بالاضافة الى ذلك، عندما تتحسن الاوضاع الاقتصادية وتعود الثقة تنتفي الحاجة الى سحب الودائع من المصارف لتلافي الاخطار الموجودة في وضع النقود في البيوت والتي تنتج منها ايضا خسارة الفائدة التي تدفع على الودائع. اما بالنسبة الى الودائع بالليرة اللبنانية، والتي خسرت قيمتها من جراء تدهور سعر الصرف، فنحن نبحث عن حلول للتعويض الى اقصى حد ممكن على هؤلاء المودعين.

■ لكن تجارب بعض الدول مع صندوق النقد غير مشجعة بل دخلت في مشاكل اكبر؟

□ لا ادعي ان برامج صندوق النقد نجحت في كل الدول، وكانت هناك اخطاء كثيرة في السابق. لست في موقع الدفاع عن عمل ◄

▶ الصندوق، لكن اي برنامج للصندوق يتطلب امورا يجب ان تقوم بها السلطات المحلية في اي دولة، فاذا لم تقم بها فمن الطبيعي ان تفشل. فنجاح البرنامج يعتمد على صحة الخطة التي ساعد في رسمها الصندوق وعلى جدية السلطات في الدول المعنية في تنفيذ السياسات المطلوبة. بالنسبة الى لبنان، فان شروط الصندوق ليست اكثر قسوة مما يعانيه اللبنانيون اليوم. فالخطة المتفق عليها لا تعاقب الفئات الفقيرة كما يدعي البعض، بل تهدف الى تحسين الايرادات حتى ننفق اكثر على القطاعات الاجتماعية كالتربية والصحة، وكذلك على البنى التحتية المتهالكة ولمساعدة الشرائح الفقيرة والاكثر هشاشة. بالطبع، يمكننا الاستغناء عن الصندوق والقيام بالاصلاحات ذاتها لأن ما يطلبه الصندوق هو ما يجب ان نطلبه نحن من انفسنا، لكن عندها ستكون الاجراءات التي ستتخذ اقسى بكثير واشد ايلاما لعدم وجود المساعدات الاجنبية. في النهاية، هذا خيارنا ولا احد يمكن ان يفرض علينا شروطا قد تضر بمصلحة البلد. نسمع كثيرا من الكلام عن ان صندوق النقد سيعطي لبنان 3 مليارات دولار، وهذا مبلغ صغير وانه يمكن الاستغناء عن الصندوق. فالمسألة لا تتعلق فقط بما يقدمه الصندوق، بل هي خطوة للحصول على مساعدات من الدول المانحة. فلو اعطانا الصندوق 3 مليارات دولار تبقى لدينا فجوة مالية بنحو 10 مليارات دولار على مدى 4 سنوات يمكن ان نحصل عليها من مصادر اخرى كالبنك الدولي والاتحاد الاوروبي والدول المانحة الاخرى، وهي لن تأتي الى لبنان قبل الاتفاق مع صندوق النقد. ولصندوق النقد دور آخر يكمن في مساعدتنا بالمفاوضات لاحقا مع حاملي سندات اليوروبوند. كما يساعدنا الاتفاق مع الصندوق في تمويل العجز في الموازنة عبر البنك الدولي بدل ان نلجأ الى طبع العملة وندخل في حالة تضخم كبيرة وتدهور سعر الصرف.

■ ما هي التحديات امام حكومة تصريف الاعمال في ظل الوضع القائم في ظل شغور موقع رئاسة الجمهورية ومواقع اخرى، وكيف ستتصدى لمسائل مثل التعيينات واستقالة نواب حاكم مصرف لبنان لو حصلت؟

□ ان الفراغ الموجود في سدة الرئاسة ووجود حكومة تصريف اعمال، يضيفان تعقيدات اخرى على الازمة المالية والاقتصادية التي نعيشها اليوم. فالخلاف حول صلاحيات حكومة تصريف الاعمال وجلسات التشريع في البرلمان، يعيق اتخاذ القرارات الضرورية والقيام بالاصلاحات المطلوبة. لكن في ظل فراغ طويل، لا تستطيع ولا يجب على الحكومة، ان تقف مكتوفة الايدي امام الصعوبات والازمات المعيشية التي يعيشها الناس. نتمنى ان يحصل انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة جديدة في اقرب وقت، لكن نظرا الى الاوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة تترتب علينا مسؤوليات كبيرة لتيسير المرفق العام والاهتمام بشؤون الناس. بالنسبة الى توقيع المراسيم نيابة عن رئيس الجمهورية، لست خبيرا دستوريا لبت هذا الموضوع. لكني كمسوؤل في الحكومة، لدي واجبات يجب القيام بها لا التفرج عليها. طبعا من الافضل ملء الشغور واتخاذ القرارات في مجلس الوزراء مجتمعا وفي حضور الجميع. ان فكرة ان يوقع 24 وزيرا على المراسيم لا تغني عن الاجتماع حول طاولة واحدة في جلسات لمجلس الوزراء. فهذه الاجتماعات تهدف الى مناقشة كل المواضيع المطروحة على البحث لاغناء الموضوع وتحديد اي مرسوم يجب ان يوقع واي اجراء يجب ان يتخذ، من دون ان يعني ذلك التوسع في الامور غير الاساسية. هذا الحوار والنقاش لا يمكن ان يحدث عندما توقع المراسيم الجوالة.

تقرير

جورج شاهين

أعطى آب مهلة للتفاهم على مواصفات الرئيس لودريان: آخر الفرص قبل سحب الخماسيّة يدها!

بعد شهر كامل على زيارته الاولى لبيروت بين 21 و24 حزيران عاد الموفد الرئاسي الفرنسي الخاص الوزير جان ايف لودريان بين 25 و27 تموز الماضي ناقلا الى المعنيين بالاستحقاق الرئاسي حصرا خلاصة مشاوراته مع اطراف الخماسية الدولية

ضرب الموفد الرئاسي الفرنسي موعدا جديدا لجولته الثالثة في ايلول المقبل من اجل عقد لقاء تشاوري ليومين او ثلاثة، ينتهي بانتخاب الرئيس العتيد للجمهورية.

حط في جولته الثانية في بيروت بتعديلات اساسية على شكل واليات مبادرته السابقة. وبعدها وجه دعوة صريحة الى اللبنانيين للمشاركة في «طاولة مهمة» كما سماها بالفرنسية «table de mission» بدلا من طاولة حوار تعقد مطلع ايلول المقبل. ووصف مبادرته بالفرصة الاخيرة للتفاهم على مواصفات الرئيس ومهامه. وبعدما تراجع عن ثنائية سليمان فرنجية – نواف سلام في اعقاب زيارتين الى كل من المملكة العربية السعودية وقطر التقى خلالها وزيري خارجية البلدين فيصل بن فرحان ومحمد بن عبد العزيز بن صالح الخليفي، وشارك في لقاء الدوحة الخماسي الى جانب نظرائه ممثلي الدول الاربع الاخرى، حذر لودريان من التردد في التحضير والاستعداد الكامل للمشاركة في الطاولة مخافة ان تسحب الدول الخمس الصديقة يدها من لبنان. وذلك من دون اي اشارة علنية الى ما يمكن ان يلي هذه الخطوة، وخصوصا لجهة ما تحدث عنه البيان الختامي لـ«لقاء الدوحة» من عقوبات سيتعرض لها من يعرقل العملية الانتخابية.

كما كان مقررا وبعد مواعيد متعددة لم تتحقق، وصل لودريان في زيارته الثانية بعد ظهر 25 تموز، وكما في الاولى توجه الى عين التينة مباشرة للقاء رئيس مجلس النواب نبيه بري للبحث في المبادرة الجديدة التي يحملها بعد مسلسل لقاءاته الخليجية، بالاضافة الى



الموفد الرئاسي الفرنسي الخاص جان ايف لودريان عند الرئيس نبيه بري.

> **خلو سدة الرئاسة يقود الى ازمات متناسلة**

ما تبلغه عن نتائج زيارة الوزير الخليفي لطهران في 22 تموز ترجمة للتفاهم الذي تم التوصل اليه في لقاء الدوحة بتقاسم المهام بين فرنسا وقطر وتحديدا بالنسبة الى التواصل مع طهران بعدما سقطت فكرة ضمها الى المجموعة الخماسية في لقاء 17 تموز.

وفي ظل تكتم شديد وصمت الموفد الرئاسي الفرنسي المطبق طيلة فترة وجوده في بيروت، اكتفى رئيس مجلس النواب نبيه بري بعد اللقاء بالاشارة الى ان اللقاء «كان جيدا ويمكن القول ان كوة قد فتحت في جدار الملف الرئاسي». ومن عين التينة توجه لودريان الى قصر الصنوبر، حيث التقى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي تيمور جنبلاط ومن بعده رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل ورئيس كتلة نواب «تجدد» النائب ميشال معوض. في اليوم الثاني واصل لقاءاته فشملت رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ثم عددا من النواب آخرهم رئيس كتلة الوفاء للمقاومة محمد رعد في حارة حريك. وقبل مغادرته بيروت في يومه الثالث، وكما بدأ زيارته، قصد عين التينة للقاء الرئيس بري

مودعا مجموعة الافكار التي طرحها وردود الفعل لدى مختلف الاطراف.

ولوحظ ان لودريان تجنب خلال جولته الثانية توسيع مروحة اتصالاته، فبقيت محصورة بالمعنيين بالاستحقاق الرئاسي. لذلك لم يقصد الديمان للقاء البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي ولا السرايا للقاء رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي.

> **الامور قد تتطور الى فرض عقوبات على معرقلي العملية الدستورية**



الرئاسة الشاغرة.

وفي ظل غياب اي موقف لبناني رسمي تناول الزيارة وما رافقها وما انتهت اليه، اكتفت وزارة الخارجية الفرنسية قبيل نهايتها بساعات قليلة بالاشارة اليها. فاعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية «ان جان ايف لودريان الذي قام بزيارة ثانية الى لبنان من 25 الى 27 تموز، شدد مع جميع المتحدثين اليه - كما فعل في زيارته الاولى - على ضرورة الخروج من المأزق السياسي والمؤسساتي الحالي الذي يستمر بسبب طول مدة الشغور الرئاسي، والذي يشكل مخاطر كبيرة على لبنان ودولته واستقراره».

واضافت ان لودريان «اقترح على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عملية انتخاب رئيس الجمهورية دعوتهم الى لقاء يعقد في ايلول بهدف التوصل الى توافق حول القضايا والمشاريع التي تشكل الاولوية والتي يجب ان يعمل عليها رئيس الجمهورية المستقبلي. واشارت الى ان هذا الاجتماع يهدف الى خلق جو من الثقة، وتمكين البرلمان من الاجتماع بظروف مؤاتية لاجراء انتخابات مفتوحة للخروج من هذه الازمة بسرعة.

وبعيدا من اللغة الديبلوماسية التي اعتمدت في بيان الخارجية الفرنسية وما يحويه من غموض يحتمل الكثير من التفسيرات المختلفة وخصوصا في لبنان حيث تعزز الفرز القائم بين محاور متعددة ويمكن ترجمته قياسا برغبات وامنيات البعض والتي باتت تتحكم بالكثير من مواقفهم وتوجهاتهم المتناقضة، التقت المصادر العليمة على الاشارة الى بعض العناوين الرئيسية التي حملتها مبادرة لودريان الجديدة. والتي استند اليها مفندا الظروف التي دفعته اليها وكان يقدم لها في بداية اي لقاء مع زواره وضيوفه. حيث كان يشدد على اهمية المناقشات التي سادت لقاء الدوحة بعدما وضعهم في صورة الوضع ومصير اقتراحاته السابقة ما ادى الى تطويرها بالتخلي عن بعض بنودها والاحتفاظ ببعضها واضافة ما اقترحه الاطراف المشاركون في اللقاء بعدما قرروا الانخراط بطريقة اكثر فاعلية ووضوحا توصلا الى الهدف المؤدي الى انتخاب الرئيس وفق الاليات الدستورية في اسرع وقت ممكن.

وبناء على هذه الاسس، يمكن القول ان مبادرة لودريان تضمنت بنودا عدة، ويمكن الاشارة الى البعض منها بعيدا من اي تنسيق في ما بين اولوياتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- بقيت المبادرة بيد الموفد الفرنسي بعد تطوير اقتراحاته اثر تنازله عن الصيغة السابقة بما يتلاءم والحرص على بعض العناوين الاساسية التي لا يمكن التطرق اليها وخصوصا لجهة الحفاظ على نظام الحكم وتوزيع السلطة في لبنان وفق ما نص عليه الدستور.
- موافقة الخماسية الدولية على اقتراحات فرنسية جديدة يعود بها لودريان الى لبنان على ان يتولى ممثل قطر في اللجنة التواصل مع طهران بعد سقوط محاولة ضمها الى الخماسية.
- اعطاء اللبنانيين مهلة آب للتشاور وتقديم الطروحات النهائية مطلع ايلول ليرعى الجانب الفرنسي طاولة مهمة تنتهي بالدعوة الى جلسة انتخابية لانتخاب من تم التفاهم عليه اذا توحدت المواقف او خوض التجربة الديموقراطية ان تعددت الاسماء في جلسة انتخابية تليها دورات متتالية الى حين انتخابه.
- لا يمكن ان يبقى لبنان على هذه الحال، فخلو سدة الرئاسة يقود الى ازمات متناسلة. كما ان عدم التزام القادة اللبنانيين هذه المراحل سيقود الى رفع يد الخماسية الدولية عن رعايتها للوساطة، ويمكن ان تتطور الامور الى فرض عقوبات على معرقلي العملية الدستورية.

تقرير

خليل حرب
Khalilharb66@gmail.com

بين خماسيّات باريس والدوحة ولودريان أوان "لبننة" الأزمة اللبنانية؟

اللقاءان الخماسيان حول لبنان، في باريس ثم في الدوحة، خرجا بخفي حنين، اذ ان المياه السياسية الراكدة نسبيا منذ نهاية تشرين الاول 2022، لم تتحرك داخليا، رغم العواصف والتحولات الاقليمية والدولية، لا بل ان اللقاء في العاصمة القطرية اتخذ منحى جديدا تمثل بالتلويح بـ "تطبيق تدابير" في حق المعرقلين للحل في لبنان

لا تزال فرنسا تبدو كأنها تقود الحراك الخماسي الذي يضم ايضا الولايات المتحدة والسعودية وقطر ومصر، من دون ان تتضح معالم محددة للحل اللبناني العتيد، خارج العموميات المعلن عنها، في حين ان السعودية عند موقفها القائل بانه لا مبادرة لديها لدعم هذا او ذاك من الاسماء المطروحة لتولي رئاسة الجمهورية، ولا تدخل في اسماء المرشحين، وبانها على مسافة واحدة من الجميع.

منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون قبل نحو 9 شهور، لم يتمكن فريق سياسي من حشد ما يكفي من الدعم داخل مجلس النواب لحسم اسم الرئيس الجديد على الرغم من اجتماع النواب 12 مرة، وتأكيدات مختلف القوى حرصها على الوصول الى نهاية سريعة وآمنة لملف الرئيس، وما يرتبط به من ملفات مصيرية، سواء في ما يتعلق بقيام حكومة جديدة او اختيار حاكم جديد للمصرف المركزي وقيادة الجيش، وغيرها من المسائل والملفات المتداخلة والشائكة.

وتراوح الازمة اللبنانية بالعجز كما يبدو عن ابتكار المخارج والحلول اللازمة للمضي قدما بالبلاد المطوقة بسلسلة لامتناهية من التعقيدات والمصاعب، مما يثير تساؤلات جدية بين اللبنانيين، في ظل هذه المراوحة المؤذية، حول استقرار الكيان وقدرتهم على التطلع الى مستقبلهم ومستقبل ابنائهم.

وفي ظل غياب الاهتمام الدولي والاقليمي، فان فرنسا تبدو الاكثر حماسة، لكنه حراك لم يحقق ثمارا حتى الان، ناهيك بأن الاجتماع الخماسي في الدوحة في 17 تموز 2023 خرج بنبرة جديدة تتمثل في التلويح بمعاقبة من يراهم المجتمعون على انهم معرقلون لمسيرة الحل المأمولة لبنانيا.

فالبيان الختامي الصادر عن ممثلي الدول الخمسة يقول ان اجتماع الدوحة كان من اجل "مناقشة الضرورة الملحة المتمثلة في انتخاب القادة اللبنانيين رئيسا جديدا للجمهورية بسرعة وتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الموجبة لتحمل مسؤولياتهم تجاه مواطنيهم. ويرتهن انقاذ الاقتصاد اللبناني وضمان مستقبل اكثر ازدهارا للبنانيين باعمال هؤلاء القادة". ويتابع البيان "اشار الممثلون بقلق، وبعد التشديد على حرصهم على سيادة لبنان واستقلاله، الى ان المسؤولين السياسيين اللبنانيين لم ينتخبوا خلفا للرئيس ميشال عون بعد مرور تسعة اشهر على نهاية عهده تقريبا. ويجدر بالنواب اللبنانيين تحمل المسؤولية بموجب الدستور وانتخاب رئيس. ونظر الممثلون في الخيارات العملية في ما يخص تطبيق تدابير بحق الذين يعرقلون احراز اي وجه من اوجه التقدم على هذا الصعيد".

صحيح ان البيان لم يتطرق الى طبيعة هذه "التدابير"، الا انه من الواضح انه اشارة صريحة الى امكان ملاحقة "المعرقلين" بحسب مفهوم المجتمعين، بالعقوبات، وهو ما يطرح تساؤلات جديدة عما اذا كان المجتمعون يمتلكون مثل هذا التفويض، وما اذا كانوا مخولين تصنيف المتهمين برأيهم، بالمسؤولية عن التأخير، في وقت تتباين مواقف وآراء اطراف المجموعة الخماسية في نظرتها وتعاملها مع القوى والاحزاب اللبنانية.

لكن من المهم الاشارة الى ان فرنسا، وان كانت تجد لديها ما يشبه الشرعية للتدخل في لبنان، بحكم العلاقات القديمة مع هذا البلد، فانها في الوقت نفسه، وربما الاكثر اهمية بالنسبة اليها، متابعة محاولات حشد المكاسب الاقتصادية، لا في لبنان فقط، وانما في المنطقة، ذلك ان الحركة الفرنسية تأخذ بالتأكيد في حساباتها الصفقة التي ابرمتها للتو مع العراق بقيمة 27 مليار دولار في مجال الطاقة، ودخلت فيها شراكة مع القطريين والسعوديين.

ففي خلفية مشهد الحركة الفرنسية لبنانيا ايضا، ادراك باريس ان صفقة "توتال اينرجي" تمت مع حكومة محمد شياع السوداني الذي يترأس ائتلافا وزاريا، يضم قوى "الاطار التنسيقي"، الحاضنة التي تجمع من يصفهم الاعلام الفرنسي -والغربي عموما- بانهم اقوى حلفاء ايران في بغداد، مما يعني ان الصفقة سارت في طريقها بضمانات صريحة منهم، وبالتالي فان باريس برغم فتور علاقاتها المعلنة مع طهران، لن تتحرك في الاقليم الاوسع، بخيارات صدامية مع الايرانيين، ولا مع حلفائهم.

لهذا، يرتدي المبعوث الرئاسي الفرنسي جان ايف لودريان رداء الوسيط وهو يحط في لبنان بعدما كان اتهم قبل عامين، مسؤوليه بـ"قيادة البلد الى الموت"، واصفا لبنان بأنه "سفينة تايتانيك من دون الاوركسترا"، وهو يظهر الان حرصا مشتركا مع ممثلي واشنطن والقاهرة والرياض والدوحة، ليقولوا في البيان "لا بد للبرلمان اللبناني ان ينتخب رئيسا قادرا على تجسيد نزاهة لبنان وتوحيد الشعب اللبناني ووضع مصلحة البلاد اولا وجعل رفاه الشعب اولوية وتأليف كتلة واسعة تنفع اكبر عدد ممكن بغية تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الجوهرية ولاسيما تلك التي اوصى بها صندوق النقد الدولي وذلك من اجل تحقيق طموح الشعب اللبناني وتلبية احتياجاتهم الملحة. تستعد البلدان الخمسة للعمل مع لبنان



من اجل دعم تنفيذ تدابير الاصلاحات هذه اللازمة لتحقيق الازدهار والاستقرار والامن في البلاد. كما يشدد ممثلو هذه البلدان على الحاجة الماسة الى اصلاح النظام القضائي والامتثال لسيادة القانون ولا سيما فيما يخص التحقيق بشان انفجار مرفأ بيروت، ويحثون القادة والاحزاب على اتخاذ تدابير فورية من اجل الخروج من المازق السياسي الحالي".

وكما كان متوقعا، لم تحقق الزيارة التي بدت كمهمة مستحيلة اختراقا سياسيا يذكر، وبدت، وهي الاولى له بصفته مبعوثا خاصا، مجرد مهمة استطلاعية، لتحديد مخارج للملفات الرئاسة والحكومة والمصرف المركزي والجيش، اخذا في الاعتبار ان حزب الله متمسك بترشيح فرنجية، وهو موقف كما تقول مصادر، ليس في امكان باريس ولا الاطراف الاربعة الاخرى في اللقاء الخماسي، تخطيه بسهولة والمجازفة لاحقا بانسداد سياسي جديد في البلاد ويدخلها فيما يشبه التعثر الطويل الذي ساد اكثر من عامين الى ان جرى انتخاب عون رئيسا للجمهورية في العام 2016.

لكن التعثر القائم حاليا يبدو بالنسبة الى العديد من اللبنانيين، انه لا يولي الاهمية اللازمة الى ان ظروف 2016 تختلف جذريا عن اوضاع 2023 بعدما دخلت البلاد في اسوأ ازمة اقتصادية - معيشية في تاريخها الحديث،

> **"الخماسية" تخرج بخفي حنين**
>
> **خماسية الدوحة لوحت بتدابير**

والتي وصفها البنك الدولي بانها من بين الاسوأ على مستوى العالم منذ العام 1850.

لا يزال كثيرون يحاولون تحديد المدى الذي وصلت اليه السعودية في "غسل يديها" من لبنان، خصوصا ان زيارة لودريان الى بيروت، جاءت بعد ايام على اللقاء الذي جمع ماكرون بولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان، الذي سربت مصادره خلال العامين الماضين، انه مستاء لان الرياض ضخت عشرات مليارات الدولارات في لبنان خلال العقود الثلاثة الماضية، لكنها لم تحقق ما كانت تراهن عليه من حضور فاعل. ومع ذلك، فانه بالنسبة الى المراقبين يبدو الموقف السعودي ملتبسا لانه من الواضح ان موقفا سعوديا واضحا يتعلق بالخيارات الرئاسية، من شأنه ان يساهم في حسم هذا الملف خاصة في حال جاء منسجما مع مناخات المصالحة التي رعتها الصين، بينها وبين ايران والتي لا يزال لبنانيون كثر، في انتظار رؤية نتائجها عندهم.

في كل الاحوال، فان زيارة لودريان الثانية الى بيروت في 25 تموز لم تكن مختلفة كثيرا عن الاولى، وربما تكمن اهميتها انها جاءت بعد ايام على اللقاء الخماسي في الدوحة الذي حمل الانذار المبطن، فيما كان من اللافت ايضا تصريح صادر عن مكتب الرئيس نبيه بري يقول فيه "يمكننا القول ان كوة في جدار الملف الرئاسي قد فتحت". وتحدثت مصادر ان تقدما رمزيا تحقق من خلال الطرح الفرنسي المتمثل بالعمل من اجل اطلاق طاولة عمل، بدلا من طاولة الحوار، على ان يعيد اللقاء مع القيادات اللبنانية في ايلول المقبل على امل ان تكون لائحة مواصفات الرئيس المراهن عليه، وتفاصيل برنامج ولايته، قد تبلورت بشكل او باخر، فيما تبنى عملية البحث عن هذه الشخصية بناء على ذلك، من دون ان تكون هناك اية ضمانات بان هذه النهج سينتج تسوية لبنانية فعليا.

ونقلت مصادر بعض الاجواء التهويلية التي حملها لودريان الى بيروت وحديثه عن فرصة اخيرة امام لبنان، كما لاحظت اشارته الى مصطلحي "المواصفات" و"البرنامج"، وهما تعبيران يكاد السفير السعودي وليد بخاري يكررهما في اي تصريح اعلامي له، او امام زواره، مما قد يشير الى ان باريس تحاول الاقتراب اكثر من المقاربة السعودية للملف.

مهما يكن، فان هذه اللقاءات سواء تلك التي جرت في باريس او الدوحة، والحركة الفرنسية في بيروت - وغيرها - تطرح تساؤلات حقيقية عما اذا كان اللبنانيون عاجزين فعلا عن انتاج تسويات محلية لازماتهم، وما اذا كان متعذرا عليهم للمفارقة، ان ينجحوا صيغة "البننة الازمة اللبنانية"، بدلا من ان يكون لزاما على لبنان انتظار الحلول السحرية من الخارج، وتفاهمات الدول الاقليمية والدولية، فيما يقبع هو على مقاعد الانتظار الطويلة.

تحقيق

جورج شاهين

في انتظار التثبّت مما يحمله لودريان من باريس والدوحة الإستحقاق الرئاسي بين عجز الداخل وحراك الخارج

مع دخول البلاد الشهر التاسع على خلو سدة الرئاسة، بات الاستحقاق معلقا على حبال الحراك الذي اطلقه الموفد الرئاسي الفرنسي الخاص جان ايف لودريان، وما انتهى اليه اللقاء الخماسي الثاني بنسخته القطرية. وفيما بقي الداخل قاصرا عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية، لم تنته بعد سلسلة المشاورات التي انطلقت بزخم دولي لمواكبة ما انتهى اليه لقاء الدوحة والتعديلات التي طرأت على المبادرة الفرنسية وما يمكن ان يعود به لودريان الى بيروت، استقصت "الامن العام" آراء الاطراف الثلاثة الذين افرزتهم نتائج الحلقة الثانية عشرة من مسلسل انتخاب الرئيس. فالتقت عضو كتلة التنمية والتحرير النائب اشرف بيضون ونائب حزب الكتائب سليم الصايغ والنائب المستقل الياس جراده، وادلوا بما آل اليه الاستحقاق وجديد التطورات.

بيضون: الحوار يعيد الاستحقاق من خارج الاسوار اللبنانية

■ ما الذي تحقق على مستوى الاستحقاق الرئاسي؟

□ وياللاسف، الاستحقاق اليوم هو امام تعنت بعض الافرقاء السياسيين في لبنان ورفض الحوار بكل اشكاله وانواعه والتلاقي بين مختلف الاطراف اللبنانيين، وبالتالي لبنته كفرصة اولى تعطى للبنانيين لحل ازماتهم. لذلك نحن اليوم في حال من الانتظار والمراوحة، فالاستحقاق بات خارج الاسوار اللبنانية ما بين المبادرة الفرنسية واللقاء الخماسي الذي عقد في الدوحة، ونحن في انتظار التسوية من الخارج.

■ هناك من يصر على ان الحوار يجب ان يبدأ بعد انتخاب الرئيس؟

□ الحوار كما دعا اليه الرئيس بري محصور بنقطة واحدة، وهي انتخاب الرئيس من دون اي عناوين اخرى. اما الشكل واين سيعقد، والآلية التي ستعتمد فما زالت قيد البحث. فهو عندما نادى بالحوار بصفته رئيسا لمجلس النواب وقبل ان يكون طرفا



عضو كتلة التنمية والتحرير اشرف بيضون.

> **جلسة 14 حزيران اثبتت ان لا قدرة لاي فريق على الاتيان بمرشحه**

وعندما افشل في المرة الاولى والثانية، كان قد اصبح طرفا عند تسميته الوزير سليمان فرنجية ولم نعد نستطيع قيادته. ولما كان هذا الحوار مسيحيا اولا ولبنانيا ثانيا، كانت لدينا الرغبة بأن ترعاه البطريركية المارونية في الشكل والمضمون الذي تراه وبما يجمع عليه اللبنانيون. ليس ممكنا ولا مطلوبا ان نضع مشاكل لبنان كلها على الطاولة. امامنا اليوم استحقاق رئاسي، وعلينا التفاهم في شأنه لاسيما وان الجلسة الاخيرة لمجلس النواب اظهرت انه ليس هناك اي فريق معني قادر على الاتيان بمرشحه، لذلك لا سبيل امامنا سوى الحوار.

■ هل ترى منطقيا ان رئيس مجلس النواب لم يعد محايدا كرئيس وانه بات طرفا كرئيس لحركة امل؟

□ لم يتخل عن رئاسة المجلس ولا عن موقفه الحيادي، لكنه وقبل ان يكون رئيسا لكتلة نيابية وقوة سياسية لها مرشحها، كان مرشحه الورقة البيضاء لنعطي فرصة للتوافق. وحين رفض التوافق في المرة الاولى والثانية صار المطلوب طاولة حوار واحدة، لكن هناك حسابات ضيقة لدى البعض حالت دون هدفها.

■ راهن البعض على المبادرة الفرنسية قبل ان ينتقلوا الى اللجنة الخماسية، وعليه ما هو المنتظر؟

□ المبادرة الفرنسية ما زالت قائمة، ونحن ننتظر عودة الموفد الرئاسي الخاص الوزير جان ايف لودريان لنرى الجديد الذي ينقله. فقد التقى الافرقاء في لبنان وشارك في لقاء الدوحة الخماسي. هناك سعي اقليمي ودولي لانجاح هذه المبادرة، وهي تحتاجها من اطراف لقاء باريس وايران لتنجح. لكن العبرة تبقى عند التوافق الداخلي، ويفترض ان نعي مصلحتنا الوطنية اكثر من رهاننا على الخارج للعبور الى بر الامان. فالمواطن يئن الما والملفات المعيشية والاستشفائية لم تعد تحتمل، ولعبة الانتظار قاتلة.

■ الا تلاحظ ان هناك شعرة معاوية بين ما هو مطلوب داخليا وخارجيا ومن سيحسم بينهما؟

□ المسؤولية تقع على القوى السياسية والبرلمانية الداخلية. نعم قد يأتي الخارج ليؤازر ويدعم ويساعد لكن الوكيل لن يحل محل الاصيل.

■ هل لا يزال في امكاننا الحديث عن مرشحين فقط؟

□ عندما نادينا بالحوار لم نضع شروطا على اي طرف، ولم نقبل بأن يضع احد علينا قيودا مسبقة على مرشحنا. فهو ما زال موجودا وما زلنا نراه انه الاقدر على مواجهة الازمات، ولما كانت هذه وجهة نظرنا لنتحاور ونقف عند وجهة نظر الآخرين، ومن المؤكد اننا سنصل الى توجه مشترك.

الصايغ: لن نتنازل عن مرشحنا ما لم يلاقنا الآخرون بالمثل

■ ما هي المرحلة التي قطعها الاستحقاق الرئاسي؟

□ هو اليوم بين يدي فريق منع انتظام الحياة الديموقراطية في لبنان عبر تعطيل الجلسات المتتالية لانتخاب الرئيس كما ينص الدستور. لا يمكن عبور الاستحقاق خارج ما تنص الآليات المنصوص عليها في الدستور ووثيقة الوفاق الوطني التي قالت بكيفية تشكيل السلطة. لدينا اعراف واصول وتقاليد ونصوص واضحة لا يمكن اخذها الى غير مكان وهي التي يجب تطبيقها. من يمنع تطبيقها هو الذي يقبض على زمام الديموقراطية في لبنان. علينا ان ندل على الفاعل الذي لا يمكن تجهيله. نحن في هذا المصاف في وجود من ارتكب جريمة في حق القانون والدستور ويمنع تطبيقهما. دساتير العالم ليست غبية وهي تعرف ان لكل فريق سياسي وحزب حساباته السياسية، والامر يتوقف عند ترجمتها. وطالما ان لها قنواتها ليس علينا ان نخترع دستورا جديدا، كلما صارت هناك عقبة سياسية. الدستور وجد للتعامل مع الطموحات والحسابات وليس مغفلا.

■ الى اي مدى لا يزال رهانكم قائما بعد لقاء الدوحة الخماسي وخصوصا تجاه المبادرة الفرنسية؟

□ نستطيع القول ان هناك حماسة فرنسية ونية للمبادرة، لكن لم تتبلور بعد. انخراطهم المتجدد في لبنان اخذ اشكالا عدة، ونحن ننتظر الجديد منها بعد جولات لودريان في لبنان ومشاركته في لقاء الدوحة. لن نحكم مسبقا على شيء لا يزال مجهولا.

■ هل تعتقد ان المواجهة بين مرشحين انتهت وان البحث عن ثالث قد بدأ؟

□ العملية الديموقراطية تحتم المنافسة بين من يختاره كل فريق. لم يعد هناك اي مبرر للتنازل عن مرشحنا طالما ان المعطيات ما زالت نفسها. فبعد تنازلنا في السابق عن ترشيح رفيقنا في المعارضة النائب ميشال معوض وتقاطعنا على تأييد الوزير جهاد ازعور مع التيار ◄

◄ الوطني ومستقلين، لم يلاقنا الآخرون بخطوة مماثلة، بل على العكس امعنوا في محاولة فرض مرشح واحد احد.

■ من بين ما هو مطروح لبنانيا او فرنسيا طاولة حوار، فهل تريدونها قبل انتخاب الرئيس ام بعده؟

□ كلمة الحوار فضفاضة تحتوي على مفاهيم عديدة. في علم السياسة الحوار يبدأ بالتواصل وقد ينتهي بالتفاهم. لكننا لم نعد نعرف عن اي حوار يتحدثون، اذا كان الموضوع فتح قنوات التواصل فهي مفتوحة من دون اي تردد. المطلوب فتح ثغرة ما للوصول الى المجلس وعقد دورات متتالية لانتخاب الرئيس. واذا كان المقصود التوصل الى مسائل لتقاسم السلطة والرؤية حول مستقبل لبنان، فان ذلك لا يتم من دون رئيس جمهورية وعلينا انتخابه قبل الحوار، فهو رأس البلاد وهو من يشرف على اي حوار لا بد من ان يبقى مفتوحا لحل المشاكل الكبرى، لاسيما مسألة استكمال تطبيق الطائف واقرار التعديلات الدستورية وانشاء مجلس للشيوخ وبت القوانين المتعلقة واللصيقة بالدستور كاللامركزية الموسعة وغيرها. لذلك لا يمكن الاتفاق على هذه الامور قبل انتخابه ليس بسبب الانتقاص من صلاحياته فحسب انما لتحاشي ضرب التوازنات في بلد قائم على مبدأ الفصل بين السلطات والتعاون بينها. فكيف لها ان تتعاون وهي مبتورة من دون رئيس جمهورية وبوجود حكومة فاقدة للشرعية الكاملة؟



عضو كتلة حزب الكتائب النائب سليم الصايغ.

ليس علينا ان نخترع دستورا جديدا كلما ظهرت عقبة سياسية



■ الى متى تتوقع استمرار خلو سدة الرئاسة؟

□ اعتقد ان من يقبض على الساحة اللبنانية والملفات الاقليمية هي الجمهورية الاسلامية التي اوكلت ملفها الى حزب الله في لبنان. طالما انه لم يتحقق التفاهم بين مجموعة (5+1) وايران لتحرير القرار السياسي اللبناني، سنبقى في الحلقة المفرغة.

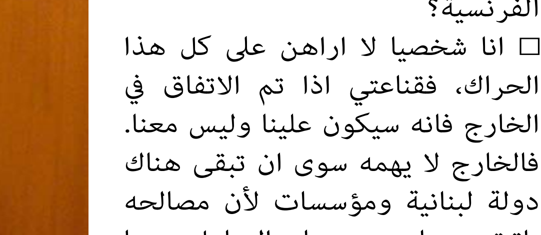
جراده: اي اتفاق في الخارج سيكون علينا وليس معنا

■ اين هو الاستحقاق الرئاسي اليوم؟

□ يخضع الاستحقاق الرئاسي لانانيات اكثرية لم تر بعد هم الوطن والمواطن، فالنزف الذي تتسبب به الهجرة والتغيير الديموغرافي مستمر. وياللاسف، ما زلنا عالقين هناك رغم المناخ الاقليمي والدولي الذي ينبىء بأن له مصلحة في استقرار لبنان، وان يكون في لبنان حكم ومؤسسات وعلينا ان نستفيد منه.

■ الى اي حد تراهن على ما انتهى اليه لقاء الدوحة الخماسي ومصير المبادرة الفرنسية؟

□ انا شخصيا لا اراهن على كل هذا الحراك، فقناعتي اذا تم الاتفاق في الخارج فانه سيكون علينا وليس معنا. فالخارج لا يهمه سوى ان تبقى هناك دولة لبنانية ومؤسسات لأن مصالحه باتت رهنا بوجودها والتعامل معها ولا يكترث لمن يديرها، وحاجته الى غاز البحر المتوسط تحتم ذلك. لقد ثبت فشل مؤسساتنا وفقدان شفافيتها ولن يتعامل معها ما لم تستعد هذه المواصفات. لنذهب الى انتخاب رئيس وننشىء مؤسسات تتماهى مع مصالح الخارج. جميعنا يدرك اننا لا نعيش في جزيرة معزولة ونعرف تأثيرات الخارج، فلنتفق على ما نريد ونسع الى دعم الخارج لضمان قيام المؤسسات ومناعتها.





النائب الياس جراده.



علينا تعميم ثقافة الانتساب الى وطن ومؤسسات ولو احتاجت الى اجيال



■ هل تعتقد انكم الطرف الثالث في الاصطفاف القائم؟

□ لا اعترف بهذا الاصطفاف، وفي هذه المعادلة لسنا طرفا ثالثا، انما نحن الطرف الاول. نحن لا نميز بين الطرفين الثاني والثالث لانهما وجهان لعملة واحدة، كونهما رفعا المتاريس ابان الانتخابات ونظما الاصطفافات التي ضمنت لهما شد العصب الطائفي والشعبي فكانت عملية تبادل خدمات. هما الابيض والاسود اللذان يغطيان جلد حمار الوحش، وهو جلد واحد لجسم واحد. ما نخشاه ان يؤسس هذا الاصطفاف الى نزاعات وربما حروب اخرى، فيما المطلوب بناء وطن لا غلبة فيه لفريق على آخر.

■ الى اي درجة يتنامى الطرف الذي تمثلونه وهل يترجم بمرشح ثالث؟

□ علينا ان نتوقف عند هذه المعادلة على مرحلتين آنية واستراتيجية. آنيا، نحن ذاهبون حتما الى مرشح ثالث. رفع المرشحان المتاريس والسقوف العالية وباتا في موقع يبدو تراجع اي منهما خسارة له، وان تجاهلا المخارج يخسران معا. لبنان لا يخلو من النساء والرجال الذين يطمئنون مختلف الافرقاء ولديهم القدرة والمناقبية والمعرفة، وطالما انهما اعترفا بعدم قدرة احدهما على الغاء الآخر، يبقى المخرج في الصوت الثالث. على الصعيد الاستراتيجي ليس المهم ان نأتي برئيس او نهج حكم، وعلينا تعميم ثقافة الانتساب الى وطن ومؤسسات ولو احتاجت الى اجيال، فنحن لنا شرف البداية.

■ ما الذي يعوق الكتلة النيابية التي تتحدث عنها بعد انفراط عقد التغييريين من ان تكبر؟

□ لم تكتمل الكتلة التي سعينا اليها، وما اراه انه يجب ان تكون كتلة شعبية لا نيابية وربما جبهة وطنية. اذا لم ننجح في تلبية طموحات ناخبينا الى نهج مختلف مرده ما تعرضنا اليه جميعنا من ضغوط اعلامية ونفسية اخذت مداها، فستكون سقطة نعترف بها ولا ضير ان تقع، لأن النجاح هو حصيلة تراكم تجارب فاشلة.

■ كيف يمكن مواجهة صعوبات المرحلة وهل يمكن ان تطول فترة خلو سدة الرئاسة؟

□ نحن لن نوفر جهدا يبذل لفتح قنوات حوار مع الجميع، لاقناعهم بأن الحل المتاح يكمن في الخروج من قمقم الاصطفاف. نراهن على الشعب لانه قوة ضغط للدفع في هذا الاتجاه وقد لا ننجح، لكن سيكون لنا شرف المحاولة.

تقرير

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

المسار القانوني للموازنة في مجلس النواب
كنعان: المطلوب قيام الدولة وتطبيق القانون

بعدما خصصت الحكومة جلسات لمناقشة الموازنة العامة لعام 2023 واقرارها رغم التأخير عن المواعيد الدستورية، وتحضير مشروع قانون موازنة العام 2024، بات من الضروري التذكير بالمسار القانوني الذي يسلكه مشروع الموازنة بعد اقراره من الحكومة واحالته الى مجلس النواب، لاسيما الدور الاساسي والمحوري للجنة المال والموازنة البرلمانية، الى جانب قانون المحاسبة العمومية والمواد الدستورية

تعرف المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية الموازنة بأنها صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وايراداتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والانفاق.

وتعتبر عملية وضع الموزانة واقرارها، احدى صور التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الذي يشكل ركنا اساسيا من اركان نظامنا السياسي البرلماني القائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتعاونها وتوازنها.

الموازنة تعكس من خلال الارقام التي تحتويها سياسة الحكومة وتوجهاتها على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهي تتضمن عناصر عدة اهمها: اولوية النفقات حيث ان الدولة تحدد مواردها المالية استنادا الى النفقات التي قدرتها، واجازة البرلمان للحكومة بجباية الواردات وان تنفق في حدود الاعتمادات التي وافق عليها المجلس والمفصلة في جدول الموازنة.

الى جانب سنوية الموازنة، اي ان الموازنة توضع لمدة سنة واحدة فقط وهذا الاذن المعطى للحكومة بالجباية والانفاق ينتهي بانتهاء السنة، والسنة المالية في لبنان هي نفسها السنة الميلادية. ان قانون الموازنة يعطي للحكومة الاذن بالجباية والانفاق خلال سنة كاملة، اي ان هذه الاجازة سنوية تنتهي بانتهاء السنة، ولا يحق للحكومة ان تنفق او تجبي الواردات من دون هذا الاذن، لذلك تنبه المشرع الى حالة عدم تمكن المجلس من اقرار الموازنة في المهلة المحددة لها بأن اعطى المجلس مهلة اضافية شهر واحد هو كانون الثاني، ويكون الانفاق في هذا الشهر وفقا للقاعدة الاثنتي عشرية، اي ان يتم قسمة (الاعتمادات النهائية التي رصدت في الموازنة السابقة) الى 12 جزءا وتكون قيمة الجزء هو الحد الاعلى للانفاق شهريا.

تبدأ اولى خطوات اعداد الموازنة في الوزارات، حيث يضع كل وزير موازنة خاصة بوزارته تتضمن نفقات وزارته المتوقعة للسنة المقبلة، مرفقة بالمستندات والوثائق والاحصاءات والايضاحات اللازمة لتبرير كل اعتماد من الاعتمادات التي يطلبها، ويحيلها الى وزارة المال قبل نهاية شهر ايار.

وتقوم وزارة المال بمناقشة مشاريع موازنات الوزارات والتدقيق في طلبات الاعتمادات الواردة من الوزارات، ومناقشتها مع كل وزارة في ضوء المستندات التي قدمتها من اجل تامين التوازن بين النفقات والايرادات. يقوم وزير المال بمناقشة زملائه الوزراء لاقناعهم بتخفيض الاعتمادات التي يطلبونها من اجل تحقيق التوازن المطلوب، واذا لم ينجح يتم رفع الامر الى مجلس الوزراء الذي يناقش مختلف وجهات النظر ويعدل ما يجب تعديله ويناقش مشروع الموازنة بكامله ويوافق عليه من اجل احالته الى المجلس النيابي بصيغة مشروع قانون الموازنة العامة.

ان خطوات اعداد الموازنة العامة واقرارها مرتبطة بمهل دستورية وقانونية، حيث نصت المادة 17 من قانون المحاسبة العمومية على ان يقدم وزير المال مشروع الموازنة الى مجلس الوزراء قبل اول ايلول، مشفوعا بتقرير يفند فيه الاعتمادات المطلوبة والفروقات بين ارقام المشروع وبين ارقام موازنة السنة الجارية.

هذا التقرير يختلف عن فذلكة الموازنة التي يضعها وزير المال ويقدمها الى المجلس النيابي، وفق ما تنص عليه المادة 18 من قانون المحاسبة العمومية التي تقول: "يقدم وزير المال الى السلطة التشريعية قبل الاول من تشرين الثاني تقريرا مفصلا عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وعن المبادئ التي اعتمدتها الحكومة في مشروع الموازنة".

كذلك حددت المادة 83 من الدستور موعد تقديم الحكومة مشروع قانون الموازنة الى المجلس النيابي: "كل سنة في بدء عقد تشرين تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة...".

ومعلوم ان عقد تشرين يبدأ وفقا للمادة 32 من الدستور التي تقول: "يجتمع المجلس في كل سنة في عقدين عاديين، فالعقد الاول يبدأ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر اذار، وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر ايار والعقد الثاني يبدأ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الاول وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر، وتدوم مدة هذا العقد الى آخر السنة"، والعقد الثاني هو المعروف بعقد تشرين.

تحول الحكومة مشروع قانون الموازنة الى رئيس المجلس النيابي الذي يحيله الى لجنة المال والموازنة البرلمانية، التي يعود لها ان تقبل او تعدل او ترفض المشروع، لكن يمنع عليها ان تزيد في النفقات، بينما يحق لها ان تنقل الاعتمادات من باب الى اخر او من فصل الى فصل او من بند الى بند، من دون ان يؤدي ذلك الى زيادة في ارقام الموازنة العامة.

بعد انتهاء اللجنة من دراسة ومناقشة مشروع قانون الموازنة المرسل من الحكومة، تضع تقريرا مفصلا يتضمن التعديلات التي ادخلتها والاقتراحات التي ابدتها. وعندما يتسلم رئيس المجلس مشروع الموازنة مع تقرير اللجنة يدعو المجلس الى جلسة عامة لمناقشته والتصويت عليه، حيث يناقشه النواب بشكل تفصيلي، فتتم مناقشة النفقات والتصويت على الارقام بندا بندا وفقا لما تنص عليه المادة 83 من الدستور، فيتم الانتقال الى التصويت على الواردات ثم اقرار قانون الموازنة.



رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان.

هكذا تنتهي رحلة الموازنة في مجلس النواب، مع التذكير بأن المادة 86 من الدستور حصرت الانفاق على اساس القاعدة الاثنتي عشرية بالعقد الاستثنائي فقط (اي شهر كانون الثاني)، الا ان العرف المتبع في لبنان استقر على الاستمرار بالانفاق على اساس القاعدة الاثنتي عشرية لاشهر عدة بعد كانون الثاني ولحين اقرار الموازنة الجديدة.

ونصت المادة 86 على ما يلي: "اذا لم يبت المجلس النيابي نهائيا في مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه فرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فورا لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة واذا انقضى العقد الاستثنائي هذا ولم يبت نهائيا في مشروع الموازنة فلمجلس الوزراء ان يتخذ قرارا، يصدر بناء عليه رئيس الجمهورية، مرسوم يجعل بموجبه المشروع بالشكل الذي تقدم به الى المجلس مرعيا ومعمولا به. ولا يجوز لمجلس الوزراء ان يستعمل هذا الحق الا اذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوما على الاقل".

في السياق، شدد رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان في حديث لـ"الامن العام" على



معالجة المخالفات تؤدي الى زيادة الرواتب للمستحقين بلا اي تضخم في المالية العامة



"ضرورة ان تأتي الموازنات والحسابات المالية في موعدها خالية من فرسان الموازنة والمخالفات القانونية التي كانت تتضمنها، واهمية تطبيق توصيات لجنة المال والموازنة من السلطة التنفيذية".

وذكر بـ"التدقيق المالي الذي اجرته لجنة المال والموازنة من خلال دورها الرقابي على المالية العامة والاحالات التي قامت بها لديوان المحاسبة على هذا الصعيد وعلى صعيد التوظيف العشوائي في القطاع العام".

واكد كنعان انه "من دون الاصلاح البنيوي فلا معالجة فعلية، لأن ما يطلبه صندوق النقد الدولي هي اصلاحات لمعالجة تداعيات الازمة، وهي ضرورية ومطلوبة، لكنها وحدها لا تمنع تكرار الازمات في المستقبل، وهو ما يتطلب دعم المسار الذي كانت بداته لجنة المال بانتاج اصلاحات بنيوية تستعيد المالية العامة والسياسة النقدية والمصرفية الى كنف الدستور وقانون المحاسبة العمومية وتلزم المحاسبة بتجرد واستقلالية وحيادية من خلال نظام قضائي مستقل يؤمنه اصلاح يبدأ مع قانون استقلالية القضاء".

وعن الدور التشريعي للجنة المال والموازنة واهمية هذا الدور، يقول كنعان: "التشريع المالي على مستوى تحضير القوانين للاقرار منوط بها ويبقى القرار النهائي للهيئة العامة. لكن للجنة دورا رقابيا تجلى في السنوات الماضية في اكثر من مجال، لاسيما في مراقبة الانفاق وقانونيته والتصرف بالمال العام والتدقيق بخطط الحكومات ومشاريعها".

اما المشاريع والاقتراحات المهمة التي انجزتها اللجنة حتى الان وخصوصا ما يتعلق بالقطاع العام، فهي حسب كنعان "الاصلاحات المالية ومنها قوانين استرداد الاموال المنهوبة وتبييض الاموال ومكافحة الارهاب ورفع السرية المصرفية والاثراء غير المشروع وحق الوصول الى المعلومات وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والطاقة المتجددة الخ... اما في خصوص القطاع العام، فقد دققت اللجنة بالتوظيف العشوائي بعد الانتخابات النيابية التي جرت سنة 2018 ورفعت لديوان المحاسبة تقريرا بـ32 الف مخالفة تؤدي معالجتها الى زيادة الرواتب للمستحقين من دون اي تضخم بالمالية العامة، واوصت باعادة هيكلة القطاع العام".

وعن تصوره لكيفية معالجة رواتب القطاع العام لاسيما الاسلاك العسكرية والامنية، يؤكد "طبعا من خلال معالجة المخالفات في القطاع العام وقد اقرت اللجان مؤخرا الزيادات في هذه الرواتب، لكنها ليست الحل لأن ذلك يكمن في اعادة هيكلة القطاع العام".

وعن مساهمة لجنة المال في معالجة الملفات المعيشية والمطلبية، يعتبر كنعان اننا "نقوم بذلك من خلال البقاء على تواصل مع الجهات المعنية بهذه القضايا المعيشية والمطالبة ورفع الصوت عند الحاجة والترجمة بالتشريع والرقابة، لكن من دون دولة قائمة بمؤسساتها وامكاناتها تصبح المهمة صعبة، لأن المطلوب قيام الدولة وتطبيق القانون على الحاكم قبل المواطن".

تقرير

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

القوى السياسيّة رفضت قرار البرلمان الأوروبي عاملان يؤخّران العودة الشاملة للنازحين

لم يكن مفاجئا في نظر السلطات اللبنانية الرسمية المعنية بملف النازحين السوريين تصويت البرلمان الاوروبي باغلبية ساحقة على قرار وضعه حزب الشعب الاوروبي يدعم فيه بقاء النازحين السوريين في لبنان، في حين ذهب القرار الى حد اتهام الشعب اللبناني بالسماح للخطاب المناهض للاجئين وكراهية الاجانب بالازدهار

في المقابل اجمعت مواقف القوى السياسية اللبنانية على اختلافها على رفض القرار ودعوة اوروبا والمجتمع الدولي الى ايجاد حل لمشكلة النزوح.

ابرز ما جاء في قرار البرلمان الاوروبي اشارته الى ما اسماه عدم تلبية الشروط للعودة الطوعية والكريمة للاجئين في المناطق المعرضة للصراع في سوريا، والحاجة الى توفير تمويل كاف للوكالات التي تعمل مع اللاجئين من اجل ضمان الخدمات الاساسية كاملة لمخيمات اللاجئين، داعيا المفوضية العليا للاجئين الى العمل على تحسين الوضع الانساني في سوريا من اجل معالجة الاسباب الجذرية لازمة اللاجئين.

ورأى القرار ان عودة اللاجئين يجب ان تكون طوعية وكريمة وآمنة وفقا للمعايير الدولية، وحض على استمرار تقديم المساعدات الانسانية للسكان اللبنانيين واللاجئين، مع ضوابط صارمة، وعلى انضمام لبنان الى اتفاقية الامم المتحدة للاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967.

كما طالب البرلمان الاوروبي بتشكيل فريق عمل دولي بمشاركة الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة والسلطات اللبنانية لمعالجة قضية اللاجئين، معربا عن قلقه من تصاعد الخطاب المناهض للاجئين من الاحزاب السياسية والوزراء اللبنانيين. كذلك حض لبنان، في حال اتخاذ اي اجراء في شأن الهجرة على الامتناع عن الترحيل وفرض اجراءات تمييزية والتحريض على الكراهية ضد اللاجئين السوريين. ودعا في هذا الصدد، الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء الى مواصلة تقديم التمويل لوكالة الاونروا الخاصة باللاجئين الفلسطينيين والسوريين.

لكن القرار الاوروبي غير ملزم لا للبنان ولا لسوريا ولا قيمة قانونية له، بل هو يخرق القانون الدولي لتدخله في شؤون سيادية تتعلق بدول اخرى، وفق آراء العديد من السياسيين اللبنانيين، وهو موقف سياسي اكثر منه اجرائي، لكنه يساهم في تأخير العودة بسبب رفض الدول الغربية المانحة ايضا تمويل عملية اعادة البناء في سوريا.

وكان مفوض السياسة الخارجية والامن في الاتحاد الاوروبي جوزيه بوريل، قد اعلن خلال مؤتمر بروكسل الخاص بالازمة السورية، رفض الاتحاد الاوروبي لعودة النازحين من لبنان قبل انجاز الحل السياسي في سوريا. لذلك، علق وزير الشؤون الاجتماعية هيكتور حجار على القرار بالقول: "تصويت البرلمان الاوروبي باغلبية ساحقة على قرار يدعم ابقاء النازحين السوريين في لبنان ما هو الا تجسيد لمواقف بوريل".

واعتبر وزير الخارجية عبدالله بوحبيب ورئيس لجنة الشؤون الخارجية النيابية النائب الدكتور فادي علامة في حديثين لـ "الامن العام" ان الموقف الاوروبي متوقع وليس موقفا جديدا علما ان اوروبا والولايات المتحدة الاميركية لم يغيرا موقفهما من عودة النازحين.

قال الوزير بوحبيب: "ان الجانب الاميركي لم يكن يريد من الاساس الكلام في موضوع عودة النازحين. لكن في اجتماعاتي الثنائية مع رؤساء الوفود الاميركية والاوروبية في بروكسل، لمست ليونة وتفهما كبيرين لوضع لبنان وموقفه من ازمة النازحين، مما فتح الباب امام لقاءات ومفاوضات لاحقة سنقوم بها مع الجانبين الاميركي والاوروبي. اما كلام بوريل فهو يعبر عن الموقف الاوروبي التقليدي".

النائب علامة قال: "نحن نعمل مع وزير الخارجية عبدالله بوحبيب في اطار واحد لتوضيح الموقف اللبناني وندفع اكثر في اتجاه الحل، لاسيما بعدما توحد موقف كل الاطراف السياسية اللبنانية حول ملف النزوح وضرورة عودة النازحين الى ديارهم".

وعن الخطوات المرتقبة للجنة؟ اجاب: "سنعمل على صياغة بعض المقترحات للحلول التي ستصدر في توصيات اللجنة ونبلغها الى الجهات الدولية على انها موقف لبنان الموحد، حتى لو اضطررنا الى زيارة الاتحاد الاوروبي لعرض موقف لبنان".

من جهته، قال وزير المهجرين في حكومة تصريف الاعمال عصام شرف الدين: "ان قرار البرلمان الاوروبي بدعم بقاء النازحين السوريين في لبنان، هو قرار تعسفي ومرفوض، وقرار للضغط على لبنان لعدم الذهاب بوفد وزاري رسمي الى سوريا بهدف البدء بوضع بروتوكول وتنفيذ الية للاعادة الامنة للنازحين الى ديارهم".

واعتبر شرف الدين القرار "تدخلا سافرا في شؤوننا الوطنية الداخلية"، وطالب بعقد جلسة طارئة لحكومة تصريف الاعمال "للتنديد والاستنكار لهذا القرار المجحف بحق لبنان الذي يعاني الكثير اقتصاديا واجتماعيا وامنيا وبيئيا، وقد يعاني مستقبلا ديموغرافيا من جراء هذا الملف".

الموقف الاوروبي والاميركي بات عاملا من عوامل تأخير العودة النازحين الواسعة الامنة والطوعية، وفق ورقة العمل او الخطة اللبنانية للتعامل مع الازمة. لكن



ظهر عامل تأخير آخر تمثل في تاجيل زيارة الوفد الوزاري الذي شكله مجلس الوزراء الشهر الماضي لزيارة دمشق للبحث في تنفيذ الخطة اللبنانية لاعادة النازحين السوريين، الى ما بعد اجتماع لجنة المتابعة العربية التي شكلتها القمة العربية الاخيرة التي عقدت في جدة في المملكة العربية السعودية، حيث من المقرر ان يتم هذا الاجتماع في منتصف شهر آب الجاري للبحث في هذا الملف وفي الية العودة، الى جانب تكليف اللجنة متابعة الوضع في سوريا ومسار الحل السياسي فيها. وعلى ان يقوم الوفد الوزاري اللبناني ايضا بالتنسيق مع اللجنة التي تضم خمس دول هي: الاردن والسعودية والعراق ولبنان ومصر والامين العام للجامعة احمد ابوالغيط، ومهمتها متابعة تنفيذ اتفاق عمان حول ازمة النازحين ومواصلة الحوار المباشر مع دمشق بهدف ايجاد حل شامل للازمة. لكن المعلومات تفيد بأن وزارة الخارجية ستبقى على تواصل مع الجانب السوري من اجل متابعة زيارة الوفد الوزاري ومسار اللجنة العربية.

> **قرار البرلمان الاوروبي حول بقاء النازحين غير ملزم ولا قيمة قانونية له**

واوضح وزير الخارجية بوحبيب لـ "الامن العام"، ان لا امكان لعودة واسعة للنازحين من دون اعادة اعمار العديد من المناطق التي تضررت جدا بفعل الحرب في سوريا، وهذه العملية في حاجة الى دعم مالي من الدول العربية لاسيما الخليجية منها، (باستثناء دولة قطر التي لا تزال ترفض تطبيع العلاقة من دمشق). وبالتالي، لا بد من الحضور العربي عبر لجنة المتابعة لاقفال هذا الملف، وفي ضوء ما سيتقرر في اللجنة العربية يتحرك لبنان".

وعن قيمة المساعدات التي سيحصل عليها لبنان من مؤتمر بروكسل لمواجهة اعباء النزوح؟ اوضح بوحبيب ان الدولة اللبنانية "لن تحصل على اي دعم مالي، فالمساعدات ستذهب الى النازحين مباشرة عبر المفوضية العليا الدولية لشؤون اللاجئين، وسيذهب قسم منها عبر المفوضية الى وزارة التربية لتسديد مستحقات المدارس التي تتولى تعليم اولاد النازحين".

تناولت بنود القرار الاخرى حول لبنان ملفات سياسية وامنية، لاسيما الانتخابات ◄



الرئاسية والبلدية، التحقيق في جريمة تفجير مرفأ بيروت، محاسبة السياسيين الفاسدين، نزع سلاح المجموعات المسلحة، وفرض العقوبات على الذين يعطلون القضاء والمؤسسات الدستورية والمسار الانتخابي الديموقراطي.

واقر البرلمان الاوروبي بأن الوضع الحالي في لبنان "مقلق للغاية، وان تدهور الوضع الاقتصادي ادى الى تزايد الفقر وزيادة الهجرة". واعتبر ان "وجود اكثر من مليون ونصف مليون سوري في لبنان، بالاضافة الى وجود حوالى 15800 لاجئ من اصول اثيوبية وعراقية وسودانية ومن اصول اخرى مسجلين لدى المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، ونحو 207700 لاجئ فلسطيني، له اثر على الاقتصاد اللبناني وساهم في ازماته المتعددة البعد".

كذلك اقر بأن لبنان على مشارف الانهيار المتسارع للادارة العامة والخدمات الاساسية،

> **تحرك لوزارة الخارجية ولجنة الشؤون الخارجية النيابية تجاه اوروبا**

وبسوء الادارة المتعلقة بالمشاريع الممولة من الاتحاد الاوروبي بسبب الافتقار الى الشفافية والرقابة وضعف معايير المناقصات وحفظ السجلات الحسابية. والمثال على ذلك، التذكير بملف سوء الاستخدام المزعوم لاموال الاتحاد الاوروبي لمرافق ادارة النفايات الصلبة.

كذلك لفت الى حصول فساد واساءة لكيفية ادارة المساعدات الاوروبية للبنان، ودعا الى تشكيل فريق عمل انساني دولي تحت رعاية الامم المتحدة لدعم تنفيذ المساعدات الانسانية والاشراف على استخدام الاموال.

اما بالنسبة الى العودة الطوعية التي كانت جارية في لبنان ويتم التحضير لها في سوريا ايضا، فقد تراجع تسجيل اسماء الراغبين في العودة الى قرى القلمون وريف دمشق ومحيطها غير المتضررة، مع انها كانت موضوعا منفصلا عن العودة الشاملة الواسعة. لكن المواقف الغربية الرافضة للعودة وعمليات الترهيب والتخويف التي تمارس على النازحين تحت حجج واسباب مختلفة ومختلقة، عدا الترغيب بدفع الاموال والمساعدات لهم في اماكن وجودهم في لبنان، جعلتهم يترددون.

وعلى هذا، سيبقى ملف عودة النازحين عالقا بين حدي المواقف الدولية السلبية وسرعة تحرك لجنة التنسيق العربية التي شكلتها القمة العربية في شهر ايار الماضي، وما ستقرره في اجتماعها المرتقب منتصف هذا الشهر اذا عقد الاجتماع؟

مقابلة

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

محافظ بيروت: عدد النازحين السوريين في العاصمة يزيد عن 700 ألف يتوزّعون في الأحياء الشعبيّة

لا يترك وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي مناسبة الا ويعرب عن عزم الدولة اللبنانية على تطبيق الاجراءات القانونية المشددة حيال النزوح السوري، رافضا ان يتحول النزوح الى لجوء، طالبا من المحافظين الايعاز الى القائمقامين التعميم على البلديات والمخاتير مسح النازحين السوريين لتسوية اقامتهم والمؤسسات والمهن التي يديرونها، والتثبت من حيازتهم التراخيص القانونية

تشير المعلومات الى ان هذه الاجراءات اتخذت بعدما تنامت المشاعر السلبية بين اللبنانيين والنازحين السوريين شيئا فشيئا، منذ بداية الانهيار الاقتصادي والمعيشي في العام 2019 وما زالت مستمرة بوتيرة متصاعدة، لاسيما بسبب المزاحمة في الحصول على فرص عمل بلغت اعلى مراتبها في محافظة بيروت الى جانب اقضية البقاع وعكار، فضلا عن الخدمات الامنية غير المتكافئة بين السوريين التي تقدر بالمليارت وبين اللبنانيين التي لا تتعدى الملايين.

على وقع انعقاد مؤتمر بروكسل السابع الذي نظمه الاتحاد الاوروبي في 14 و 15 حزيران الفائت حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"، وتناول فيه مسألة النزوح السوري والمجتمعات التي تستضيفهم وبخاصة في لبنان، حيث يشكلون ما يقارب ثلث مجموع سكانه مع ما يحمله ذلك من اعباء ادت الى دخول البلد مرحلة حرجة، مما دفع برئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي الى التأكيد بأن لبنان لم يعد في استطاعته تحمل هذا النزوح، خصوصا في غياب اي خارطة دولية لعودتهم. لكن ما زاد الامور تعقيدا، هو قرار البرلمان الاوروبي الذي تضمن دعوة مبطنة لبقائهم في لبنان وعدم اكتراثه لحجم التداعيات التي يسببونها.

"الامن العام" سلطت الضوء على هذا الواقع في العاصمة اللبنانية واوضاعه وتأثيره وانعكاساته مع محافظ بيروت القاضي مروان عبود عبر هذا الحوار.



محافظ بيروت القاضي مروان عبود.

■ كم بلغ عدد النازحين السوريين تقريبا في محافظة بيروت؟ كيف يتوزعون واين يسكنون بكثافة؟ وهل ثمة وجود لهم في خيم او يعيشون في منازل وشقق مستأجرة؟

□ وفقا لارقام المنظمات الدولية يزيد عدد النازحين السوريين الموجودين في نطاق محافظة بيروت عن 700 الف شخص، وهم يسكنون بكثافة في الاحياء الشعبية والفقيرة نسبيا ويعيشون ضمن شقق ومنازل، علما انه لا يوجد مخيمات في العاصمة.

■ هل تتحرى البلدية عن اماكن سكنهم واعمالهم والجهات التي يعملون لديها؟ وما هي المهن التي يمارسونها؟

□ تقوم المحافظة بالتعاون مع فوج حرس مدينة بيروت ومختاري الاحياء، بالتنسيق التام مع المديرية العامة للامن العام، بتعداد شامل للنازحين يتضمن كل المعلومات اللازمة عن اماكن السكن، كيفية الدخول الى لبنان والمهن التي يشغلونها وغيرها.

■ هل هناك حملات تنظمها البلدية للتأكد من اوضاعهم القانونية وحيازتهم التراخيص القانونية لفتح المحال التجارية والمهن الحرة وغيرها؟

□ يقوم مراقبو مصلحة المؤسسات المصنفة في محافظة بيروت بالكشف الدوري على كل المؤسسات والمحال التجارية للتأكد من التزامها جميع الشروط المفروضة بالقانون، والتزامها ايضا المهن المسموحة للرعايا الاجانب وفق قرار وزارة العمل الاخير.

■ مع تراجع القدرة الشرائية وعدم اهتمام الجهات الدولية بتقديم مساعدات قيمة للمجتمعات المضيفة، بات اللبناني في حاجة الى من يدعمه بحيث تحول النزوح السوري الى عبء كبير يثقل كاهل الاهالي والبلديات. هل من خطوات ستقومون بها مع المانحين لتأمين مشاريع تنموية تخفف من تلك الاعباء؟

□ ان العمل مع المجتمع الدولي والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية مستمر وقد بدأ منذ ما قبل الازمة الاقتصادية. لقد استطعنا تحقيق العديد من المشاريع الحيوية للسكان والاهالي، كانارة الشوارع اضافة الى بعض المشاريع الحالية التي هي قيد التنفيذ.

■ ازدادت الشكاوى من النازح السوري من جراء منافسته لعمل اللبناني في مختلف القطاعات، مما ادى احيانا الى نزاعات بين اللبنانيين والسوريين. ما هي الاجراءات التي تتخذونها للحد من تلك التداعيات؟

□ كما سبق وذكرنا، يقوم مراقبو مصلحة المؤسسات المصنفة في محافظة بيروت بالكشف الدوري على كافة المؤسسات والمحال التجارية، وتسطير محاضر ضبط بالمخالفين تصل الى حد ختم المؤسسة المخالفة بالشمع الاحمر.

■ هل تتخوفون من ان تتسبب الفوارق المعيشية بين اللبنانيين الذين ضاقت امامهم فرص العمل وبين النازحين السوريين الذين يستفيدون من مساعدات مالية واستشفائية ومواد غذائية، من انعكاسات سلبية على السلم المجتمعي؟

□ ادى ذلك فعليا الى فوارق كبيرة بين المواطنين اللبنانيين، وقد ولد ذلك بعض الامتعاض والانزعاج لدى هؤلاء، ونحن على تواصل دائم لتأمين مساعدات للبنانيين كونهم يدفعون كلفة النزوح.

■ ما حقيقة اقدام بعض المخاتير على اصدار وثائق لبنانية للسوريين في مقابل مبالغ مالية؟

□ التزم مختارو الاحياء في بيروت تطبيق القانون من هذه الناحية، وقد حصلت بعض المخالفات الصغيرة في السنوات السابقة وتمت معالجتها في حينها. حاليا لا يتم تنظيم اي وثيقة للرعايا الاجانب الا ضمن القوانين المرعية الاجراء.

■ كيف تعالجون اشكالية ولادات النازحين السوريين التي تزداد يوميا منذ العام 2011؟ وهل يمكن ان يتحولوا الى مكتومي قيد ومن ثم يطالبون بالجنسية اللبنانية في وقت لاحق؟

□ على كل نازح سوري تسجيل اي ولادة تحصل، الا ان النازحين يتخلفون عن ذلك لاسباب عدة. لكن المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تملك كل المعلومات، كون ولادات النازحين السوريين تتم بتغطية صحية من الوكالة بحيث يجري تسجيل المواليد الجدد للاستفادة المادية والعينية. وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الوكالة للحصول على كل المعلومات، لذلك لا يمكن لهم ان يكونوا من مكتومي القيد.

موقف البرلمان الاوروبي قابلته موجة غضب سياسية

لم يكن القرار الذي صوت عليه غالبية نواب البرلمان الاوروبي الاربعاء 12 تموز 2023 عن اللاجئين فقط، بل هو قرار شمل الازمة اللبنانية بكل مضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية وانهيار المؤسسات وتعطيل الاستحقاقات الدستورية وتحقيقات انفجار مرفأ بيروت والفساد وسوء الادارة، لكن اللافت كان ما تضمنه البند 13 من دعم لبقاء النازحين السوريين في لبنان، وهو موقف يتماشى مع مواقف مؤتمر بروكسل الذي انعقد قبل اسابيع، حينما تمّ رفض عودة النازحين الى بلادهم، مما اثار موجة غضب سياسية من القرار الاوروبي، واجمعت المواقف اللبنانية على شجب هذا القرار ورفضه والدعوة الى مواجهته وتعطيل مفاعيله، ووصفوه بانه مجحف ومشبوه ويشكل طعنة في ظهر اللبنانيين ويخالف مقدمة الدستور.

وبعث على الاثر وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الاعمال عبدالله بوحبيب رسالة الى نائب رئيس المفوضية الاوروبية والمسؤول عن السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي جوزيب بوريل، شجب فيها القرار الاوروبي القاضي بابقاء النازحين السوريين في لبنان.

واكد بوحبيب في الرسالة ضرورة اطلاق حوار بناء وشامل بين لبنان والاتحاد الاوروبي حول الملفات كافة، وبالاخص ملف النزوح السوري، الذي اشار الى انه "بدأ يشكل تهديدا ليس فقط على التركيبة الاجتماعية اللبنانية والاستقرار الاقتصادي، بل ايضا على استمرار وجود لبنان ككيان".

واشار الى ضرورة ان يعمل المجتمع الدولي على معالجة اسباب النزوح السوري، كما ورد في قرار البرلمان الاوروبي، وتسريع التعافي المبكر بما فيه تأمين البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الاساسية في سوريا من اجل تسهيل عودة النازحين.

وجدد بو حبيب تأكيد استعداد لبنان لاطلاق حوار مع الاتحاد الاوروبي يهدف الى "وضع خارطة طريق للعودة الامنة والكريمة للنازحين السوريين الى بلدهم".

وفي ما يلي نص الفقرة 13 التي لاقت اعتراضا من اللبنانيين لجهة عدم معالجة مسألة اعادة النازحين السوريين الى بلادهم:

"يشدد على عدم تلبية الشروط للعودة الطوعية والكريمة للاجئين في المناطق المعرضة للصراع في سوريا، ويشير الى ضعف اللاجئين في لبنان وعلى الحاجة الى توفير تمويل كاف ومتعدد الطبقات للوكالات التي تعمل مع اللاجئين من اجل ضمان التوفير الكامل للخدمات الاساسية لمجتمعات اللاجئين في البلاد.

يدعو المفوضية الى العمل على تحسين الوضع الانساني في سوريا من اجل معالجة الاسباب الجذرية لازمة اللاجئين.

يشدد على ان عودة اللاجئين يجب ان تكون طوعية وكريمة وآمنة، وفقا للمعايير الدولية.

يدعو الى استمرار تقديم المساعدات الانسانية للسكان اللبنانيين واللاجئين مع ضوابط صارمة.

يدعو لبنان الى الانضمام الى اتفاقية الامم المتحدة للاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967.

يدعو الى تشكيل فريق عمل دولي بمشاركة الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة والسلطات اللبنانية لمعالجة قضية اللاجئين.

يعرب عن قلقه من تصاعد الخطاب المناهض للاجئين من الاحزاب السياسية والوزراء اللبنانيين.

يحث لبنان، في حالة اتخاذ اي اجراء في شأن الهجرة على الامتناع عن الترحيل وفرض اجراءات تمييزية والتحريض على الكراهية ضد اللاجئين السوريين.

اخيراً يدعو في هذا الصدد الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء الى مواصلة التمويل للاونروا واللاجئين السوريين".

الملف

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

اللجنة النيابية للتربية تواكب فوضى الأقساط مراد يتقدم باقتراح لتنظيم الدولرة وقوننتها

ارتفعت صرخة اهالي الطلاب في الاونة الاخيرة، لاسيما في المدارس الخاصة بسبب فوضى الاقساط المدرسية ودولرتها، مما دفع الى طرح مزيد من الاسئلة عن كيفية مواجهة هذه الفوضى، ودور الجهات الرسمية الحكومية والوزارية والنيابية في معالجة هذا الملف، الذي قد يهدد مستقبل الطلاب، فيما يعاني التعليم الرسمي على اكثر من صعيد

من المعلوم ان القانون 515 هو الذي ينظم العلاقة بين المدارس الخاصة، خصوصا ما يتعلق بتحديد الاقساط، وينص صراحة على ان موازنات المدارس تتحدد بالتفصيل وتوزع النسب على اساس 65% من الموازنة لرواتب الاساتذة ومنها 10% لصاحب الرخصة و35% للنفقات التشغيلية للمدرسة.

تم تنظيم هذا الامر من خلال اقتراح قانون معجل مكرر تقدم به رئيس لجنة التربية والثقافة والتعليم العالي النائب حسن مراد يمنع على اي مدرسة ان تحدد قسطها السنوي قبل اخذ موافقة 75% من اعضاء لجنة الاهل التي ستنتخب قبل نهاية تشرين الاول 2023.

"الامن العام" التقت النائب مراد وحاورته حول هذه المشكلة.

■ ماذا فعلتم كلجنة تربية نيابية لمواجهة مشكلة دولرة الاقساط المدرسية والجامعية؟

□ تكاد تكون لجنة التربية الجهة الوحيدة المعنية بالملف التربوي التي تحركت لمواجهة عشوائية الاقساط، وهذا لا نعتبره الا واجبنا حيث تقدمنا باقتراح قانون معجل مكرر من خلال موقعنا كرئيس للجنة التربية، لمواجهة الفوضى التي تحصل في موضوع الاقساط. فما يجري في هذا المجال غير مبرر وغير مسموح، لانه في ظل غياب المعايير والتذرع بالقوة القاهرة لعدم تطبيق بنود القانون 515 الذي يرعى العلاقة بين المدارس والاهالي، لجأنا الى تقديم هذا الاقتراح الذي يلزم المدارس ان تحدد اقساطها بناء على معايير مع مراعاة الوضع الاستثنائي الذي يمر به البلد، على ان تكون هناك موافقة من لجنة الاهل المنتخبة وفقا للنظام ووفقا للاطر الديموقراطية التي تجعلها الممثل الحقيقي للاهل مع ملاحظة انه للاساتذة الحق في تقاضي البدلات التي يستحقونها، لكنهم للاسف لم يحصلوا عليها حتى اليوم. لذلك نحن لم نأخذ طرفاً على حساب الاخر، بل اخذنا موقف الحكم بين مختلف الاطراف وراعينا في هذا الاقتراح مختلف الجوانب والظروف. فقد سمحنا للمدارس الخاصة بأن تحدد الاقساط بالدولار من خلال هذا الاقتراح، لكن بعد الموافقة المشروطة التي تقتضي موافقة لجنة الاهل، لأن لكل مدرسة ظروفا خاصة تختلف عن غيرها وخصوصا ما يتعلق بالنفقات التشغيلية التي يصعب تحديدها وضبطها بسبب تغير سعر صرف الدولار، لكن كل ذلك لا يمكن ان يسمح للمدارس بتحديد الاقساط بلا معايير وضوابط، لاسيما وان هناك اقساطا تصل الى حدود 7000 دولار واخرى لا تتجاوز 300 دولار. صحيح ان هناك اختلافا له علاقة بطبيعة المناطق ومتطلبات التدفئة وبدلات الايجار وغير ذلك، لكن هذا لا يبرر هذا الفارق الكبير في الارقام. كذلك هناك اختلاف ايضا بالنسبة الى رواتب الاساتذة، فهناك من يتقاضى بالدولار وهناك من يتقاضى بالليرة اللبنانية وهذا يطرح السؤال: على اي اساس يتم ذلك وما هي النسبة التي تدفع بالدولار؟ وماذا تدفع المدرسة التي تتقاضى قسطا بقيمة 4000 او 5000 دولار للاستاذ؟ نحن في اقتراح القانون نلزم المدارس التي تتقاضى قسطا بالدولار ان تدفع نسبة 25 % من الراتب للاستاذ بالدولار، بمعنى ان لا يقل راتب الاستاذ الشهري في المدرسة التي يبلغ قيمة قسطها 4000 دولار عن 1000 دولار، اي ربع القسط. هذا الاقتراح نعتبره اول مواجهة حقيقية ومقوننة لخطوة دولرة الاقساط التي تعتمدها المدارس، اما بالنسبة الى الجامعات، فهناك اليات اخرى ترعى هذا الامر على اساس ان القوانين التي ترعى التعليم العالي والجامعات تختلف عن تلك التي ترعى التعليم الاساسي والثانوي، مع الاشارة الى انه ورغم عدم اقرار هذا الاقتراح في مجلس النواب حتى الان بسبب عدم عقد جلسات تشريعية للمجلس. نحن لدينا مؤسسات تربوية وقد طبقنا مضمون هذا الاقتراح في مؤسسات الغد الافضل، وحتى النسبة التي ستدفع للاساتذة ستكون اكثر مما ورد في الاقتراح، وهكذا نكون قد بدأنا بانفسنا قبل الاخرين.

■ ماذا فعلت وتفعل لجنة التربية من اجل حماية التعليم الرسمي في ظل الظروف الحالية؟

□ للاسف هناك مشكلة يعاني منها التعليم عموما في لبنان وتحديدا التعليم الرسمي، انه قرار بعض السياسيين بعدم جدوى التعليم الرسمي، وهذا ما نلاحظه من خلال طريقة التعاطي مع كل الحاجات التي تتطلبها المدرسة الرسمية. تعاني اليوم المدرسة الرسمية في لبنان، بسبب غياب الرعاية الرسمية السليمة لها. فنحن نعالج موضوعها بالمسكنات، من دون النظر الى الموضوع بشكل اوسع واعمق. فالمدرسة الرسمية في حاجة الى رعاية واهتمام كبيرين، فلا يمكن ان يكون هناك تعليم في لبنان بلا المدرسة الرسمية او الجامعة اللبنانية، ولا يمكن للتعليم ان يتقدم في لبنان من دون ان تكون المدرسة الرسمية هي الاساس فيه. لذلك، من واجبنا كلجنة تربية ان نكون مع المدرسة الرسمية بكل متطلباتها، وواجبنا ان نكون مع الاساتذة في المدرسة الرسمية وان نقف الى جانبهم من اجل نيل حقوقهم، لانه لا يمكن ان نطلب من الاستاذ ان يقدم ويعطي لبناء جيل



رئيس لجنة التربية والثقافة والتعليم العالي النائب حسن مراد.

وهو لا يستطيع توفير قوت يومه ومتطلبات عائلته. منذ ان تسلمنا مسؤولية لجنة التربية، قلنا بأننا لن نكون الا داعمين ومساندين للتعليم الرسمي والجامعة اللبنانية ولن نسمح لا باقفال الجامعة اللبنانية ولا باقفال المدرسة الرسمية في لبنان. لا يستطيع اي قطاع من القطاعات ان يتقدم الا بوجود المدرسة الرسمية والجامعة الوطنية، لذلك علينا ان نوفر للاساتذة وللمدرسة ولصناديق المدارس بما يجعلهم يتخطون هذه المرحلة الصعبة، وهنا نحن نضع يدنا بيد وزارة التربية وكل من يعنيهم الامر من اجل تأمين الحد الادنى لصمود هذا القطاع، ونناشد دائما وزارة المال من اجل فتح الاعتمادات وحلحلة بعض الامور المتعلقة بالقطاع التربوي، كما طالبنا مصرف لبنان بمعالجة مشكلة تحديد سقف السحوبات الشهرية للمدارس، ونحن على تواصل وتعاون مع كل المعنيين من اجل الاستعداد للعام الدراسي المقبل الذي وبكل اسف، سنكون فيه امام ازمة حقيقية تهدد العام الدراسي ما لم يتحمل الجميع مسؤولياته.

■ ماذا يمكن ان تفعل اللجنة على صعيد حماية التعليم الاساسي والجامعة اللبنانية ودعمهما؟

□ منذ تسلمنا عملنا، وفي اول جلسة للجنة

> **لن يسمح لاحد بأن يتعلم ما لم يتأمن التعليم للبنانيين**

عرضنا رؤيتنا وخطة العمل للجنة واول بنود هذه الخطة، كانت التركيز على التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية، وضرورة معالجة المشاكل التي يعاني منها التعليم الرسمي. هذه المشاكل تبدأ بحقوق الاساتذة ولا تنتهي بتطوير المناهج، ومواكبة الاساتذة لوسائل وتقنيات العصر الحديثة وتأمين هذه الوسائل للمدارس الرسمية، وكذلك الامر بالنسبة الى الجامعة لجهة دعم وتطوير المختبرات، لكن المعاناة الاساسية تتمثل في كيفية توفير التمويل في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، علما ان هذه المشاكل لم تعالج على مدى 30 سنة وهناك تراكم للعديد منها يحتاج الى مزيد من التعاون والوقت وكذلك الى رفع موازنة وزارة التربية، من اجل معالجتها. نحن لم نصوت مع قانون موازنة العام 2022 لانه كان يتضمن تخبطا وعشوائية في الارقام وطريقة توزيع الاعتمادات على القطاعات، لاسيما القطاعات المهمة والاساسية كالتربية والزراعة والصناعة، وكذلك غياب اي خطة جدية. نأمل ان تتضمن موازنة العام 2023، التي لم تبصر النور بعد ونحن على مسافة قريبة من نهاية السنة، وهذا يحمل المزيد من مخالفة الدستور والقانون، توزيعا عادلا على القطاعات الاساسية والمهمة ومنها طبعا القطاع التربوي.

■ ما هو المتاح او الممكن لاعطاء الاساتذة حقوقهم؟

□ نمارس ضغطا على الجهات المانحة، ونطلب من رئاسة الحكومة تقديم كل ما يلزم من اجل اعطاء الاساتذة حقوقهم لكي ينطلق العام الدراسي بشكل طبيعي وبلا اي خلل. نطلب من وزارة التربية لكي تكون واضحة مع الجهات المانحة التي يبدو انها غير مهتمة لتعليم اللبنانيين، بينما همها فقط تأمين التعليم للطلاب الاخوة النازحين السوريين. موقفنا واضح بأن التعليم للطلاب اللبنانيين له اولوية مطلقة ولن نقبل بأن يكون هناك تعليم لاحد على حساب الطلاب اللبنانيين، وهذا يتطلب من الحكومة ان تكون واضحة لجهة توفير الاموال اللازمة من اجل فتح المدارس في العام القادم وان تمارس الضغط على الجهات المانحة في هذا المجال، لانه من غير المقبول ان نترك جيلا بكامله لا يعرف مستقبله الدراسي ولا نعرف اذا كان متوافر له مقعد دراسي اولا، نحن من جهتنا لن نسمح ولن نقبل بأن يكون الطلاب في لبنان في وضع غير مستقر، ولن نقبل بعدم استقرار القطاع التربوي وسنضع الجميع امام مسؤولياتهم، ونقول اكثر من ذلك بأنه على المجتمع الدولي ان يعي بانه لن يسمح لاحد بأن يتعلم ما لم يتأمن التعليم للبنانيين. على الحكومة ان توفر ما يلزم وتؤمن استمرارية العام الدراسي، فهناك اموال تؤمن لبعض القطاعات وليست اكثر اهمية من قطاع التربية والتعليم، فمستقبل اولادنا وشبابنا اولى، لذلك سنكون من موقعنا السند والعمود الفقري لكل ما يؤمّن العام الدراسي المقبل ويؤمّن للاساتذة حقوقهم وكرامتهم.

الملف

ميرنا الشدياق

العام الدراسي بين "الفريش" وقدرة الأهالي تحدّيات المدارس وتفعيل المكاتب الاجتماعية ضرورة

كل مصاريف المدارس من محروقات وقرطاسية وغيرها اصبحت بالدولار، حتى الزيادات التي تعطى الى المعلمين والموظفين جزء منها اصبح بالدولار، وهي مطالب نقابة المعلمين ومطالب المعلمين في كل المدارس لكي يستطيعوا الاستمرار في التعليم، فاتجهت المدارس الخاصة الى دولرة الجزء الاكبر من اقساطها المدرسية

يشكل موظفو القطاع العام ما نسبته 30 الى 40% من تلامذة المدارس الخاصة، وهم لا يتقاضون رواتبهم بالدولار، فيما الدولة غير قادرة على دفع منح دراسية لهؤلاء التلامذة. فهل نتجه الى تعليم طبقي وغير عادل؟ وما هي التحديات امام المدارس الخاصة في العام الدراسي المقبل؟

للاطلاع على واقع المدارس الخاصة اجرت "الامن العام" حوارا مع كل من الامين العام للمدارس الكاثوليكية الاب يوسف نصر ورئيس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت الدكتور فيصل سنو اللذين تحدثا عن التحديات والحلول الممكنة.



الاب نصر: الشفافية مطلوبة من الاهل والمدارس

■ ما هي ابرز الصعوبات التي واجهت المدارس خلال السنة الدراسية المنصرمة؟

□ التحدي الاول هو التحدي الاقتصادي المالي واضطرارنا الى مواجهة انخفاض القدرة الشرائية لليرة اللبنانية باللجوء الى الدولرة، فيما لم يكن النظام التربوي مستعدا لتقبل فكرة الدولرة. التحدي الثاني كان باقناع مكونات العائلة التربوية خصوصا الاهالي للمساهمة في صندوق الدعم بالدولار، رغم ان القوانين المرعية الاجراء لا تسمح الا بدفع الاقساط بالليرة اللبنانية وهو التحدي القانوني. اما التحدي الثالث فهو عدم قدرة كل الناس على الدفع بالدولار، ونتحدث هنا عن موظفي القطاع العام والفقراء في لبنان الذين يشكلون اكثر من نصف المجتمع الذين لا يتقاضون رواتبهم بالدولار. هناك ايضا التحدي التربوي، فبعد 3 سنوات من عدم الاستقرار التربوي بسبب كورونا ظهر ضعف على صعيد الطلاب وتدهور في المستوى التربوي في البلد، مما دفعنا الى القيام بجهد كبير للتعويض بسبب هذه التحديات التربوية. تشير بعض الاحصاءات خصوصا على صعيد اليونيسف الى ان هناك نسبة من التسرب المدرسي في البلد اذا لم يعالج سريعا سيؤدي الى مشكلة كبيرة في المستقبل القريب. لذلك من واجب الدولة والحكومة ووزارة التربية الاسراع في احصاء اعداد الطلاب المتسربين وايجاد العلاج المناسب لاعادتهم الى صفوف المدرسة، خصوصا ان لبنان يتميز بالمستوى التعليمي فيه ولا يمكن القبول بأي ميل نحو اعادة



رفع نسبة الامية في البلد. التحدي الاخير هو خسارة المعلمين الكفيين الذين وجدوا انفسهم امام راتب لا يكفي لاسبوع من الشهر. رغم كل هذه التحديات، استطاع القطاع الخاص ان يؤمن عاما دراسيا طبيعيا لتلامذته، وان ننجز البرامج التربوية باكملها ويعوض بعض الشيء عن الفاقد التربوي الذي الم بالتربية خلال السنوات الماضية.

■ تحدثت عن التسرب المدرسي في وقت تفوق الاقساط المدولرة قدرة الاهالي، فكيف ترى السنة الدراسية المقبلة؟ وهل تتخوفون من عدم قدرة الاهالي على تحمل هذه الاقساط؟

□ نحن امام تحديات وصعوبات كبيرة في انطلاقة العام الدراسي 24/23 رغم ايجابية الاهل في التعاطي مع الملف التربوي، مما يشير بشكل قاطع الى اهتمامهم بتربية اولادهم لاقتناعهم بأن التربية والتعليم الميراث الوحيد الذي يستطيعون توريثه لاولادهم. لكن لا بد من الاشارة الى ان جزءا من النسيج اللبناني، ما يقارب 50%، الذي تدولر اقتصاده، ليس لديه مشكلة في دفع مساهمة الاهل في الدولار. نحن لا نتكلم عن اقساط بالدولار، فالاقساط هي بالليرة اللبنانية، كما ان الرواتب والاجور بالليرة اللبنانية. نتحدث هنا عن صندوق دعم بالدولار وعن مساعدة اجتماعية للمعلمين بالدولار، لان القوانين لا تسمح باستيفاء الاقساط او دفع الرواتب بالدولار. اذا، نحن امام مشكلة في ان هناك 50% من اللبنانيين اصبحوا غير قادرين على دفع مستلزمات العام الدراسي المقبل. ما هي الحلول؟ يبقى الاتكال على ارادة اللبنانيين الصلبة وهو الجزء الاكبر من الحل. ثانيا لا بد من ان تسهل المدارس الامر من خلال تفعيل المكاتب الاجتماعية. ثالثا لا بد من الاعتماد على المساعدات التي تأتي من الداخل ومن الخارج. لقد تخطت قيمة المساعدات للعام الدراسي المنصرم 12 مليون دولار في المدارس الكاثوليكية، لكن هذا الرقم لم يعد يكفي ابدا للعام الدراسي المقبل لان كل مساهمات الاهل تضاعفت مرتين او ثلاث مرات. الاتكال على ارتفاع نسبة هذه المساعدات من الداخل والخارج ومن اللبنانيين المغتربين والجمعيات. يجب الانطلاق من مبدأ ان على المدرسة ان تكون شفافة وكذلك الاهل، بمعنى ان تقدم المدرسة موازنات واضحة وشفافة للجان الاهل الذين عليهم ان يعبروا بشفافية عن قدراتهم لنكتشف من هم غير محتاجين الى المساعدات او العكس.



الامين العام للمدارس الكاثوليكية الاب يوسف نصر.

المشكلة ان 50% من اللبنانيين غير قادرين على الدفع

■ يرى البعض في المدارس الكاثوليكية رسالة، لكن ما نراه اليوم من خلال الاقساط المرتفعة بعيد كل البعد عن ذلك؟

□ رفعت نقابة المعلمين سقف صندوق دعم المساعدات الاجتماعية بالدولار للمعلمين وطالبت بـ50 في المئة من قيمة الراتب بالدولار وهو رقم مرتفع جدا ولم نستطع كمدارس كاثوليكية الالتزام بهذه النسبة. ما استطعنا القيام به هو ما بين 15 و40 في المئة حدا اقصى، بحسب المدارس لمراعاة قدرات الاهل. هذا اقل بكثير من طموحات وانتظارات المعلمين. لذا حاولنا ايجاد التوازن ما بين طموحات المعلمين وقدرات الاهل والمصاريف التشغيلية بالدولار، وتم تحديد النسبة المطلوبة بالدولار وهي ليست عشوائية. مؤسساتنا تنهار لانه لم يكن في استطاعتنا تأمين الصيانة بالحد الادنى. لا يجب ان ننسى ان بدلات النقل ارتفعت الى 450 الف ليرة في اليوم، لذلك تساوي كلفة نقل المعلمين والموظفين 10 ملايين سنويا من قيمة القسط على كل طالب. نحن مدعوون الى التفكير في موظفي القطاع العام خصوصا المؤسسات الامنية، وعلى المدارس ايجاد الحلول والتسهيلات لهم. ◄

سنو: 66% من طلاب المقاصد حصلوا على مساعدات

■ كيف مر العام الدراسي 2023/2022 على مدارس المقاصد؟

□ كان عاما صعبا بسبب التقلب الكبير في سعر الصرف، عندما وضعنا الاقساط كان الدولار يوازي 28 الف ليرة فيما تخطى خلال العام الدراسي 120 الفا. المعلمون كانوا يدركون حجم الخسارة على جمعية المقاصد، فطلبوا منا ان كان في استطاعة الاهل المساعدة. على الرغم من ان هذا الامر ليس طبيعيا، الا اننا وافقنا لاكمال السنة الدراسية من خلال صندوق دعم للمعلمين تشرف عليه لجنة تضم ممثلين عنهم. نتيجة هذا الامر اتجهنا الى تخفيض النسبة التي تؤخذ بالليرة اللبنانية من القسط لنأخذ من الاهالي مساعدة بالدولار حتى تستطيع المدرسة الاستمرار وهو ليس بامر سهل على الاهل ولكن هو الحد الادنى الذي يجب ان يعطى لاعضاء الهيئة التعليمية الذين لا يزالون يتقاضون رواتب اقل بكثير من متطلبات الحياة الاساسية. هذا الوضع لا يمكن ان يستمر، ولا اعلم مدى تأثيره على مستوى التعليم في لبنان وعلى نسبة المتعلمين. الخوف من تزايد الامية والتسرب المدرسي. امر نضعه برسم الدولة فالقطاع الخاص لا يستطيع ان يقوم بهذه المهمة وحده.

■ كيف تتهيأون للسنة الدراسية المقبلة؟

□ قمنا بتقسيم المدارس الى مجموعات بحسب الخدمات التي تقدمها وليس بحسب المستوى التعليمي. لدينا مدرسة واحدة تعتبر الاقساط فيها مرتفعة، الا انها تبقى اقل مقارنة بالمدارس الاخرى الموازية لها. هناك مدارس اخرى نستطيع من خلالها الحصول على تبرعات لتمويلها. اضافة الى مدارس خارج بيروت باسعار رمزية تتراوح الاقساط فيها بين 400 و500 دولار، لكن التبرعات تطالها ايضا. في العام الدراسي 23/22 حصل حوالى 66 في المئة من عدد طلاب المقاصد على مساعدات مختلفة ما بين 20 في المئة الى 80 في المئة ما بين مساعدات اجتماعية وحسومات للمتفوقين في المدارس. كما يشكل مجموع المساعدات اكثر من 40 في المئة من دخل المدارس من الاقساط والمساعدات المدرسية. هناك 5 مدارس في بيروت و8 مدارس خارج بيروت. في بيروت يبلغ عدد الطلاب حوالى 4000 طالب وخارج بيروت حوالى 2200 طالب. ننجز حاليا مشروع اعادة ترميم لمدرسة في بيروت كانت مقفلة تتسع لنحو 900 تلميذ.


رئيس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت الدكتور فيصل سنو.

> ثمة تخوف من التسرب المدرسي وعلى الدولة ايجاد الحلول

■ برز اعتراض على دولرة الاقساط في مدارس المقاصد خصوصا ان البعض يعتبر ان هذه المدارس تتوجه الى فئة معينة من الناس؟

□ هو كلام حق يراد به باطل، لاننا قلنا ان هناك مدرسة واحدة من مدارس المقاصد التي تعتبر اقساطها مرتفعة في مجتمعنا، فيما اقساط مدارس المقاصد الاخرى تعتبر اقل من اقساط المدارس الموازية لها. هي صعوبة ليس فقط على الاهالي، بل ان لبنان بكل قطاعاته يعاني. هنا اقول للدولة اللبنانية اكيد ان تراقب، ولكن عليها ان لا تتدخل في التعليم الخاص لأن هذا الامر يؤثر سلبا على المدارس الخاصة بشكل كبير.

الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.com

رئيس الجامعة اللبنانيّة: نتجه إلى إعلان استراتيجيا تحوّلها إلى جامعة منتجة

ينطبق على الجامعة اللبنانية القول السائد انها تصنع من الضعف قوة. هذا الضعف ليس نتيجة لازمة بنيوية من داخلها، انما بسبب عوامل من خارج الجامعة التي تعاني من جراء الازمات المتلاحقة، لاسيما المالية والاقتصادية وحتى السياسية

بينما كان كثر يتوقعون انهيارا دراماتيكيا لهذا الصرح الوطني المتمثل بالجامعة اللبنانية، حتى وصل الامر بالبعض الى وضع مواقيت لاقفال الجامعة ابوابها، كانت المفاجأة التي اطلقها رئيس الجامعة اللبنانية البروفسور بسام بدران من السرايا الكبيرة بعد لقاء جمعه الى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، بأن اعلن عن حلول الجامعة في المركز 577 عالميا وفق تصنيف مؤسسة "كيو اس" البريطانية العالمية المتخصصة بالتعليم العالي بتقدم 24 نقطة عن العام الفائت، وحلولها في المرتبة الثانية محليا بعد الجامعة الاميركية، وتسجيلها نقاطا متقدمة في المعايير، فجاءت الاولى محليا على مستوى مؤشر السمعة المهنية اي رأي جهات العمل، والمرتبة الثانية محليا على مستوى السمعة الاكاديمية. الامر الذي كان محل تهنئة رئيس الحكومة لرئيس الجامعة واساتذتها والعاملين فيها على هذا الانجاز المتميز، وعلى تألق الجامعة اللبنانية وحضورها على مستوى لبنان والعالم العربي وفي العالم اجمع، وتأكيده العمل على دعم مطالبها وميزانيتها وكل ما من شأنه تطوير قدراتها الاكاديمية والعلمية.

واذا كانت الجامعة قد مرت في هذه الازمة بين عامي 1989 و1996 واستطاعت النهوض في ما بعد، فانها قادرة اليوم على النهوض وهي اثبتت ذلك، اذ ان اهم عمل لرئيس الجامعة هو تطوير الجامعة والاستثمار في البحث العلمي وعقد شراكات مع الخارج، وهو نجح عمليا على تحويل الجامعة الى جامعة منتجة، لكن المهم ان تثق الدولة بدور الجامعة، ومعرفة كيفية الاستفادة من طاقاتها. من المشكلات التي تواجهها الجامعة مستوى التعليم الجامعي ربطا بالخلل الناجم عن تدني مستوى التحصيل العلمي للطلاب في الشهادات الثانوية، وهو الامر الذي قاربه البروفسور بدران في حديث لـ "الامن العام" من موقع المسؤول الذي ينتج الحل ولا يراكم الملفات وبالتالي الازمات.

■ منذ جائحة كورونا وما تبعها من ازمة مالية واقتصادية ترافقت مع اضرابات في قطاع التعليم لاسيما الرسمي منه، اصيب التحصيل العلمي في الصفوف ما قبل الجامعية بخلل اساسي، كيف تاثرت الجامعة اللبنانية بذلك؟

□ ليست المرة الاولى التي تتحمل فيها الجامعة اللبنانية خلل ما قبل التعليم الجامعي، ودائما كانت هناك ظروف قاهرة تمنع اجراء الامتحانات الرسمية للشهادات الثانوية. استعيض عن الشهادات الرسمية بافادات نجاح، وكانت تعمد الجامعة الى اجراء امتحانات تقيمية في كل الكليات، وسبق ان صدر قانون عن مجلس النواب ربط بين نجاح الطالب في السنة الاولى الجامعية ومعادلة شهادته الثانوية. دائما كانت الجامعة تتلقى هذا الخلل وهي لا يمكنها الا الاستمرار بفتح ابوابها، لان الجامعة اللبنانية كانت وما زالت تحتضن نحو نصف عدد طلاب التعليم العالي في لبنان. فقد كنا نعمد الى اخضاع الطلاب الى برامج متخصصة ودورات لغات متخصصة ودورات تقوية، اضافة الى البرامج الاكاديمية التي تعتمدها الجامعة.

■ هل استطاعت الجامعة اعادة مستوى التعليم الثانوي الى ما هو عليه عبر هذه البرامج؟

□ بالطبع لا. لكن عمليا كان الطلاب في بعض الاحيان يتحملون تبعات الخلل في المستوى، اذا لم يستطع جزء كبير منهم النجاح في السنة الاولى الجامعية.

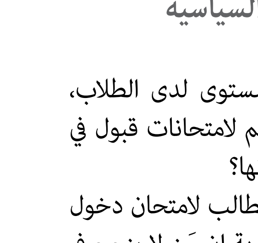
■ كيف عالجتم تدني المستوى لدى الطلاب، خصوصا وانكم تخضعونهم لامتحانات قبول في الاختصاصات التي يختارونها؟

□ الكليات التي تخضع الطالب لامتحان دخول سهلت عملية الاختيار، لجهة ان مَن لا ينجح في مباراة الدخول لا يدخل الى الكلية التي تقدم اليها، وتحديدا في كليات مثل الطب بكل فروعه والهندسة والزراعة والتكنولوجيا (..)، اذ غالبا ما يكون المعدل المطلوب للقبول فيها يصل الى 18 علامة من اصل 20، وبالتالي الهامش كبير لدى كليات مماثلة، خصوصا وان قرار تخفيض علامة القبول تكون للناجحين وليس للراسبين، وبسبب الخلل في المستوى الثانوي حرم طلاب من تحقيق طموحهم بالدخول الى بعض الكليات. عندما يكون المستوى ضعيفا، فان الطالب يتضرر ولا يستطيع الدخول الى الكليات التي تحتاج الى تحصيل علمي رفيع، وقد تكون عملية النظر في رسم سياسات التعليم ما قبل الجامعي مسؤولية وطنية في المرحلة اللاحقة، لانه لا يجب دائما ان يتحمل الطالب ظروفا غير مؤاتية لبلد مثل لبنان يتعرض دائما لخضات سياسية وامنية ومالية واقتصادية، تؤثر على الحياة الدراسية ويتحمل الطالب لوحده المسؤولية.

■ هل انعكس هذا الخلل على التعليم الجامعي ايضا، ام حاولتم التعويض قدر المستطاع؟

□ الجامعة لا تغير برامجها بل تطور هذه البرامج وتثبتها، والجامعة لا تستطيع وضع برامج مخفضة، ولا يوجد جامعة في العالم تنحو في هذا الاتجاه. مَن يدفع الثمن هو الطالب الذي يرسب في السنة الاولى ويضطر الى اعادة السنة الجامعية، والجامعة اللبنانية تعمد دائما الى تعزيز برامجها لملاقاة اسواق العمل والتطور التكنولوجي، والتصنيف الدولي اعطى الجامعة اللبنانية المرتبة الاولى على المستوى المهني وهذا الامر ليس مصادفة، لأن السمعة المهنية للجامعة تستند الى اراء قطاعات الانتاج والصناعات والذين يفضلون توظيف طلاب الجامعة اللبنانية، وعندما نحل في المرتبة الثانية على المستوى الاكاديمي فاننا لن نفكر ابدا في تخفيض البرامج، انما في تطويرها لملاقاة التطور الحاصل على صعيد العالم.


رئيس الجامعة اللبنانية البروفسور بسام بدران.



دائما تتلقى الجامعة الخلل في التعليم الثانوي نتيجة الظروف القاهرة

■ هل النظام التعليمي لاسيما الرسمي صار مهددا في لبنان؟

□ دائما يجب اعادة النظر في التعليم ما قبل الجامعي، حتى يتلاقى مع التخصصات الموجودة في الجامعات. ففي الجامعة اللبنانية حوالى 460 مسارا تخصصيا، لذلك؛ يجب ان تتم التجزئة في الشهادات الثانوية الى تخصصات فرعية اكثر، حتى يدخل الطالب الى الجامعة وهو مستعد لهذه التخصصات الموجودة في الجامعة بشكل افضل. كما يجب ان يكون التعليم ما قبل الجامعي وتحديدا في السنة الثانوية الاخير اكثر تفرعا، وان يكون تخصصا عموديا اكثر منه افقيا، بحيث يعرف الطالب في المرحلة الثانوية الى اي تخصص فرعي سيذهب، وبالتالي يذهب الى التخصص الذي يجذبه اكثر، ويجب ان تكون البكالوريا ما بين 30 و50 جزءا وعدم حصرها بما هو قائم حاليا.

■ من موقعكم، هل لمستم ان هذا الخلل اثر على متابعة الطلاب اللبنانيين دراستهم في الخارج؟

□ الجامعة تحافظ على موقعها في التعليم الخارجي، وطلاب الجامعة اللبنانية الى اي جامعة انتسبوا وفي اي دولة كانت، هم متميزون في كثير من الاحيان عن طلاب الدول التي يتابعون تحصيلهم العلمي فيها، وطلاب الجامعة اللبنانية يبدعون دائما في الخارج لانهم يكونون مزودين بكفاية اكاديمية عالية ومكثفة تؤهلهم للمتابعة في كل الحالات والظروف، ولان البرامج التي نعتمدها ليست برامج محلية انما تأخذ في الاعتبار التطورات على المستوى العالمي. لذا، عندما يذهب طالب الجامعة اللبنانية الى الخارج يكون مرتاحا الى قدرته على متابعة تحصيله العلمي، وهو يعرف علميا في اختصاصه اكثر من المطلوب. هذه العوامل اساسية في النجاحات والتفوق الذي يحققه الطلاب في الخارج.

■ الا ترون ان في الامكان تحويل هذه الازمة من نقمة الى نعمة من خلال اعطاء الاولوية للتعليم الجامعي المهني والتقني عوضا عن التركيز على التعليم الاكاديمي والبحثي بما يرفد سوق العمل بحاجته الكبيرة الى اختصاصات يفتقدها؟

□ البعد المهني موجود في اختصاصات الجامعة اللبنانية، وفي عدة كليات من الهندسة والزراعة والصحة العامة، وصولا الى معهد التكنولوجيا الذي هو المكان الطبيعي لطلاب التعليم المهني كما لطلاب بقية الاختصاصات. الجامعة ذاهبة الى اعلان استراتيجيا جديدة بانها متجهة نحو التحول الى جامعة منتجة، والبداية كانت بتعزيز المراكز الصحية ومراكز الفحوص المخبرية والطبية وطب الاسنان والمعالجات الفيزيائية في كلية الصحة، كل هذه الامور يتم تعزيزها وهي منتجة، ووقعنا اتفاقا لانشاء مصنع الالكترونيات والذي صار جاهزا. بالنسبة الى الحقيبة الالكترونية التعليمية، ستكون الجامعة اللبنانية الاولى في العالم بتصنيع هذه الحقيبة اضافة الى الهواتف الذكية، ومن المتوقع ان يبدأ المصنع الانتاج في غضون بداية السنة المقبلة. نحن ذاهبون نحو تمهين واقعي للتعليم الاكاديمي في الجامعة اللبنانية، ومن مشاريعنا الاضافية اقامة خط انتاج لبعض الادوية الاكثر طلبا، اضافة الى مشاريع عديدة ليست شعارات بل ستحقق في الاجال المتوسطة وليست البعيدة.

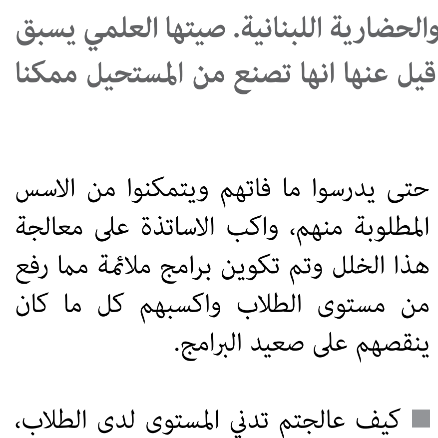
■ هل وضعتم معايير جديدة لقبول الطلاب في السنة الجامعية المقبلة؟

□ تم وضع شروط تنظيمية للدخول الى الماستر في هذا العام، وادخلت بعض التعديلات بما يتوافق مع الواقع القائم والتطورات، وفي العام المقبل ستتم مراجعة شاملة لمرحلة الاجازة وقبول الطلاب فيها، وبالتالي يبقى راهنا القبول في السنة الاولى الجامعية خاضعا الشروط والمعايير القائمة نفسها.

داود رمال
aborami20@hotmail.com

رئيس جامعة القديس يوسف: النظام التعليمي مهدّد وبعض البرامج تجاوزها الزمن

هي من اعرق الجامعات في لبنان والعالم، ولها دور بارز في بناء الهوية العلمية والثقافية والحضارية اللبنانية. صيتها العلمي يسبق خريجيها في كل ميادين العمل كونها في حركة تطوير ومواكبة دائمتين لكل جديد، حتى قيل عنها انها تصنع من المستحيل ممكنا ومن الممكن واقعا متألقا بالنجاحات



سبق وحصدت جامعة القديس يوسف في بيروت (USJ) اعترافا دوليا متجددا، من خلال تصنيفها في المرتبة 16 ضمن افضل 100 جامعة في العالم ذات تاثير حقيقي في ادارة الازمات، وفق التصنيف WURI الجامعي العالمي. هذا التصنيف الذي انشىء لتقييم جهود الجامعات المرنة والمبتكرة، بغية تعزيز قوة عاملة تلبي متطلبات الصناعة والمجتمع، جعلها في حالة تحد مع الذات لتقديم الافضل، كونه يرتكز على مساهمات الجامعة الحقيقية في المجتمع، ويسلط الضوء على الاساليب الابداعية والمبتكرة لبحوث الجامعات والبرامج التعليمية على اساس 7 فئات: تطبيقات صناعية، ابتكار القيمة، المسؤولية الاجتماعية، الاخلاقيات والنزاهة، تنقل الطلاب وانفتاحهم، ادارة الازمات، والتقدم خلال الثورة الصناعية الرابعة. هذا ما مكنها ايضا من لعب دور محوري في معالجة الخلل الناجم عن تدني مستوى التحصيل العلمي للطلاب في الشهادات الثانوية، والحفاظ على مستوى التعليم الجامعي، الامر الذي تحدث عنه لـ"الامن العام" رئيسها البروفسور سليم دكاش اليسوعي، شارحا الكثير من المعطيات التي تفيد الطالب والمجتمع والوطن عموما.

■ منذ جائحة كورونا وما تبعها من ازمة مالية واقتصادية ترافقت مع اضرابات في قطاع التعليم لاسيما الرسمي منه، اصيب التحصيل العلمي ما قبل الجامعي بخلل اساسي، كيف تأثرت الجامعة اليسوعية بذلك؟

□ التعليم ما قبل الجامعي تأثر كما ان التعليم الجامعي، وهناك شريحة من المدارس تأثرت بسبب الاضرابات وانفجار مرفأ بيروت والازمة المالية وجائحة كورونا التي لم يتمكن بعض المدارس من التعاطي معها وادارتها. بعض المدارس استطاع الانتقال الى التعليم الرقمي من بعد، بحيث لم يخسر الطلاب الكثير من الكفايات والمهارات، وبشكل عام ان اهداف السنتين الدراسيتين (2020 – 2021 و2021-2022) وقبلهما عام الثورة (2019 – 2020) وصولا الى انفجار المرفأ لم تكتمل تعليميا. كل ذلك اوجد حالة من الارباك والبلبلة، اذ انه وبشكل عام، لم يكتسب الطالب في التعليم ما قبل الجامعي المهارات والكفايات المطلوبة.

■ كيف عالجتم هذا الخلل في الجامعة اليسوعية؟

□ تمت المعالجة على مستويين:
الاول: اللغة، اذ اكتشفنا ان اللغات التي هي من قوة لبنان وقوة الشباب اللبناني تراجع مستوى استخدامها، فسنوات العزلة جراء كورونا حرمت اللبناني من العلاقات الاجتماعية التي تعتبر من انماط الحياة لديه. العلاقات الاجتماعية تعني التواصل والكلام، الا ان كورونا منعت الناس حتى من الكلام، واكتشفنا ان المستوى اللغوي والمهارات اللغوية عند الطالب اصبحت ضعيفة، خاصة اللغة الفرنسية المعتمدة في نظامنا التعليمي، على الرغم من وجود قطاعات وبرامج في الجامعة نعتمد فيها اللغة الانكليزية.
الثاني: الكفايات العلمية، اذ اكتشفنا ان اجزاء كبيرة من البرنامج المعتمد في التعليم الثانوي، ومن الضروري ان تكون له امتدادات في التعليم الجامعي لم تنجز للطلاب، او انجزت بشكل سريع وسطحي، لذلك اعطى الطلاب فترة اضافية في كل كلية وكل برنامج حتى يدرسوا ما فاتهم ويتمكنوا من الاسس المطلوبة منهم، واكب الاساتذة على معالجة هذا الخلل وتم تكوين برامج ملائمة مما رفع من مستوى الطلاب واكسبهم كل ما كان ينقصهم على صعيد البرامج.

■ كيف عالجتم تدني المستوى لدى الطلاب، خصوصا وانكم تخضعونهم لامتحانات قبول في الاختصاصات التي يختارونها؟

□ لدينا امتحانات قبول للدخول الى الجامعة اليسوعية بكلياتها وبرامجها المتعددة والمتنوعة، مما يعني ان على الطالب ان يتحضر جيدا ويكتسب ما فاته من البرنامج الثانوي ليكون على المستوى المطلوب الذي يؤهله النجاح، مع الاشارة الى ان 85 في المئة من الطلاب الذين يتقدمون الى الجامعة اليسوعية انهوا تعليمهم الثانوي في المدارس الخاصة. نحن نشجع طلاب المدرسة الرسمية على التقدم الى الجامعة لاننا نعرف انهم بمستوى جيد وقادرون على المتابعة، ونقدم لهم تسهيلات مادية لدراساتهم الجامعية. وتبين انه عندما يوضع الطالب امام الموقف الصعب وهو امتحان الدخول، يواظب على الاستعداد حتى يصل الى نتيجة ايجابية، وهذا ما حصل. من هذه الناحية الطلاب استعدوا ونحن ساعدناهم من خلال تزويدهم بـ"الكتاب الشامل" (ANNALE)، وعلى اساسه يتم امتحانهم. سهلنا كثيرا في هذا الجانب، وعمدنا الى حصر امتحان الدخول بيوم واحد لاسباب عدة منها ان كورونا لم تكن تسمح بالتعرض المباشر طويلا وللتخفيف من الاعباء الاقتصادية والمالية. الطلاب الذين تجاوزوا امتحان القبول بنجاح خضعوا لتدريب لغوي وتدريب على المهارات والبحث العلمي، كما عرفناهم على المكتبات وما تحويه من كتب ومصادر ومراجع وكيفية استخدامها.



رئيس جامعة القديس يوسف البروفسور سليم دكاش اليسوعي.

■ هل انعكس هذا الخلل في التعليم ما قبل الجامعي على التعليم الجامعي ايضا ام حاولتم التعويض قدر المستطاع؟

□ تعددت وتجمعت الازمات، من مالية واقتصادية الى كوفيد 19 وصولا الى انفجار المرفأ الذي دمر الجامعة. ففي خلال الجائحة امّنا ما يزيد على 80 في المئة من التعليم بشكل جيد، لكن هذا لا يعني ان جميع الطلاب اظهروا التعاون نفسه، كونهم لم يعتادوا على التعليم من بعد، علما اننا كنا على استعداد تام من الناحية التقنية، انما الوضع النفسي للطالب نتيجة الخوف مما يحصل لم يكن دائما مستعدا للتعاون. حصل تعاون من جزء مهم من الطلاب ونجحوا، وعندما اجرينا بعض الامتحانات رأينا نتيجة مختلفة عما وجدناه عندما اجريناها حضوريا. وانطلاقا من ايماننا بالمحاسبة، اوقفنا بعض الطلاب حتى اننا اوقفنا صفوفا بكاملها واعطيناهم مدة ستة اشهر للوصول الى المستوى المطلوب قبل الحصول على شهادة التخرج، وهي شهادة الجامعة اليسوعية التي يستخدمها المتخرج في لبنان وفي كل دول العالم، فنحن لا نرضى ان يحمل متخرج من الجامعة اليسوعية شهادة لا ترتكز على اساس علمي متين، وعمدنا الى اعطاء الارشادات اللازمة لكل كلية لتصحيح اي خلل، وتكثيف بعض البرامج بما يمكن الطالب من المهارات والكفايات اللازمة.



نتيجة الازمات لم يكتسب الطالب ما قبل الجامعي المهارات اللازمة

■ هل النظام التعليمي صار مهددا في لبنان نتيجة تداعيات الازمات المتلاحقة التي تعصف به؟

□ قبل الازمات التي عصفت وما زالت بلبنان كان النظام التعليمي مهددا على اكثر من صعيد ابرزها: المنهاج والبرامج التي لم تتجدد منذ زمن بعيد، والتي يعاد النظر بها حاليا، خاصة في التعليم ما قبل الجامعي، لان البرامج الحالية تضم امورا تجاوزها الزمن. فالاضرابات التي كانت تحصل في القطاعين الرسمي والخاص، والجو العام في البلد القائم على عدم الثقة والضياع، اوجدت مع الايام حالا في المدارس الرسمية وغير الرسمية من اللامبالاة والانحطاط والاحباط، ووصلنا الى نتيجة ان لبنان الذي كان ترتيبه بين الاوائل في المسابقة الدولية للعلوم والرياضيات (Timss) اصبح في الفترة الاخيرة في قعر اللائحة. السبب هو وجود ازمة مستمرة منذ العام 2011، حيث بدأت الازمة المالية والاقتصادية والسياسية والاخيرة لها تأثير كبير كونها تؤدي الى الاحباط وعدم الاستقرار. كل ذلك خلق ازمة على مستوى المدارس والجامعات، ومما زاد الطين بلة انه منذ العام 2011 هناك عائلات لم يعد لديها القدرة المالية لتعليم اولادها وازدادت في السنوات الثلاث الاخيرة، وزادها اكثر انفجار مرفأ بيروت الذي افقد الجامعة اليسوعية حوالى 2000 طالب في السنة 2020 - 2021 نتيجة تركهم الجامعة او التوقف عن متابعة دراستهم، لان ثلثي الطلاب هم من بيروت الكبرى، ولان بيروت دمرت بالانفجار وخاصة شمال بيروت، فلم يعد بمقدور الكثير من العائلات دفع الاقساط لان الاولوية كانت لاعادة اعمار ممتلكاتهم. عدا عن ان كلفة اعادة اعمار الجامعة والمستشفى بلغت نحو 2,5 مليون دولار في وقت خسرنا موجوداتنا في المصارف اللبنانية ولم تعد لدينا موجودات خارج لبنان. نستطيع القول انها جامعة المعاناة خلال السنوات الثلاث الاخيرة والتي بدأنا الخروج منها تدريجا، ونقول انها جامعة التضامن حين مد اهل الخير يد المساعدة. لقد استطاعت خلال هذه السنوات مساعدة الالاف من الطلاب واحيانا اهلهم ايضا. لذا، من الطبيعي ان يكون مستوى التعليم قد تأثر، وهناك جامعات فقدت نصف كادرها التعليمي، ونحن فقدنا ما بين 10 الى 15 في المئة، انما فقدنا من الاساتذة الذين يهتمون بتدريب الطلاب ويعملون بوقت غير كامل وهم اكثرية (400 استاذ في الكادر و1200 استاذ خارج ◄



◄ الكادر)، كما فقدنا نحو 30 في المئة ممن هم خارج الكادر، وامكاناتنا المالية ضعفت، لذا اشكر بعض المانحين الذين ساعدونا على تجاوز الازمة الكبيرة التي عشناها.

■ من موقعكم، هل لمستم ان هذا الخلل اثر على متابعة الطلاب اللبنانيين دراستهم في الخارج؟

□ بالعكس، الطلاب غادروا الى الخارج، والفرنسيون وجدوها مناسبة لاستقطاب الطلاب اللبنانيين الى جامعاتهم وقدموا لهم تسهيلات مالية واجرائية. في السابق كان السقف هو 2500 طالب يذهبون سنويا الى فرنسا، بينما في العام الدراسي (2020 – 2021) رفعوا السقف الى 6 الاف طالب حصلوا على فيزا تعليمية. لقد حصلت هجرة للطلاب استطعنا استعادتهم بحكمتنا وبطريقة عملنا والتسهيلات التي قدمناها للطلاب حتى لا يتركوا لبنان، خصوصا من يغادر مباشرة بعد اتمامه التحصيل الثانوي لان عودتهم الى لبنان صعبة على عكس من يغادر في مرحلة ما بعد الحصول على الاجازة الجامعية.

■ الا ترون ان في الامكان تحويل هذه الازمة من نقمة الى نعمة من خلال اعطاء الاولوية للتعليم الجامعي المهني والتقني عوضا عن التركيز على التعليم الاكاديمي والبحثي بما يرفد سوق العمل بحاجته الكبيرة الى اختصاصات يفتقدها؟

□ هذه مشكلة كبيرة، لان من يتوجهون الى التعليم المهني والتقني ليسوا دوما ممن يتمتعون بقدرات تعلمية مميزة، انما هم في مستويات تعليمية جد عادية، ومعظم التعليم المهني عائد الى الدولة باستثناء بعض المعاهد الخاصة. اما في الجامعة اليسوعية، فان ما يزيد على نصف الطلاب في كليات الطب والصحة العامة والهندسة والتكنولوجيا يركزون على الاختصاصات المهنية. وتكفي الاشارة الى اننا نخرج سنويا 300 اختصاصي في مجال الكومبيوتر بمستوى رفيع، وحاجة 65 في المئة من الشركات هي الى اختصاصيي الكومبيوتر، ويمتص سوق العمل كل خريجينا وبسرعة. نحن على تواصل قوي مع سوق العمل.

> "عالجنا الخلل على مستويين: اللغة والكفايات العلمية ونجحنا"

■ هل وضعتم معايير جديدة لقبول الطلاب في السنة الجامعية المقبلة؟

□ من ناحية الاقساط، استمررنا عامين من دون تحريك الاقساط. لكن نتيجة الضغط الكبير ودولرة كل شيء في لبنان، قررنا هذا العام ان يدفع 60 في المئة من القسط بالدولار، لاننا وصلنا الى مرحلة لم يعد في مقدورنا الابقاء على الوضع السابق، وجميع الخدمات التي نقدمها في الجامعة اصبحت باهظة. يكفي مثالا على ذلك كلفة بدل المازوت التي ارتفعت من 300 الف دولار في السنة الى 2,7 مليون دولار. كما نحاول تأمين منح دراسية لشريحة كبيرة من الطلاب وخدمة الذين في حاجة الى الدعم لمتابعة دراستهم، بحيث وصلت نسبة المستفيدين من المنح الى اعلى من 55 في المئة من طلابنا، ونحن مستمرون في تأمين المنح للمتفوقين في البكالوريا الفرنسية وفي الامتحانات الرسمية. كما وسعنا مجالات المنح من خلال المنحة الاكاديمية المضافة لنحو 600 طالب وهي تعطى على نسبة العلامات التي يحوزها الطالب من مدرسته وتصل الى 50 في المئة من القسط الثانوي. ولا يخفى ايضا ان رفع نسبة الدولار في القسط الجامعي الى 60 في المئة يجعل شريحة غير قادرة على الدفع، مما يضعنا امام خيار مساعدتها او ان ينسحب هؤلاء الطلاب، لكننا لن ندعهم ينسحبون لاننا في الجامعة اليسوعية نقول "ممنوع على اي طالب دخل الجامعة اليسوعية ان يتركها لاسباب مادية". في السنة الحالية خصصنا 9 ملايين دولار للمنح، والسنة المقبلة ستصبح 17 مليون دولار، بالاضافة الى تأمين قروض للطلاب. اما بالنسبة الى المعايير الاكاديمية الجديدة، فاننا على صعيد اللغة الغينا قبول الطلاب من المستويات ما دون الـ(A – B)، اذ تبين لنا ان هناك صعوبة كبيرة لدى الضعفاء باللغات في استلحاق ما فاتهم من المنهاج التعليمي.



الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.com

رئيس رابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية: الجامعة شبه يتيمة يجب رفعها إلى قضيّة رأي عام

يعتبر العمل النقابي صمام امان اي مؤسسة، والمحرك نحو التطور والتقدم، والمانع من التراجع، خصوصا في المؤسسات الكبرى، والجامعة اللبنانية هي من اهم مؤسسات الدولة واكبرها لدورها الاساسي في التعافي والنهوض العلمي والاهم تكريس الانتماء الوطني

تخوض رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية غمار تجربة قاسية تتقاطع فيها التحديات المعنوية والمادية ومخاطر ان تؤثر الازمات المتتالية على المستوى النوعي الذي تحافظ عليه الجامعة في التصنيف العالمي، لذلك التقت "الامن العام" مع رئيس الرابطة الدكتور انطوان شربل الذي تحدث من موقع النضال عن مستوى التعليم الجامعي ربطا بالخلل الناجم عن تدني مستوى التحصيل العلمي للطلاب في الشهادات الثانوية احيانا، والذي عزاه الى اسباب عديدة منها جائحة كورونا والوضع المادي والمعيشي الذي استجد مؤخرا على الاساتذة، الذين بفضلهم حافظ لبنان على مستواه العلمي المميز، كذلك التحديات التي تواجهها الجامعة لمنع الخلل من ان يتحول الى قاعدة يصعب معالجته.

■ في السنوات الاخيرة اصيب التحصيل العلمي في الصفوف ما قبل الجامعية بخلل اساسي، كيف تأثرت الجامعة اللبنانية بذلك؟

□ تعتبر الثانويات الخزان الرئيسي للجامعة اللبنانية، واي خلل يصيب التعليمين الرسمي والخاص على مستويات التعليم كافة، لاسيما الثانوي منها، تتأثر به الجامعة اللبنانية مباشرة والتعليم العالي بشكل عام. على صعيد الجامعة اللبنانية هناك نوعان من الكليات: المفتوحة واخرى تخضع الطالب لمباراة دخول، فالكليات المفتوحة تجيز لأي طالب انهى الشهادة الثانوية ان يتسجل من دون اختبار مسبق، اما الكليات التي تشترط النجاح في مباراة الدخول، فانها عمليا تجري نوعا من المفاضلة في اختيار الطلاب، بحيث يدخل اليها العدد المطلوب المقرر سنويا ممن حازوا اعلى العلامات، وهذا ما يخفف من وطأة ضعف المستوى في المرحلة المدرسية، لانها تختار المميزين من المتقدمين الى الاختبار. انما الوضع مختلف في بعض الكليات المفتوحة بحيث يظهر مكمن الخلل فورا في حال حصوله، خصوصا واننا امضينا عامين جامعيين ندرس الطلاب من بعد، ولم نكن محضرين تماما، كما العالم اجمع، لهذه التجربة كذلك تأمين التجهيزات الضرورية في لبنان على صعيد البنى التحتية من انترنت وكهرباء وبرامج وغيرها، خصوصا المقررات التعليمية التي لم تكن معدة لكي تدرس من بعد. كل ذلك يساهم في بروز نوع من عدم الجهوز التام لدى بعض الطلاب تستوجب معالجتها بطرق استثنائية وخلاقة. لكن يمكنني القول اننا على صعيد الجامعة اللبنانية تداركنا الكثير من المشاكل، وعمدنا الى تحديث معين ومواكبة اكاديمية وادارية حتى نستطيع التخفيف من المشاكل التي واجهتنا، وهذا حصل بجهد استثنائي مشترك بين المسؤولين والاساتذة والادارة والموظفين والطلاب، والتصنيف العالمي للجامعة اللبنانية الذي صدر مؤخرا وانصفها حيث ابرز تقدمها على مستويات عدة هو نتيجة تراكم معرفي وجهد يومي وحثيث اوصلنا الى هذه المرتبة، لقد استطعنا استدراك التحديات وتخفيف الخسائر نتيجة التعليم من بعد وفي العام الجامعي الحالي تجاوزنا الكثير من المشاكل نتيجة العودة الى التعليم الحضوري.

■ كيف تعاونتم مع رئاسة الجامعة لمعالجة تدني المستوى لدى الطلاب، خصوصا وانكم تخضعونهم لامتحانات قبول في الاختصاصات التي يختارونها؟

□ نحن حافظنا على المستوى ذاته، ولم يحصل اي ضعف او وهن في مسيرة التعليم الجامعي على الرغم من كل التحديات والصعوبات، لا بل برز تميز واضح وجلي في العديد من الاختصاصات. الاستثمار الكبير في التعليم العالي هو الذي يبقي لبنان صامدا في مواجهة الازمات، ومن يعتبر التعليم مكلفا عليه ان يجرب الجهل كما قال رئيس احدى الجامعات العالمية العريقة، فالاستثمار العلمي والمعرفي والثقافي او ما يسمى الاستثمار في العقول لا يمكن التضحية به لان الثمن الذي سيتكبده الوطن غال جدا، وتعاونا كرابطة مع رئاسة الجامعة افقه ومساحته المشتركة وتطلعاته حماية الجامعة واهلها ومصلحتهم، وخلال هذا العام الجامعي لم تقفل الجامعة ابوابها يوما واحدا، وذلك بفضل الجهود المبذولة ومن اللحم الحي وما زلنا ننتظر ان تلاقى تضحياتنا وتحسب لنا هذه الانجازات من جانب المسؤولين وذلك بانجاز ملفات منها مادية واخرى معنوية خاصة بالجامعة اللبنانية. هناك ملفات ترتب اعباء مالية ضئيلة نسبيا واخرى لا تكلف الدولة قرشا واحدا، وكل المسؤولين في الدولة يقولون ان طلبات الاساتذة في الجامعة اللبنانية محقة، ويقرنون هذا الاعتراف بالقول "ان العين بصيرة واليد قصيرة"، ولا اعلم لماذا عندما يتعلق الامر بالجامعة اللبنانية تقصر اليد انما تطول عندما تمتد الى حقوق الاساتذة.

■ ما هي الملفات المطلوب من المسؤولين اقرارها؟

□ هذه الملفات التي تكرر الرابطة التذكير بها وتطرحها في اجتماعاتها مع المسؤولين يمكن حصرها حاليا بستة ملفات اساسية:

اولا: موازنة الجامعة اللبنانية التي كانت قبل الازمة في حدود 220 مليون دولار (364 مليار ليرة)، اما حاليا فلا تتخطى 10 ملايين دولار، 80 في المئة منها تذهب الى الاجور والرواتب، ويبقى 20 في المئة تصرف بدل ايجار ابنية والصيانة والقرطاسية والطاقة. على جميع المسؤولين، ان يفكروا كيف بموازنة ضئيلة جدا ما زالت الجامعة اللبنانية مستمرة وتحافظ على المستوى ولم تقفل في هذا العام يوما واحدا، لكن السؤال يبقى الى متى؟ لذلك يتوجب عليهم تحمل كامل المسؤولية



رئيس رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية الدكتور انطوان شربل.

وفي اسرع وقت واتخاذ القرارات اللازمة لدعم الجامعة واهلها.

ثانيا: صندوق التعاضد الذي هو اولوية، كونه يؤمن الضمانة الاستشفائية والطبية والمساعدات الاجتماعية للاستاذ الجامعي، بما يجعله لا ينشغل في هموم تصرفه عن التركيز على اولوية وقدسية التعليم والابحاث، كما ان هذا الصندوق يدعم المتقاعدين الذين هم اسسوا الجامعة اللبنانية ولهم الفضل الكبير على الخريجين.

ثالثا: دخول الملاك الذي لم يفتح منذ العام 2016، واخر ملف للتفرغ تم اقراره كان في العام 2014. ملف التفرغ مستوف لكل المعايير الاكاديمية المطلوبة، ودخول الملاك هو حاجة للجامعة اكثر منه حاجة للاستاذ، ويفترض ان يكون 75 في المئة تقريبا من الاساتذة في الملاك والتفرغ و25 في المئة متعاقدين بالساعة، اما اليوم فان الهرم مقلوب اذ يوجد نحو 600 استاذ ضمن الملاك و1000 استاذ متفرغ واكثر من 3300 متعاقدين بالساعة، وهذا غير منطقي لانه لا يؤمن الاستقرار الوظيفي للاستاذ، ولا المعايير المطلوبة عالميا للجامعة. علما انه في العام 2022 اقر مجلس النواب قانونا نص على ان كل استاذ متفرغ يصل الى سن التقاعد يدخل حكما الى الملاك، ولكن اليوم وفي ظل الظروف الراهنة لا بد من ان يحصل الاستاذ على ضمانات، ولو معنوية، تجعله يتمسك اكثر بالبقاء في الجامعة اللبنانية، بالرغم من انتمائه الثابت والاكيد اليها، وابرزها دخول الملاك، خصوصا وان هذا الامر يدخل اموال الى المالية العامة لأن راتب استاذ الملاك ينخفض نتيجة ارتفاع نسبة الضريبة، ولانه سيدفع فرق ضم الخدمات التقاعدية.






رابعا: ملف التفرغ الذي طال انتظار بته، خصوصا وان الاساتذة المتعاقدين الذين يستوفون الشروط للتفرغ تجدد الجامعة عقودهم لحاجتها اليهم ولكفاياتهم العلمية والاكاديمية. هذا الملف مهم جدا لاستمرارية الجامعة، ولم يقصر اي استاذ متفرغ لم يدخل الملاك او متعاقد ولم يدخل الى التفرغ، ولا يزالون يعطون بالزخم والاندفاع ذاتهما. كنا فيما مضى نتحسب لأي احتمال تسرب طلابي، فاصبحنا اليوم اضافة الى ذلك نتوجس من نزف بالكادر التعليمي.

خامسا: ملف الرتب والرواتب، ونحن اليوم اذا اضفنا الى الراتب كل المتممات والمساعدات والحوافز التي تعطى للاستاذ الجامعي لا تصل جميعها الى نسبة 10 في المئة مما كان يحصل عليه قبل الازمة، فالاستاذ الذي يعلم الطلاب بكل اندفاع وتفان بما يتخطى واجباته لا يستطيع ان يوفر التعليم لاولاده في المدارس بسبب هزالة راتبه.

سادسا: اموال فحوص كورونا (PCR)، وهذه اتعاب الجامعة اللبنانية وحقها، لأن اساتذتها والعاملين فيها ضحوا باللحم الحي، وبذلوا مجهودا وطنيا. نحن كرابطة نطالب بهذه الاتعاب كاملة من دون اي نقصان، وهذا الملف يجب ان يكون ملف رأي عام.

■ هل النظام التعليمي لاسيما الرسمي صار مهددا في لبنان؟

□ للاسف، في الوقت الراهن كل شيء في لبنان اصبح مهددا، ولا يحق لي ابداء الرأي من دون ارقام واحصاءات ومشورة الاختصاصيين. لكن ما استطيع قوله، اننا على مستوى الجامعة نقوم بمجهود جبار للحفاظ على المستوى والى يومنا الحاضر نحقق النجاح بدليل ان الجامعة اللبنانية هي الاولى على صعيد السمعة المهنية في لبنان كما تقدمت 24 درجة في الترتيب العام بين جامعات العالم (تصنيف QS 2024).

■ هل من خطة تضعها الرابطة استعدادا للعام الجامعي المقبل بما يؤمن سلامة التحصيل العلمي؟

□ نحن على ابواب عام جامعي جديد، وبالتنسيق والتعاون مع مجلس المندوبين، تعقد الهيئة التنفيذية اجتماعات ومفاوضات مستمرة مع المسؤولين، ولدينا مطالب يعترفون بانها محقة. نحن نتفاوض حول الية وسبل وشروط للبدء بالعام الجامعي الجديد، ونطلب بأن لا تكافأ الجامعة واساتذتها بنكران الجميل، ونحن نتابع بشكل حثيث للوصول الى النتائج المرجوة في اسرع وقت ومن دون تلكؤ وذلك قبل بدء العام الاكاديمي 2023 - 2024، علما ان مهلة تحقيق هذه المطالب ليست مفتوحة الى ما لا نهاية ولكل حادث حديث وحدث.

تقرير

كاتيا شمعون
Cathicha8@gmail.com

لازاريني يدقّ ناقوس الخطر: لا أملك الأموال اللازمة... ماذا بعد ذلك؟

عام 1948 حصلت النكبة، حيث طرد الشعب الفلسطيني من ارضه وخسر وطنه لصالح اقامة دولة اسرائيل، فتحول نحو 750 الف فلسطيني الى لاجئين. على الاثر، تأسست في 8 كانون الاول 1949 وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الادنى "الاونروا"، بهدف تقديم الاغاثة لالاف الفلسطينيين، مع التأكيد على عدم التنازل عن حق العودة

بدأت الوكالة عملياتها في الاول من ايار عام 1950 على ان تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات لغاية ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

عرفت الاونروا اللاجئ الفلسطيني بالشخص الذي كانت فلسطين مكان اقامته الفعلية في الفترة الواقعة بين الاول من حزيران 1946 و15 ايار 1948، وفقد كل ممتلكاته و امواله ومورد رزقه ومنزله بسبب الصراع العربي - الاسرائيلي عام 1948، ويحق له ولابنائه من بعده تلقي المساعدات من الوكالة.

تغطي خدمات الاونروا نحو 5.6 ملايين لاجىء فلسطيني مسجل لديها ومقيم في مناطق عملياتها الخمس وهي: الضفة الغربية، قطاع غزة ولبنان والاردن وسوريا، الى ان يتم ايجاد حل لمعاناتهم.

تساعد الاونروا "لاجئي فلسطين على تحقيق كامل امكاناتهم في التنمية البشرية، وذلك من خلال الخدمات النوعية التي تقدمها في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والاغاثة والخدمات الاجتماعية، والحماية، والبنى التحتية وتحسين المخيمات، والتمويل الصغير، بالاضافة الى المساعدات الطارئة".

لكن، بعد مرور 73 عاما على تأسيس الاونروا وقبيل احتفالها بيوبيلها الماسي، تواجه الوكالة في ايلول المقبل خطر انهيارها بسبب العجز الكبير في موازنتها وبالتالي توقف خدماتها الى ملايين اللاجئين. اذ تمول الاونروا - تقريبا بالكامل - من خلال التبرعات الطوعية للدول الاعضاء في الامم المتحدة.

في بداية العام الجاري 2023، وجهت الاونروا "نداء لجمع 1,6 مليار دولار من اجل برامجها وعملياتها واستجابتها الطارئة، لانها تواجه نقصا مزمنا في التمويل منذ 10 سنوات. وقد بدأت الوكالة هذا العام (2023) بديون بقيمة 75 مليون دولار مُرحلة من عام 2022".

الوضع المالي الملح هو الموضوع الابرز الذي يطرحه المفوض العام للوكالة فيليب لازاريني (جددت مهمته لولاية الاونروا لفترة ثانية تبلغ مدتها ثلاث سنوات) في كل اجتماعاته، ويحاول ايجاد الحلول لمعالجة الازمة المادية المتردية للاونروا، والظروف الصعبة التي يعيشها فيها اللاجئون الفلسطينيون ان كان في قطاع غزة او في الاردن او لبنان او سوريا.

في قمة جامعة الدول العربية الـ32 التي عقدت في جدة (المملكة العربية السعودية) 19 ايار 2023، سلط الضوء على ازمة التمويل القاسية التي تعاني منها الوكالة، وسط احتياجات غير مسبوقة للاجئي فلسطين. ودعا المفوض العام بشكل عاجل "الدول العربية الغنية منها الى اعادة دعمها المالي او زيادته في الوقت الذي تكافح فيه الوكالة من اجل الوفاء بولايتها وتقديم الخدمات الحيوية للاجئي فلسطين". وفي مؤتمر اعلان التبرعات للاونروا في مقر الامم المتحدة في نيويورك في 2 حزيران 2023، اعتبر المسؤول الاممي انه "لم يعد الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي على قمة الاولويات نظرا الى التغيرات والتحولات الجيوسياسية في كل من المنطقة والعالم، وظهور ازمات انسانية جديدة - كما هي الحال اليوم في اوكرانيا".

وقال: "بينما اخاطبكم اليوم، لا املك الاموال اللازمة لابقاء مدارسنا ومراكزنا الصحية وغيرها من الخدمات قيد التشغيل اعتبارا من ايلول".

واعرب عن قلقه من ان "الاخفاق في جمع الاموال اللازمة سيكون له اثار انسانية وسياسية وامنية هائلة على المنطقة وخارجها".

واعتبر لازاريني ان الامر "يتطلب الارادة السياسية والعمل للتغلب على الوضع الراهن وتخطيه".

كيف وصل التدهور المالي الى هذا الحد؟

على مدى العقد الماضي، بدأ العجز نتيجة اسباب عدة، نلخصها بالانخفاض السنوي المطرد في الدخل. فالمساهمات الاساسية الطوعية للدول الاعضاء في الامم المتحدة، حتى الان، تقل عن عام 2018 بمقدار 300 مليون دولار اميركي، وعن عام 2019 بمقدار 70 مليون دولار اميركي، وتقف عند مستوى عام 2012، ولا يمكن مقارنة الاحتياجات اليوم بالاحتياجات في عام 2012. في الوقت نفسه، زادت احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والاردن ولبنان وسوريا بقدر ملموس نتيجة للصراعات والازمات الاجتماعية - الاقتصادية المتعددة. بالاضافة الى ذلك، اتت جائحة كورونا وما حملته من خسائر مدمرة.

كذلك هناك اسباب سياسية، منها داخلية لكل دولة ومنها ما يتعلق بتغير الاولويات الجيوسياسية، وظهور ازمات انسانية جديدة، كالحرب الروسية - الاوكرانية، ساهمت في الغاء اولوية الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني.

اضافة الى ظهور حملات منسقة ضد الاونروا تهدف الى نزع الشرعية عنها، وشعور بعض الاطراف بالارهاق العام من الصراع الطويل من دون وجود بوادر لانفراج سياسي في الافق.



اجتماع اللجنة الاستشارية في بيروت.

وفي ختام كلامه ناشد المفوض العام الجميع ان يمدوا الاونروا بالاموال.

وخلال الاجتماع النصف سنوي الرفيع المستوى الذي عقدته اللجنة الاستشارية للاونرو (المكلفة تقديم المشورة والمساعدة للمفوض العام للاونروا في تنفيذ مهام ولاية الوكالة، وهي تجتمع مرتين في السنة في حزيران وتشرين الثاني) في بيروت على مدى يومين في 20 و21 حزيران الماضي، استهل لازاريني كلامه بالقول "ان الفجوة بين احتياجات لاجئي فلسطين وحقوقهم وتوقعاتهم والخدمات التي يمكن للوكالة تقديمها بالاموال المتاحة اصبحت لا تطاق، علما ان الوضع مستمر في التدهور".

اضاف: "ان ما بدا كفجوات تمويل قابلة للتحكم بها قبل 10 سنوات لم تعد قابلة للتدبير الان. بينما كنا نسعى الى توفير متطلباتنا الاساسية والطارئة الاكثر الحاحا والتي تبلغ حوالى 300 مليون دولار اميركي لهذا العام، لم نتلق سوى 13 مليون دولار اميركي كتمويل اضافي، لا يكفي للحفاظ على المستوى الحالي للخدمات".

وكشف ان "بهذا المعدل، لن يتبقى لنا اية موارد مالية اعتبارا من ايلول المقبل".

توجه الى المجتمعين بسؤال: "ثم ماذا بعد ذلك؟ لقد اخطرت فرق الامم المتحدة القطرية في الاقاليم ان تدرج في تخطيطها للسيناريوهات وخطط الطوارئ احتمال تعليق الاونروا لخدماتها".

وتساءل: "من هو على استعداد لتحمل العواقب السياسية للاشارة الى اللاجئين الفلسطينيين اننا لسنا على استعداد لمرافقتهم بعد الان حتى يتم التوصل الى حل سياسي عادل ودائم لمحنتهم؟".

اسهب في شرح مخاطر توقف وكالة الاونروا عن العمل، الامر الذي يشكل خطرا على حقوق اللاجئين الفلسطينيين وكرامتهم، وعلى العهد الاجتماعي الاساسي بين اللاجئين والامم المتحدة في غزة الذي "سينهار بشكل لا يمكن اصلاحه". كذلك تحدث عن "التداعيات الانسانية والسياسية والامنية للطريق المسدود الذي نتجه اليه"، منبها من ان "التكلفة التي سيتحملها المجتمع الدولي ستكون اكبر بكثير من تكلفة سد النقص المزمن في التمويل الذي تعاني منه الاونروا". ورأى انه "قد ينظر الى تعليق الخدمات الحيوية على انه خيانة جسيمة للاجئين الفلسطينيين بعد اكثر من سبعة عقود من انتظار حل عادل ودائم".

بالنسبة الى لازاريني "لا يوجد بديل معروف للوكالة"، وهو يحاول مع فريقه "منع الانهيار الداخلي للوكالة". وقال في هذا السياق: "انا واثق من ان لا احد يريد التعامل مع الفراغ في ظل الظروف الحالية".

وها هو يؤكد في كل خطاباته على نقاط ثلاث:

اولا، الحاجة الى منع الكارثة التي تلوح في الافق والتي تتجه اليها الوكالة بحلول ايلول.

ثانيا الحاجة ماسة الى حوالى 200 مليون دولار لمواصلة تقديم الخدمات هذا العام، وانهاء حلقة الديون المفرغة اضافة الى تلبية الاحتياجات الانسانية الاكثر الحاحا بما في ذلك 75 مليون دولار اميركي للحفاظ على المساعدات الغذائية لـ1.2 مليون لاجئ في غزة، و30 مليون دولار اميركي اخرى للحفاظ على المساعدات النقدية والغذائية لـ600,000 من اللاجئين الاكثر ضعفا في سوريا ولبنان والاردن.

ثالثا، وضع النقاش حول استدامة الاونروا ضمن نقاش اوسع حول دعم حقوق لاجئي فلسطين، بما في ذلك حقهم في العمل وحقهم في حل سياسي عادل ودائم.

دق المفوض العام للاونروا ناقوس الخطر ودعا الجميع الى منع الانفجار الداخلي الذي يلوح في الافق للوكالة، وقال: "لا يمكننا ان ندع الوكالة تنهار ببساطة في ظل نموذجها الحالي، لأن ذلك سيكون كارثة سياسية وانسانية".

الوضع على ما هو عليه

"الامن العام" سألت مديرة التواصل والاعلام في الوكالة جوليت توما عن خطة الاونروا لمواجهة الازمة المالية في هذا الحوار المقتضب.

■ ما الجديد في مسألة تأمين التمويل الضروري لكي تستكمل الاونروا تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في المناطق التي تغطيها؟

□ **لا شيء جديدا على صعيد التمويل، والوضع لا يزال على ما هو عليه من تدهور. خطر ان تتوقف الاونروا عن عملها وبالتالي عن تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين موجود وكبير.**

■ ما هي الخطوات التي تقومون بها حاليا لتأمين الاموال اللازمة وهل انت مستمرون في تقديم خدماتكم؟

□ **نحن مستمرون في برامجنا الاعتيادية وتقديم خدماتنا. كما نبذل جهودا حثيثة من اجل حشد الاموال واكمال تقديم البرامج والخدمات بعد ايلول. المطلوب بشكل عام تغيير طريقة وآلية التمويل من المانحين الى الاونروا ولاجئي فلسطين، بمعنى ان تصبح آلية التمويل اكثر فاعلية، سنوية او متعددة السنوات، مما سيمكن الوكالة من متابعة تقديم الخدمات من دون اي عقبات.**

تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

الملف النووي الإيراني بعد انتخابات الرئاسة الأميركيّة مشروع اتفاق موقت... ومقلق لإسرائيل

تبحث ادارة الرئيس جو بايدن عن اتفاق موقت مع ايران لتمرير المرحلة الفاصلة عن الانتخابات الاميركية الرئاسية، اتفاق انتقالي تفرضه الحاجة الى ترحيل مجمل الملف النووي الايراني الى ما بعد الانتخابات من جهة، والحاجة الى عدم ابقاء هذا الملف الحساس متفلتا من الضوابط والقيود من جهة ثانية

تبدي ايران تجاوبا مع الرغبة الاميركية، وهي التي تبحث عن طريقة لتحصين وضعها في ظل غموض مسيطر على جبهة الحرب الاوكرانية، وعودة اقوى لها الى طاولة المفاوضات، مستقوية بالاتفاق مع السعودية وبيئة اقليمية حاضنة.

تولدت فكرة الاتفاق الموقت قبل نحو ثلاثة اشهر في الاوساط السياسية ومراكز صنع القرار الاميركية. فوصول محادثات احياء الاتفاق النووي الى طريق مسدود بدءا من اواخر الصيف الماضي، بالتزامن مع التقدم السريع المحرز في البرنامج النووي الايراني وارتفاع مستوى التخصيب وكميات اليورانيوم المخصب، جعل ايران تقترب يوما بعد آخر من قدرات بناء السلاح النووي، مما رفع منسوب القلق في واشنطن، وعزز الفكرة القائلة بانه في السياق الذي تنعدم فيه امكان احياء خطة العمل المشتركة الشاملة بالكامل، وبعدما لم تفلح العقوبات الاميركية الواسعة في لجم البرنامج النووي، وفي وقت تبدو فيه الخيارات الاخرى - بما فيها العسكري - صعبة للغاية ولها تداعيات، يمكن تحييد التصعيد من خلال اتفاق محدود. من هنا، طرحت فكرة وقف التخصيب بنسبة 60%، بهدف ابطاء تطوير البرنامج النووي الايراني.

من ناحية اخرى، ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الاميركية، تريد ادارة جو بايدن - التي فضلت دائما الخيار الديبلوماسي على سائر الخيارات المطروحة على الطاولة - ترحيل المشكلة الايرانية الى ما بعد الانتخابات. هكذا، بات العمل على عدم حصول ايران على السلاح النووي او حتى قدرات تصنيعه، يمثل اولوية استراتيجية بالنسبة الى الاميركيين في الوقت الراهن، بل انه تحول الى موضوع مهم للنقاش على هامش الرئاسة الاميركية.

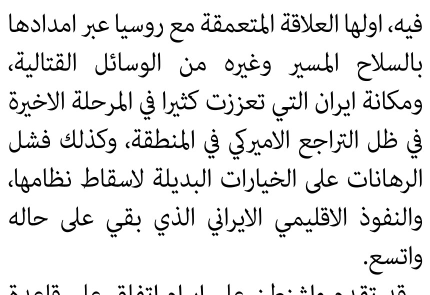
على الرغم من نفي واشنطن وطهران المعلومات في شأن مفاوضات اميركية ـ ايرانية لتسوية المشاكل العالقة بين الجانبين وصولا الى ابرام اتفاق موقت، شهد الملف النووي الايراني تطورات لافتة، اثارت الكثير من التساؤلات عن الوجهة التي سيسلكها التعامل مع ملف ايران النووي والصاروخي، فضلا عن انشطتها السياسية والعسكرية في المنطقة. فقد تم الكشف عن لقاءات ديبلوماسية سرية جرت اخيرا بين مسؤولين اميركيين وايرانيين في سلطنة عمان، شارك فيها كبير المفاوضين الايرانيين علي باقري كني، تم خلالها التفاهم على اتفاق موقت تخفض ايران بموجبه مستويات تخصيب اليورانيوم المرتفعة التي تصل الى 60 في المئة، في مقابل تخفيف بعض العقوبات، ويتيح لها بيع النفط بمعدل مليون و200 الف برميل يوميا. ومنذ اشهر، شمر الديبلوماسيون الاميركيون عن سواعدهم للبحث عن مخارج. ويبدو ان البيت الابيض مهتم بصفقة عنوانها "اقل في مقابل اقل"، فتحافظ الولايات المتحدة على معظم عقوباتها، لكنها تعرض تخفيفا جزئيا، في مقابل تجميد طهران الجوانب الاكثر خطورة في برنامجها النووي، مثل التخصيب العالي المستوى.

منذ الانسحاب الاميركي من الملف النووي الايراني في العام 2018، ما زال الهدف الاميركي عدم حصول ايران على السلاح النووي، وتتخذ كل الاجراءات الضرورية لضمان عدم امتلاك ايران سلاحا نوويا. بيد ان الامور تغيرت كثيرا عما كانت عليه قبل 5 اعوام: ايران نجحت، رغم التهديدات والعقوبات، في الوصول الى تخصيب اليورانيوم بدرجة نقاء تصل الى 83.7 في المئة، وهي نسبة قريبة جدا من عتبة صناعة القنبلة النووية، اضافة الى التقدم الحاصل في المنظومة الصاروخية الايرانية، ناهيك بالتعاون الروسي ـ الايراني في المجال العسكري. هذه المتغيرات اقلقت واشنطن التي تريد ضبط الطموحات النووية الايرانية وعدم السماح لها بامتلاك سلاح نووي، واضعة كل الخيارات على الطاولة، بما فيها استخدام القوة. لكن واشنطن









تعتبر ان الديبلوماسية هي افضل طريقة لتحقيق هذا الهدف على اساس مستدام ودائم لمنع ايران من الحصول على سلاح نووي، مع مواصلة الضغط الاقتصادي الموازي وتعزيز ديبلوماسية الردع، فيما ايران تعتبر ان العودة للاتفاق بشكله الذي كان مطروحا قبل عام لم يعد ممكنا بسبب تغير المعطيات منذ ذلك الحين، واي اتفاق نووي يجب التفاوض عليه منذ البداية، ولهذا صعدت في اكثر من جهة. التصعيد لا يطاول فقط برنامجها النووي، بل ايضا الصاروخي، بعدما كشفت عن تجربة صاروخ "فتاح" الباليستي فرط صوتي، وهذا له مغزى ودلالات يعزز قوة الردع، خصوصا وان اسرائيل باتت في مرمى النيران الايرانية.

رد فعل الجانب الاسرائيلي على هذا التطور تشيرالى انزعاج وقلق من الاجواء الايجابية التي تلوح في افق العلاقات الاميركية ـ الايرانية، على الرغم من انهما لم يتجاوزا كل الخلافات. القلق الاسرائيلي بلغ اوجه بعد عودة وفد اسرائيلي امني رفيع من زيارة في واشنطن، اجرى خلالها مداولات حول الموضوع النووي الايراني. لكن الوفد لم ينجح في تحقيق اهدافه، فمن جهة اظهرت مهمة استكشاف موقف واشنطن الفعلي جدية الاخيرة في السير في اتجاه اتفاق نووي جديد، ومن جهة اخرى لا يبدو ان الوفد نجح في مهمة التحريض لجعل الموقف الاميركي اكثر تصلبا وتمسكا بالاشتراط على ايران التزامات

> **اتفاق "اقل في مقابل اقل" وخفض نسبة التخصيب في مقابل خفض العقوبات**

اوسع واكثر امتدادا نوعيا وزمنيا، سواء في ما يتعلق بالبرنامج النووي، او ما يرتبط بالمستويات الاخرى من التهديد.

اكثر ما يثير خشية اسرائيل:

- المفاوضات بين الجانبين الاميركي والايراني، جاءت بطلب ومسعى اميركيين. واذا كانت المصادقة لم تصدر فعلا، وعمدت اميركا الى تنازلات كهذه، فان هذا لا يبشر الاسرائيليين بالخير، كونه يرمز الى اليد الايرانية العليا في التفاوض، وتردي وضع الاميركيين الذين يصرون بلا هوادة على تحقيق انفراجة ما، وان جزئية.

- في حال مباشرة التفاوض، ستكون ايران اكثر قوة وثقة وتمسكا بمواقفها ومطالبها، قياسا بما كانت عليه عشية انتهاء جولة التفاوض السابقة مع الاميركيين. فلدى طهران الان اوراق ضغط تتجاوز مسألة البرنامج النووي والتهديد بامكان التقدم فيه، اولها العلاقة المتعمقة مع روسيا عبر امدادها بالسلاح المسير وغيره من الوسائل القتالية، ومكانة ايران التي تعززت كثيرا في المرحلة الاخيرة في ظل التراجع الاميركي في المنطقة، وكذلك فشل الرهانات على الخيارات البديلة لاسقاط نظامها، والنفوذ الاقليمي الايراني الذي بقي على حاله واتسع.

- قد تقدم واشنطن على ابرام اتفاق على قاعدة معادلة الهدوء في مقابل الهدوء، بما لا يجبر طهران على تقديم تنازلات ملموسة وحقيقية، فيما ترفع عنها في المقابل الضغوط والعقوبات، ولا يحصل الاميركيون منها سوى على وعود بتخفيف العدائية الايرانية ضدهم. وتعد هذه النتيجة كارثية من ناحية تل ابيب، ليس فقط لكونها نوعا من الانكسار امام ايران، بل لانها ستشجع الاخيرة على مواصلة السير في طريقها، مع مأمن من ثمن تجاوزها الخطوط الحمر. اما الدول التي كانت مرشحة كي تتصدر الحلف المنشود لمواجهة ايران، فستتاكد من انه لا يمكن الاتكال على الولايات المتحدة، وان خيار مهادنة طهران هو الاكثر افادة لها، بينما التحالف مع تل ابيب لا يجدي نفعا.

- الاتفاق لن يمنع تعاظم قدرة ايران النووية فحسب، بل سيتيح ايضا تعزز نفوذها الاقليمي وامكاناتها العسكرية، وهو ما لا يقل في تأثيره السلبي على مصالح اسرائيل، عن التطور النووي.

- التوصل الى اتفاق نووي جديد بين طهران والولايات المتحدة وبقية الدول الكبرى، يفرض عزلة على الحكومة الاسرائيلية ورئيسها بنيامين نتنياهو. فالاتفاق قد يكون مؤقتا، ولكنه ينطوي على اخطار كبيرة، اذ يحرر ايران من العقوبات، ويضخ فيها مليارات الدولارات، ويقوي مشاريعها العسكرية التقليدية وغير التقليدية.

في المقابل، فان عددا من قادة اجهزة الامن الاسرائيلية الذين يدركون محدودية القوة الاسرائيلية وتأثيرها في مسارات التفاوض الاميركي مع ايران، ويعتبرون ان الخطر النووي الايراني على الصعيد العالمي اكثر بـ50 مرة من الخطر الكوري الشمالي، يعتقدون ان هذا الاتفاق سيكون مثابة الخيار الاقل سوءا واهون الشرور، وان بلورة تفاهمات ستكون افضل من استمرار تقدم ايران المتفلتة من اي رقابة نحو القنبلة النووية.

تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

شرارة صغيرة أشعلت حريقًا كبيرًا فرنسا في أزمة... وماكرون لم يعد الرئيس القوي

فارق كبير بين ماكرون الاول وماكرون الثاني، بين الولاية الاولى والولاية الثانية التي تمتد حتى عام 2027. في السنوات الخمس الماضية كان الرئيس ايمانويل ماكرون السيد المطلق الذي يمسك بكل مفاصل الجمهورية. وصل الى السلطة حاملا مشروعا اصلاحيا طموحا، ومتمتعا باكثرية فضفاضة في الجمعية الوطنية التي مكنته من ان يشرع كيفما يشاء

على الرغم من فوزه للمرة الثانية بالرئاسة، فان الوضع تغير كليا بسبب فقدانه الاكثرية المطلقة، وتقلص قاعدته الشعبية وتقدم اليمين المتطرف وتفاقم الازمات الداخلية.

لم تعرف فرنسا الهدوء منذ بداية العام، ولم يكد الرئيس ايمانويل ماكرون يخرج من ازمة نظام التقاعد والشارع المتحرك احتجاجا على تمرير وفرض هذا القانون، حتى وجد نفسه امام تحد اشد خطورة ومفتوح على احتمالات عدة، مع اشتعال احياء الضواحي الباريسية وعدد من المدن (مرسيليا ـ ليون ـ نيس)، بعدما قتل الشاب نائل ذو الاصول الجزائرية على يد الشرطة، ونشوب اعمال شغب وعنف وتكسير واحراق للحافلات والسيارات وفروع المصارف والمباني الرسمية. هذا التدهور المفاجئ في الوضع الامني عاكسا ازمة اجتماعية عميقة حصل في توقيت حساس، معرضا موسم الصيف والسياحة لاخطار وخسائر. لكن الاهم انه جاء في ذروة اندفاع ماكرون في حركة خارجية ناشطة، من اوروبا واوكرانيا، الى الشرق الاوسط والخليج. وهذه الحركة او الدينامية الخارجية والديبلوماسية ستصبح مقيدة بالانشغالات والازمات الداخلية، وسيتقلص زخمها وتاثيرها. وهذا ينطبق ايضا على لبنان الذي يشهد انطلاقة متجددة "متعثرة" للمبادرة الفرنسية.

حادثة القتل مجرد شرارة كانت تنتظرها تراكمات من توترات اجتماعية وطبقية وثقافية حادة تعاني منها فرنسا منذ عقود، واتت في خضم لحظة استقطاب سياسي حاد. اظهرت الليالي المتعاقبة من الاحتجاجات العنيفة ان المناطق الفقيرة والمختلطة عرقيا في محيط العاصمة ومعظم المدن الفرنسية الكبرى، لا تزال كبرميل بارود، من جراء الشعور بالظلم والتمييز العنصري والثقافي وتخلي الدولة، وارث تاريخي من الاهمال والفقر وسيطرة العصابات، ينتظر حوادث هنا او هناك كي ينفجر مجددا.



فرنسا مأزومة. ها هي تلتهب بفعل جريمة اقدام شرطي على قتل مراهق من جذور غير فرنسية. وعلى الرغم من توقيف الشرطي وتوجيه تهمة القتل العمد اليه، ادت الشرارة الى اشتعال حريق. وما كانت فرنسا لتواجه هذا المصير لولا الشعور الموروث في الضواحي بأن الجريمة ما كانت لتحصل لو كان المراهق من اصول اخرى وملامح مختلفة. لا يمكن انكار ان الحكومات المتعاقبة انفقت مليارات فيما سمتها خطط الاندماج، لكن الواضح ان تلك الخطط لم تنجح. تخشى النخبة الفرنسية الحاكمة من تكرار وتوسع نطاق الاحتجاجات خارج الاطار العرقي والثقافي للمهاجرين، لتتحول الى حرب طبقية شاملة نجحت الى الان في تأجيلها.

يجد ماكرون نفسه في وضع حرج حول نقطة اساسية من رسالته عام 2017، وهي مكافحة عزلة الشبان داخل الضواحي والتوترات في المجتمع الفرنسي. وان كان واجه انتقادات خلال ازمة نظام التقاعد اتهمته بالتسلط وفرض خططه بالقوة، فقد يثير الرئيس هذه المرة مآخذ معارضة تماما تطالبه بفرض النظام. والخطر بالنسبة اليه هو ان يبدو ضعيفا ويفتقد الى التصميم. وقد اثار غضب اليمين منذ تصريحه الاول حول قضية قتل الشاب، اذ ندد بعمل لا يغتفر.

شكلت هذه الاحداث فرصة لليمين الفرنسي المتطرف لاستقطاب مزيد من التأييد. فقد انتقد رئيس الحزب جوردان بارديلا جحافل المتوحشين من المتظاهرين، منددا بأن الهجرة "تامة الجنون" الى فرنسا. وقال نائب عن الحزب في البرلمان: "الرعاع الحثالة الذين نراهم ينهبون المتاجر، ويشعلون النار في المكتبات وقاعات البلديات، بينما هم غارقون في الضحك، لا يفعلون ذلك من اجل نائل، بل لمهاجمة كل ما تمثله هذه الجمهورية الفرنسية". اما القائدة الروحية للحزب مارين لوبن، التي كانت قد خسرت الانتخابات الرئاسية الاخيرة بفارق ضئيل امام ماكرون، بينما تطمح الان الى اعادة تعزيز حظوظها في انتخابات 2027، فادلت بتصريحات بدت اكثر مسؤولية، واعتبرها فرنسيون في استطلاعات للرأي افضل من تصريحات ماكرون وحكومته.

ما فهم من الكلام الرئاسي ان الحكومة لن تكتفي بالحل الامني، بل ستسعى الى معالجة الداء من الجذور، اي من خلال برامج اجتماعية واقتصادية وسكنية وثقافية في الاحياء الشعبية التي تعاني البطالة والفقر وتجارة المخدرات والعنف اليومي وغياب فرص العمل وندرة مؤسسات الدولة، التي تشمل بين سكانها نسبة مرتفعة من المهاجرين، ما حول بعضها الى "غيتوات" او مثل ما يزعم اليمين واليمين المتطرف، الى مناطق خارجة عن الجمهورية.

حتى اليوم، لا تلوح في الافق تدابير ذات وزن من شأنها تهدئة الاوضاع، والرد على التحدي الذي تمثله احداث الايام والليالي الماضية والاستجابة لما يعد داء اوضاع الضواحي، والطلاق بين السلطة وشرائح واسعة من المجتمع تعد نفسها مهمشة، والاصلاح المطلوب في تأهيل الشرطة لتجنب احداث كالتي حصلت في مقتل المراهق نائل مرزوق، وما تعكسه من عنصرية في التعامل مع هذه الشرائح، واعادة النظر في القانون الذي اقر في عام 2017، والذي يسهل اطلاق النار على غير السائقين الذين يرفضون الانصياع لاوامر الشرطة. ثمة قناعة قوامها ان مقتل المراهق المذكور شكل الصاعقة لانفجار اجتماعي نتيجة تراكمات وحرمان واهمال، فيما تسعى الحكومة الى نفي هذا الرابط، كما جاء على لسان رئيستها، او على لسان رئيسة البرلمان يائيل براون بيفيه.

كما يرى الباحث في الشأن الاجتماعي اوليفيه غالان انه "ليست هناك حلول آنية لمشاكل بالغة العمق، هناك فقط ردود سياسية منهجية لكنها لن تؤتي ثمارها الا في المديين المتوسط والطويل. وفي انتظار ذلك، يتعين اعادة فرض النظام، لكن مع تجنب مآس جديدة من شأنها اشعال النار مجددا".

> **اليمين المتطرف المستفيد الاول ويوسع قاعدته الشعبية**

من هنا، يفهم ما نقل عن ماكرون لجهة الحاجة لاطلاق مشاورات من اجل توصيف ما يجري من احداث واستخلاص العبر منها.

في هذا السياق، يبرز البيان الصادر عن حزب الخضر الذي يدعو الى وضع حد للتصعيد والعنف، لكن الدعوة الى الهدوء لا تعني العودة الى الوضع القائم في السابق، اذ ان هناك حاجة الى عقد اجتماعي جديد، خصوصا بالنسبة الى الاحياء الصعبة التي يخرج منها المشاغبون. خلاصة البيان ان الاكتفاء بالرد الامني لا يعني سوى التحضير لاحداث مقبلة.

صعوبات في الداخل، لكن ايضا في الخارج، ونتيجتها ان صورة فرنسا تصدعت مع اعلان الرئاسة تأجيل زيارة الدولة التي كان من المفترض ان يقوم بها ماكرون الى المانيا. سبق لهذه الصورة ان تصدعت قبل اشهر قليلة بعد تأجيل زيارة الملك تشارلز الثالث الى فرنسا بسبب التظاهرات والاضرابات الخاصة بتعديل قانون التعاقد.

الرئيس الفرنسي استهلك سنة من ولايته الثانية خمس سنوات، مما يعني انه سيمضي السنوات الاربع اللاحقة في قصر الاليزيه وثمة اسئلة ملحة تطرح عليه وتتطلب اجابات واضحة بعد ما حصل في البرلمان، حيث كادت الحكومة اذا تسقط بعد الاحتجاجات على قانون التقاعد، ولم تنقذها الا بضعة اصوات وفرها حزب الجمهوريين اليميني المعتدل الذي يعاني من انقسامات داخلية. وتقود هذه الاوضاع الى ثلاثة احتمالات في حال تفاقمت الازمة سياسيا وفي الشارع: سيضطر الرئيس الى تشكيل حكومة جديدة لا ضمانة بقدرتها على الحصول على الثقة في الجمعية الوطنية، او انه سيختار حل البرلمان والدعوة الى انتخابات تشريعية جديدة لا يمكن التكهن بنتائجها، وقد يضطر في النهاية الى ترك منصبه، او قضاء ما تبقى من ولايته من دون انجاز الكثير.

ماكرون لا يستطيع اكمال السنوات الاربع المتبقية له في القصر الرئاسي، مع حكومة ضعيفة غير قادرة على حمايته. سيبحث عن مخارج ووسائل جديدة لقلب الصفحة، وتوفير دينامية جديدة لعهده. وافادت مصادر الاليزيه بأنه ليس عازما، لا على حل البرلمان ولا على اقالة الحكومة ولا السير بمشروع استفتاء شعبي. لكن، اذا سدت هذه المنافذ، فان التساؤل يتناول ما يريد حقا ان يلجأ اليه، وهو الذي يبدو معزولا في قصره، ولا يتمتع باكثرية يمكن الركون اليها في البرلمان، ولا الى حزب الجمهوريين الذي كشف عن ضعفه وعن انقساماته العميقة.

ستشهد فرنسا اياما صعبة على كل الصعد، وانعكاسات طويلة الامد لتبعاته على رفاه كل الفرنسيين، وسترقب تطوراته كثير من العواصم الاوروبية التي تواجه بدورها حالة تأزم اقتصادي واجتماعي ضاعفت من تأثيراتها الحرب الاقتصادية الغربية المستمرة ضد روسيا.

تقرير

خليل حرب
Khalilharb66@gmail.com

مواجهة أحادية أميركا... ودولارها بريكس وشنغهاي: عالم بديل؟

صعد تكتلان كبيران اساسيان على المسرح العالمي خلال العقدين الماضيين، هما مجموعة بريكس ومنظمة شانغهاي، بما يثير التكهنات والمؤشرات المتزايدة على تبدلات هائلة على صعيد توازن القوى، وينذر ايضا بأن الولايات المتحدة التي تسيدت على العالم منذ انهيار الاتحاد السوفياتي تخسر قبضتها السياسية والاقتصادية تدريجا

صحيح ان هناك العديد من التكتلات الدولية، لكن مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون يعتبران من بين الاكثر دلالة على تأكيد صعود قوى بديلة عن الثنائي الاوروبي - الاميركي الذي هيمن بشكل كبير على الشؤون الدولية خلال القرون الثلاثة الماضية، واتخذ منحى اكثر حدة منذ شبه الاستفراد الاميركي بالتحكم في الصراعات الجيوسياسية سياسيا واقتصاديا، بعد انتهاء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي في العام 1991.

لكن هذا الصعود ليس صدفة. فدول مجموعة بريكس التي تضم الصين والهند وروسيا والبرازيل بالاضافة الى جنوب افريقيا (انضمت في 2011)، تساهم في الاقتصاد العالمي بنسبة تتخطى 31%، متجاوزة مساهمة مجموعة الـ7 المقدرة بنحو 30%. ولبريكس ايضا امتداد جغرافي يشكل 40% من مساحة العالم، ويضم اكثر من 40% من سكان العالم. وهذه الدول اذ تلتقي على مبادئ التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة، الا انها لا تخفي منذ انطلاقتها على مستوى القمة في العام 2009، انها تسعى الى التحول الى قوة اقتصادية عالمية، والاهم انها تريد كسر الاحادية القطبية التي يمثلها الغرب بزعامة الولايات المتحدة، وانشاء نظام عالمي متعدد القطب.

تواجه بريكس الان تحديا استثنائيا يتمثل في قدرتها على ضمان مشاركة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في قمة المجموعة المقررة في 22 آب 2023 في جوهانسبورغ، اذ ان جنوب افريقيا ملزمة بموجب انضمامها الى المحكمة الجنائية الدولية، بتوقيف بوتين الذي كانت المحكمة اصدرت لائحة اتهام ضده بارتكاب جرائم حرب في اوكرانيا.

وظلت بريكس منذ انضمام جنوب افريقيا شبه مغلقة امام الاعضاء الجدد، وصولا الى العام 2020 حيث فتحت النقاشات حول ضم دول اخرى. رسميا، هناك الان طلبات من الجزائر وايران والارجنتين للانضمام. وهناك دول ابدت ايضا اهتمامها للانضمام بينها مصر والسعودية وسوريا وتونس واندونيسيا والامارات، فيما يبدو ان الملف الجزائري يحظى بتأييد للعضوية خصوصا من جانب موسكو.

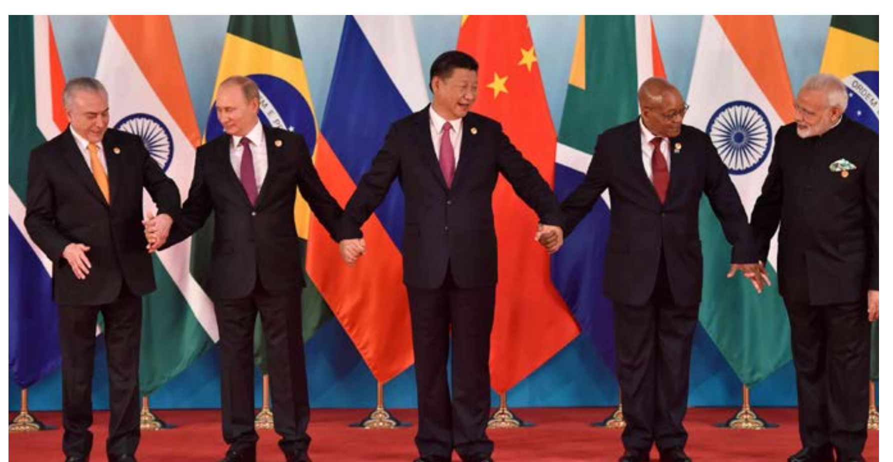
للمجموعة العديد من الاهداف المعلنة منذ قيامها تنظيميا، من بينها مكافحة الفقر والتنمية المستدامة وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الامن والسلام لضمان النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، واصلاح المؤسسات المالية الدولية ليكون للدول الناشئة صوت اكبر، وتعزيز الامن الغذائي.

الا ان من بين الخطوات الاكثر دلالة على النزعة الاستقلالية وكسر الاحادية الاميركية، يمكنها رؤيتها بوضوح بقرار الصين في 2013 اطلاق مبادرة الحزام والطريق بعد شهور قليلة على قمة بريكس في مدينة ديربان الجنوب افريقية. كما يمكن رؤيتها بوضوح في قرار بريكس افتتاح بنك التنمية الجديد خلال قمة المجموعة في مدينة اوفا الروسية العام 2015، وهو بنك مقره في مدينة شنغهاي الصينية، يؤمل ان يكون مثابة بديل عن مؤسسات البنك الدولي الذي يوصف بانه الذراع المالي للهيمنة الغربية عالميا، ويقدر رأسماله بحوالى 100 مليار دولار.

حدث لافت آخر جرى عندما عقدت قمة بريكس في سان بطرسبورغ الروسية في تشرين الثاني 2020، وذلك بالشراكة مع منظمة شنغهاي للتعاون التي تعتبر مثابة تكتل اخر بديل عن الهيمنة الغربية، راح يتشكل منذ العام 2001 (يمكن القول ايضا انه بدا في العام 1996) في هذه المدينة الصينية، بقيادة زعماء 6 دول هي الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان واوزبكستان، ثم انضمت اليهم لاحقا الهند وباكستان ثم نالت ايران العضوية رسميا في تموز 2023.

بشكل غير رسمي، توصف المنظمة بانها تحالف له طابع عسكري، برغم انه لم يتحول فعليا الى تحالف عسكري، فمن بين اهدافه تعزيز الثقة بين اعضائه من خلال الحد من تمركز القوات العسكرية على المناطق الحدودية المشتركة بين بلدانه، وهو ايضا ينادي برفض التدخلات الخارجية في شؤون دوله بذرائع الدوافع الانسانية او حقوق الانسان، ودوله تتكافل في مساندة بعضها البعض لتقوية السيادة الخاصة والاستقلال والاستقرار الاقليمي (مثلا تصويت الفيتو المتكرر من جانب بكين وموسكو في مجلس الامن). وتظهر هذه الشعارات والمبادئ ان المنظمة تشكل بديلا عن حلف الناتو الاخذ في التمدد رغم مرور 3 عقود على نهاية الحرب الباردة. ولهذا، فمن بين اهداف المنظمة التعاون الامني ومكافحة الارهاب والتطرف والحركات الانفصالية التي تعاني منها بعض دولها.

تقول منظمة شنغهاي انها تنشد اقامة نظام دولي ديموقراطي واكثر عدلا، وهي تمثل نحو نصف سكان العالم، واكثر من ربع الناتج المحلي الاجمالي عالميا. ومن المرجح ان يزداد هذا التوسع حيث ان دولا مثل بيلاروسيا ومنغوليا وارمينيا واذربيجان وبنغلادش وافغانستان تشارك في اجتماعات ◄



زعماء مجموعة بريكس.



زعماء في قمة شنغهاي 2023.

تكتلات عالمية

الى جانب بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، هناك تكتلات اخرى في العالم لها وزنها واهميتها، من بينها مثلا تكتل دول الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة العابرة للمحيط الهادئ المشكل في العام 2018 بعد اعلان خروج الولايات المتحدة من نواته التاسيسية من جانب ادارة الرئيس السابق دونالد ترامب. يضم التكتل اوستراليا، بروناي، كندا، تشيلي، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بيرو، سنغافورة، وفيتنام، وتمثل مجتمعة نحو 15% من الناتج المحلي الاجمالي عالميا.

بطبيعة الحال، هناك حلف شمال الاطلسي (الناتو) المشكل منذ العام 1949، ويتخذ طابعا عسكريا اساسيا، ويساهم حاليا بشكل شبه مباشر في دعم اوكرانيا على التصدي للهجوم الروسي على اراضيها.

وهناك ايضا التكتل المتمثل بمجموعة الدول الصناعية السبع الذي هو مثابة ملتقى سياسي يضم قادة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان وكندا، ويقدر انها تمثل نحو 40% من الناتج المحلي العالمي، ونحو 10% من مجمل سكان العالم. وتحتفظ دول المجموعة بعلاقات قوية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وكانت واشنطن اعلنت في العام 2021 عن قيام حلف اوكوسا الامني الذي يجمعها مع بريطانيا واوستراليا، في اطار التصدي للنفوذ الصيني.

في موازاة ذلك، هناك تحالف كواد الرباعي (2007) الذي تعمل واشنطن على تمتينه مع الهند واوستراليا واليابان، للمساهمة ايضا في تطويق الصين والتصدي لنفوذها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الى جانب ذلك، هناك منظمة التجارة الحرة لاميريكا الشمالية (النافتا) الذي احتفظ بصيغته الاقتصادية كمنطقة للتجارة الحرة، ولم يرتق الى مستوى الاتحاد الجمركي او السوق المشتركة، وهو يتالف من 3 دول هي الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

وفي الامكان ايضا تعداد التكتلات والروابط العالمية التالية:

- رابطة جنوب شرق اسيا "اسيان" التي تأسست منذ العام 1967، ووصفت بانها حلف سياسي في مقابل الشيوعية التي كنت منتشرة في دول جنوب شرق اسيا وقتها.
- تحالف العيون الخمسة الذي يضم الولايات المتحدة وكندا واوستراليا ونيوزيلندا، وينسق ايضا مع الدنمارك وفرنسا وهولندا والنروج، من خلال التعاون الاستخباراتي والامني.
- السوق المشتركة لدول اميركا الجنوبية (ميركوسور) التي تشكلت العام 1991، وتضم الارجنتين والبرازيل والباراغواي والاورغواي وبوليفيا وتشيلي.
- اتحاد المغرب العربي الذي تأسس العام 1989 ويضم دول المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.
- منطقة التجارة الحر لدول البلطيق التي تاسس بين استونيا ولاتفيا وليتوانيا
- كومنولث الدول المستقلة التي تضم روسيا واوكرانيا واوزبكستان وطاجيكستان وبيلاروسيا وجورجيا وملدوفيا وكازاخستان.
- مجلس التعاون الخليجي.

◄ المنظمة بصفة مراقب، بينما تقدمت مصر وسوريا بطلب للحصول على صفة مراقب. وهناك صيغة اخرى مطروحة امام الدول الراغبة تحت عنوان شريك حوار التي حصلت عليها كمبوديا ونيبال وسري لانكا وتركيا، وتقدمت العراق وجزر المالديف واوكرانيا وفيتنام بطلبات للحصول على هذه الصفة (بالاضافة الى الكيان الاسرائيلي).

المهم ان العديد من المراقبين يعتبرون ان "بريكس" هي مثابة الذراع الاقتصادي - المالي لمنظمة شنغهاي للتعاون. فالى جانب بنك التنمية الجديد، الذي انضمت اليه الامارات ومصر والاوروغواي، تشكل ايضا مجلس اعمال البريكس الذي يستهدف تطوير التجارة والاستثمار بين دول المجموعة نفسها، وبين التكتلات والاقتصاديات العالمية الاخرى.

وفي اطار بحث بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون عن مسارات اقتصادية بديلة عن النظام القائم حاليا على مستوى العالم، يتزايد التملص من استخدام عملة الدولار الاميركي في التعاملات المالية بين الدول الاعضاء وحتى بين دول من خارج التكتلين، واعتماد اما العملات الوطنية في التبادلات، او اللجوء الى نظام تبادل السلع. كما ان قادة بريكس بدأوا منذ العام 2015 على الاقل، في مناقشة امكان التوصل الى نظام بديل من نظام سويفت المالي (الذي يرمز الى جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك) الخاضع للهيمنة الاميركية - الاوروبية منذ العام 1973 ويضبط التعاملات البنكية حول العالم تحت اشراف مشترك بين اكثر من 2000 بنك ومؤسسة مالية.

اعتمدت موسكو من جهتها منذ العام 2014 نظام اي بي اف اس بعد بروز تهديدات اميركية ضدها بسبب ازمة القرم وقتها. كما اطلقت موسكو نظام اميرا للدفع بالبطاقات المشابهة لنظامي فيزا وماستركارد. كما ان اعتماد الصين يتزايد على نظام سي اي بي اس للدفع بين البنوك، وربطته ايضا مع النظام الروسي منذ العام 2019.

من الواضح ان هذه الانظمة والاليات تتلاقى عند فكرة اضعاف الهيمنة الاميركية على النظام المالي العالمي، وخصوصا هيمنة الدولار الاميركي. ومن المقرر ان تبحث قمة بريكس في جنوب افريقيا خلال شهر آب الحالي، فكرة اصدار عملة موحدة لدول المجموعة لتكون بديلا احتياطيا من الدولار



مقر بنك التنمية الجديد التابع لبريكس.



ملصق يصور اعلام دول البريكس.

المعتمد بشكل رئيسي للتجارة والتعاملات الدولية. وبحسب ما يتم تداوله حتى الان، فان العملة المشتركة ستعتمد في قيمته بارتباطها بالذهب والمعادن النفسية.

يبدو ان الحرب الاوكرانية التي انخرطت فيها روسيا، سرعت من تحرك موسكو وبكين، والدول الاخرى في بريكس في اتجاه ضمان الاستقلالية المالية بعيدا من الدولار، خصوصا بعدما شاهد العالم سرعة العقوبات وحدتها والتي فرضت على العلاقات والمصالح التجارية والاقتصادية وممتلكات الروس في انحاء العالم، وكانت مثابة جرس انذار دفع زعماء دول المجموعة الى البحث عن خيارات مالية جديدة، مثلما كان استبداد الدولار وقيوده، ساهمت من قبل مثلا في تطويق العراق وتدميره، ثم في انهاك الاقتصاد الايراني بسلسلة لا تنتهي من العقوبات.

يمكن القول ان التكتلات والاحلاف التي يشهدها العالم، رغم انها تعكس شكلا من التلاقي في المصالح والاهداف والتقارب بين دول التكتل نفسه، الا انها تعكس في الوقت نفسه، صراعات الدول الكبرى والانتقال من الحروب العسكرية الطاحنة، الى الصراع على المصالح الاقتصادية، لضمان الاستمرارية والبقاء والازدهار، ولو على حساب الدول او التكتلات الاخرى، وهي اهداف تستدعي بشكل حتمي احيانا، اللجوء الى جبهات القتال والخنادق.

تكتلات اندثرت

- حلف وارسو (1955) لمواجهة حلف الناتو.
- حلف سياتو لدول جنوب شرق اسيا (1954) بدعم اميركي لمواجهة الاتحاد السوفياتي.
- حلف بغداد (1955) وضم العراق وايران وتركيا وبريطانيا وباكستان، وذلك لمواجهة التمدد السوفياتي والثورة الناصرية.
- حلف الريو (1947) او تحالف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وضم دولا من الاميركيتين، لكنه صار الان بلا تأثير يذكر في ظل هيمنة واشنطن المطلقة عليه.

تحقيق

منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.com

قوى الأمن والأمن العام أبرز المؤسّسات التي صمدت تضحيات منعت إنهيار الدولة وخفضت الجرائم

يوم تراكمت فجأة صدمات انهيار الاقتصاد، توقف معظم ادارات الدولة عن القيام بمهامها، لم يكن امام عسكريي الجيش والامن الداخلي والامن العام وامن الدولة سوى حل من اثنين: اما التوقف كسواهم عن اداء واجباتهم فيتفلت الامن وتنهار الدولة كليا، او يصمدون لتبقى. صمدوا باللحم الحي فبقيت الدولة ومر القطوع

تؤكد الاحصاءات الامنية، لاسيما لدى المديرية العامة لقوى الامن الداخلي والمديرية العامة للامن العام ان اعداد الجرائم التي ارتفعت بشكل ملحوظ بين عام 2019 وحتى منتصف عام 2021، لاسيما الخطرة منها كالقتل والسرقة والهجرة غير الشرعية وسواها، عادت لتنخفض تدريجا وبشكل لافت منذ منتصف عام 2021 حتى اليوم.

عن تلك المرحلة السابقة، وعن اسباب تزايد او انخفاض عدد الجرائم، كيفية مواجهة الوضع امنيا ووطنيا، وغيرها من التفاصيل كان لـ«الامن العام» حوار شامل مع كل من رئيس شعبة العلاقات العامة في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي العميد جوزف مسلم ورئيس الدائرة الامنية في المديرية العامة للامن العام العميد هادي ابوشقرا.

مسلم: نتمنى على المواطنين ان يضعوا ايديهم في ايدينا

■ قبل الدخول في التفاصيل اللبنانية، ما هي ابرز الاسباب التي تساهم في ارتفاع معدل الجرائم بشكل عام؟

□ الجريمة التي تشكل فعلا مخالفة للقانون تعد ظاهرة موجودة في كل المجتمعات منذ نشوئها وحتى اليوم، بنسب تختلف بين مجتمع واخر تبعا لظروف عدة. علميا، ان علماء الاجتماع والنفس وخبراء الامن في العالم لم يتفقوا على اسباب موحدة تكمن وراء جنوح المرء نحو الجريمة او وراء ازدياد اعدادها في المجتمع. في هذا السياق، هناك الكثير من النظريات العلمية التي يمكن اختصارها ضمن ثلاثة اتجاهات اساسية. الاول يردها في الدرجة الاولى الى اسباب موضوعية عامة تتعلق بالظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وسواها في المجتمع، كارتفاع معدلات الفقر او البطالة او التحريض الطائفي وما شابه. الثاني يردها الى اسباب ذاتية ترتبط بشخص المجرم، كوضعه العقلي، النفسي، العصبي، مستوى ثقافته، تربيته في اسرة موحدة ام مفككة، معاشرته رفاق صالحين ام سيئين، وما شابه. اما الاتجاه الثالث فهو وسطي بين الاثنين بحيث يعتبر انه لكل من الاسباب الموضوعية والذاتية معا تأثير مشترك، بنسب متفاوتة. هذا الرأي هو الاقرب الى المنطق كونه يضع كل العوامل العامة والشخصية تحت المجهر في ان واحد.

■ ما ابرز اسباب تزايد عدد الجرائم بين 2019 ومنتصف 2021 حسب الاحصاءات الامنية؟

□ مما لا شك فيه ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية كانت ضاغطة بشكل كبير، نفسيا وماديا. غير ان الاحصاءات الامنية بينت ان القسم الاكبر من تلك الجرائم المتزايدة ارتكبها اما اشخاص من اصحاب السوابق الجرمية في الدرجة الاولى، او اشخاص ممن يتعاطون المخدرات بمختلف انواعها، بخاصة جراء صعوبة تأمينهم المال اللازم لشرائها بفعل تردي الاوضاع الاقتصادية، او اشخاص يعيشون ضمن بيئة اجتماعية يكثر فيها المجرمون، اي جميعهم عندهم استعداد جرمي اساسا. واستطرادا، هؤلاء الاشخاص عندما شعروا انذاك بأن مؤسسات الدولة تتوقف وتنهار، والقضاء شبه معطل جراء الاضرابات، وكاميرات المراقبة في معظمها معطل بسبب انقطاع الكهرباء، والقوى الامنية منهكة حسب اعتقادهم، وجدوا ان الفرصة مؤاتية لتنفيذ جرائم بهدف الحصول على المال، وهذا ما ادى الى ارتفاع عدد الجرائم بشكل كبير. غير انه مع الوقت، وبمجرد ان اثبتت القوى الامنية صمودها وجهوزها وملاحقتها لهم بشكل صارم، عادت اعداد الجرائم لتنخفض تدريجا.

■ هل وقعت جرائم خطرة كانت دوافعها الفقر او البطالة او ما شابه مثلا؟

□ لم يسجل ان حصلت جرائم خطرة، كالقتل او الخطف او السرقة، بسبب الفقر او البطالة او العوز الا باعداد قليلة، وفي عمقها كان لها اسباب اخرى. ما يعني بأن قيَم المواطن اللبناني وتربيته الوطنية كان لهما دور محوري في عدم تفشي الجرائم رغم الظروف المعيشية القاهرة والفقر والبطالة التي يعاني منهم معظم اللبنانيين. وبالتالي، فان العائلة اللبنانية، بقيَمها وتربيتها، تستحق التنويه والتقدير والافتخار بها.

■ عمليا، كيف استطعتم مواجهة الاعداد المتزايدة من الجرائم في ظل اوضاع اقتصادية قاهرة بالنسبة اليكم كمؤسسة، كما بالنسبة الى العسكريين؟

□ من الناحية العملانية، وبهدف التصدي لتلك الاوضاع المتفاقمة انذاك، اتخذنا سلسلة اجراءات ابرزها رفع نسبة التأهب والجهوز الى حدودها القصوى في شكل دائم، الاستمرار في تنفيذ الدورات التدريبية اللازمة لتطوير قدراتنا الامنية، تفعيل التنسيق مع كل المؤسسات العسكرية والامنية، التركيز بالتعاون مع الجيش والامن العام وامن الدولة على ملاحقة الرؤوس الكبيرة في العصابات المنظمة بهدف توقيفها وشل قدراتها وتعطيلها وقد نجحنا الى حد كبير في ذلك، تفعيل حملة توعية المواطنين على وسائل مواجهة بعض الاخطار او الجرائم وحثهم على التعاون معنا اكثر فاكثر من خلال ابلاغهم لنا عن اي خطر او جريمة، تفعيل التعاون والتنسيق مع كافة وسائل الاعلام التي لعبت في معظمها دورا وطنيا مساندا للعسكريين ومحفزا للمواطنين على الصمود. كل ذلك في موازاة السعي الدائم والمستمر من قيادة المديرية العامة لقوى الامن الداخلي وعلى رأسها اللواء عماد عثمان نحو محاولة تحسين الظروف المعيشية للضباط والعسكريين الى اقصى حد تسمح به الامكانات، وهذا الموضوع كان ولا يزال في اعلى سلم اهتمامات القيادة.



رئيس شعبة العلاقات العامة في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي العميد جوزف مسلم.

■ من اللافت في جدول الاحصاءات الامنية تراجع عدد جرائم سلب السيارات والنشل بشكل خاص الى اكثر من 42 في المئة في اقل من سنة، كيف تفسرون ذلك؟

□ ان جرائم سرقة السيارات والسلب والنشل يتم تنفيذها عبر هجوم المجرم على الضحية بشكل مباشر سواء نهارا او ليلا، بما يدل على انه غير خائف من احد. بالتالي، هذه الجرائم كثرت خلال فترة شعور الناس بان مؤسسات الدولة تنهار. وبمعنى اخر، بمجرد ان عاد الناس يشعرون ويتلمسون بان القوى الامنية موجودة وحازمة، انخفضت تلك الجرائم خلال اشهر قليلة بحدود 42 في المئة. على سبيل المثال، ان نجاح الموسم السياحي اليوم هو اكبر مؤشر على ان المؤسسات العسكرية والامنية اللبنانية نجحت في حفظ الامن رغم كل الظروف الصعبة التي مرت وتمر فيها، فلو كان هناك جرائم او قوى امنية ضعيفة لما كان هناك موسم سياحي او حلاكة اقتصادية او ما شابه. من هنا، نتمنى على كل المواطنين ان يضعوا ايديهم في ايدينا لناحية ابلاغنا عن اي خطر او عند وقوع جريمة او ما شابه عبر الارقام 112 او 1045 او خدمة "بلغ"، وسواها من وسائل التواصل والاتصال المعممة عبر وسائل الاعلام، كي نكون في خدمتهم وخدمة كل الوطن، خاصة في هذه الظروف الصعبة التي تشكل خطرا على الامن القومي للدولة اللبنانية، وذلك تطبيقا لشعارنا، كقوى امن داخلي، معا نحو مجتمع اكثر امانا.



> معظم الجرائم ارتكبها اصحاب سوابق

ابوشقرا: صلاحيات المديرية تخولها مكافحة كل انواع الجرائم

■ بشكل عام، كيف تعاطت المديرية العامة للامن العام مع مرحلة بدء تداعيات التدهور الاقتصادي وارتفاع نسبة الجرائم انذاك؟

□ كون القوانين التي تحدد مهام المديرية العامة للامن العام وصلاحياتها تضع على عاتقها الى جانب مهام مكافحة كل انواع الجرائم، مهام اخرى اوسع واشمل تطال كل ما يتعلق بالامن الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، والامن القومي للدولة، اضافة الى ملفات امنية ومعاملات الاجانب وسواها. كنا خلال تلك الفترة، اي فترة بدء الانهيار الاقتصادي وتعسر اداء مختلف ادارات الدولة وبدء ازدياد اعداد الجرائم بشكل ملحوظ، في حالة استنفار دائم وكان الجهد يصب في الوقت نفسه في كل تلك المجالات والاتجاهات. فبالاضافة الى مكافحتنا جميع انواع الجرائم كضابطة ◄

عدلية، وايلائنا اهمية قصوى لمتابعة الملف الامني لاكثر من 3 ملايين اجنبي من مختلف الجنسيات متواجدين على الاراضي اللبنانية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الشواطئ اللبنانية، ومتابعة انجاز العودة الطوعية للوافدين السوريين. كنا ايضا نقوم بمؤازرة مختلف الوزارات والادارات الرسمية التي تحتاجنا في بعض مهامها الحيوية دعما منا لصمودها، كما بالسعي عبر علاقاتنا الدولية الممتازة الى محاولة انجاح كل الملفات التي تهم لبنان كملف تأمين فيول لمؤسسة كهرباء لبنان كي لا تحل العتمة الشاملة في لبنان وقد نجحنا في ذلك، وسواها الكثير من المهمات الاخرى في مجالات الامن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وسواهم، منعا لانهيار مؤسسات الدولة ومرافقها الحيوية كوننا معنيين قانونا، بالاضافة الى مكافحة الجرائم، بالامن القومي للدولة اللبنانية ككل.

■ هل يمكنك ان تعطينا نبذة عن ابرز تلك الجرائم وعن انجازاتكم في ملفات تتصل بالامن الاجتماعي، الاقتصادي والامن القومي للدولة؟

□ في اختصار يمكن ان نذكر الآتي:

اولا، بالنسبة الى الجرائم:

بطبيعة الحال مكافحة انواع الجرائم كافة، كضابطة عدلية اسوة بسوانا من المؤسسات العسكرية والامنية. بالتالي كون كل تفاصيل الملاحقات والتوقيفات ذات الصلة تعمم دوريا في وسائل الاعلام لا داع لتكرار استعراضها الان.

مكافحة كل الجرائم المتعلقة بالاجانب في لبنان، وعددهم يفوق 3 ملايين شخص، سواء الداخلين خلسة او قانونا، العاملين في مختلف القطاعات، العاملات في الخدمة المنزلية، وسواهم. في هذا السياق نشير الى اننا نجحنا في توقيف العديد ممن كانوا يتعاملون مع شبكات ارهابية، او في شبكات تجسس لصالح العدو الاسرائيلي، وذلك تحت ستار عمل معين او متخف بصفة نازح او حتى رجل دين بهدف ابعاد الشبهات عنهم. واعدادهم كبيرة نسبيا.

مكافحة جرائم الهجرة غير الشرعية على امتداد الشواطئ اللبنانية، عبر الاستعلام الامني ودوريات لزوارق القوة البحرية في المديرية العامة للامن العام. اوقفنا خلال 6 اشهر عام



رئيس الدائرة الامنية في المديرية العامة للامن العام العميد هادي ابوشقرا.

آزرنا وزارات وادارات حماية للامن القومي للدولة

2021 اكثر من 886 شخصا كانوا يحاولون الهجرة بشكل غير شرعي. هذه عينة عن ابرز تلك الجرائم بشكل عام.

■ وعلى الصعد الامنية الاجتماعية والاقتصادية؟

□ في هذا السياق نذكر الآتي:

منعا لوقوع لبنان في العتمة الشاملة نظرا لتداعياتها الكارثية على كل القطاعات، نجحت المديرية العامة للامن العام منذ ما يقارب الثلاث سنوات بفضل علاقاتها الطيبة والممتازة مع دولة العراق الشقيق في بلورة اتفاق، وقع لاحقا بين الدولتين اللبنانية والعراقية كما يعلم الجميع، لاستجرار الفيول الثقيل من العراق لصالح مؤسسة كهرباء لبنان في مقابل خدمات استشارية واستشفائية يقدمها لبنان الى العراق، اي بما لا

قوى الامن الداخلي

نوع الجرائم	كانون الثاني – شباط اذار – نيسان – ايار – حزيران ٢٠٢٢	كانون الثاني – شباط اذار – نيسان – ايار حزيران ٢٠٢٣	نسبة التراجع
سرقة سيارات	681	579	%14.97
سلب سيارات	39	23	%41.06
عدد القتلى	74	70	%5.4
نشل	274	155	%43.43
سرقة موصوفة	2974	1826	%38.01
سلب اشخاص	298	259	%13.08
المجموع	4912	2916	%36.46

يكبد الخزينة اللبنانية دفع اي مبلغ بالدولار الاميركي. ما كان من شأنه تامين الكهرباء للبنان بشكل جزئي لمدة سنة تم تجديدها لاحقا، كون العقد قابلا للتمديد سنة فسنة، وبالتالي نجحنا في منع وقوع لبنان في العتمة الشاملة.

مؤازرة وزارة الاقتصاد عبر اشرافنا على عمليات توزيع المحروقات، من المصافي الى الشركات ومن الشركات الى محطات الوقود، للتاكد من عمليتي التسليم والتفريغ. كما واكبنا خلال شهر واحد اكثر من 1781 صهريج وقود. وبهدف مكافحة جرائم احتكار المحروقات، قمنا بتسيير دوريات للكشف على مخزون محطات الوقود في مختلف المناطق اللبنانية، واجرينا خلال شهر واحد 2647 كشفا على محطة وقود. وكنا نلزم تلك التي لديها محروقات مخزنة ان تبيعها الى المواطنين بالسعر الرسمي حتى نفاد الكمية.

قمنا ايضا بمؤازرة وزارة الصحة في مهام وقاية المجتمع من وباء كورونا، عبر تعقيمنا مرات عدة جميع مخيمات الوافدين السوريين المنتشرة على مختلف الاراضي اللبنانية. وكذلك عبر مواكبتنا عودة المغتربين اللبنانيين من مختلف دول العالم الى لبنان على اثر تفشي وباء كورونا. تحديدا، رافقنا 137 رحلة من مختلف دول اوروبا، افريقيا، دول الشرق الاوسط، دول الخليج العربي.

مؤازرة المصرف المركزي عبر ترؤسنا غرفة عمليات مشتركة بين كل الاجهزة الامنية والعسكرية مهمتها ادارة مكافحة اعمال المضاربة على الليرة اللبنانية. اوقفنا خلال شهر واحد تحت اشراف القضاء المختص اكثر من 255 شخصا، صرافين وغير صرافين، كانوا يقومون باعمال مضاربة على النقد الوطني.

مؤازرة وزارة الطاقة عبر قيامنا بانجاز جردة وكشف على جميع خزانات الوقود الموجودة في لبنان، عددها 555 خزان وقود، وقد رفعنا التقرير اليها.

متابعة ملف تنظيم رحلات العودة الطوعية للوافدين السوريين، ولا يزال الملف قيد المتابعة والانجاز، وسواها الكثير من الملفات الاخرى.

الامن العام: جدول مهاجرين غير شرعيين بين ايار وتشرين الثاني 2021

التاريخ	نقطة الانطلاق	عدد الاشخاص الاجمالي
05-04-2021	العريضة	46
05-09-2021	العريضة	61
17/5/2021	العريضة	57
20/5/2021	الشاطئ اللبناني	125
26/6/2021	الشاطئ اللبناني	59
15/7/2021	الشاطئ اللبناني	73
28/7/2021	الشاطئ اللبناني	87
29/7/2021	الشاطئ اللبناني	14
23/8/2021	الشاطئ اللبناني	91
26/10/2021	الشاطئ اللبناني	10
30/10/2021	الشاطئ اللبناني	9
30/10/2021	الشاطئ اللبناني	62
11-11-2021	الشاطئ اللبناني	61
18/11/2021	الشاطئ اللبناني	40
20/11/2021	الشاطئ اللبناني	91
المجموع		886

■ كيف تمكنتم من القيام بكل تلك المهام الامنية ومؤازرة اغلب قطاعات الدولة، في ظل اوضاع اقتصادية قاهرة؟

□ منذ الفترة الاولى لشعورنا بأن هيكلية الدولة في خطر والوضع الاقتصادي قد ينهار اكثر فاكثر، كان كلام قيادة الامن العام واضحا للعسكريين ومفاده: امامكم حل من اثنين، اما تصمدون باللحم الحي كي يبقى لبنان وكي لا يصبح اهلكم وشعبكم تحت رحمة الفوضى والعصابات والمجرمين، واما تتركون مراكزكم فتنهار المؤسسات ويسقط الوطن، وانذاك ستلعنكم الاجيال القادمة وتخجل بكم. بالتاكيد كان القرار بالصمود. في موازاة ذلك كان لتعاون المواطنين معنا ودعمهم لنا اثر ايجابي في تعزيز الصمود والتضحية، وكذلك دعم كافة قوى المجتمع ووسائل الاعلام لصمودنا وجهودنا. وبالتأكيد ان قيادة الامن العام، وعلى رأسها اليوم اللواء الياس البيسري وسابقا اللواء عباس ابراهيم، قامت وتقوم بكل ما في وسعها من اجل تحسين ظروف العسكريين. واياً تكن الصعوبات والتضحيات، فاننا مستمرون في بذل اقصى جهودنا حرصا على امن المواطنين والوطن وحماية للامن القومي للدولة اللبنانية بكل قطاعاتها ومؤسساتها. لانه، وكما يؤكد دائما المدير العام للامن العام اللواء الياس البيسري في لقاءاته مع الضباط والعسكريين ان الارض ارضنا والوطن وطننا، ولسنا مرتزقة فيه كي يرتبط دفاعنا عنه بمقدار الراتب.

نشاطات

البطريرك الراعي يقلّد اللواء البيسري الميدالية البطريركية


البطريرك الراعي مستقبلا اللواء البيسري.


شؤون البلاد وشجونها.

اكثر من لفتة، انما تقدير استثنائي من البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي الى المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري، بمنحه ميدالية البطريركية المارونية.

استقبل البطريرك الراعي في الصرح البطريركي في بكركي اللواء البيسري، وجرى عرض للاوضاع الامنية في البلاد وموضوع عودة النازحين السوريين الى بلادهم.

واستنادا الى السجل الحافل بالتضحيات والانجازات، قدم البطريرك الراعي للواء البيسري ميدالية البطريركية المارونية، مثنيا على الجهود التي يبذلها في المديرية.

بدوره شكر اللواء البيسري للبطريرك الراعي لفتته الكريمة التي "تنم عن رعاية ابوية لمسيرة المؤسسات الرسمية الامنية والادارية"، معتبرا الميدالية "حافزا كبيرا للمضي في مسيرة تحدي الصعاب والعمل بلا كلل ولا ملل لتحصين لبنان والعبور به الى شاطئ الامان".

لم يدرج التقليد البطريركي الماروني على منح اوسمة بطريركية، بل ترك التقليد الكاثوليكي بمجمله هذا التدبير للبابوات. عمد البطاركة في حالات تكريمهم شخصيات بارزة، اما الى توجيه رسالة اليهم او منحهم شهادة العضوية الفخرية في مؤسسات البطريركية، الى ان تطور شكل التكريم حين اعتمدت الميدالية البطريركية.

بوشر العمل باعدادها منذ عام 1986 بداية حبرية البطريرك الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير، وصممتها ادارة المدرسة المارونية في روما بالتنسيق مع خبراء ايطاليين يعملون في الكرسي الرسولي، وانتجت سنة 2000 حاملة تقليد الطقوس المارونية ورمزيتها منذ عهد البطريرك الماروني الاول مار يوحنا مارون 685 ـ 707، وحتى اليوم.

هي مصنعة من البرونز، دائرية الشكل قطرها 8.5 سم وسماكتها 0.5 سم. تحمل الميدالية على وجهيها شعار البطريركية الذي وضعت اولى ملامحه سنة 1624 سنة تأسيس مدرسة حوقا في الوادي المقدس، كأول مدرسة في الشرق لها قوانين مكتوبة. وتركزت هذه الملامح مع البطريرك المكرم اسطفان الدويهي 1670 ـ 1704 من غير ان يعتمدها رسميا، الى ان رفع الشعار على واجهة دير بكركي الذي انجز ترميمه البطريرك يوحنا الحاج 1890 ـ 1899.

يمثل الشعار البطريركي تاجا وارزة لبنان ومحبسة وصليبا محفورا على واجهة دير سيدة قنوبين المبني في القرن الرابع.

اما الوجه الثاني للميدالية فهو ايقونة سيدة قنوبين، اهم ايقونة مارونية مرسومة على جدار دير قنوبين سنة 1702، سنة انجاز الكنيسة في عهد البطريرك المكرم الدويهي. وتمثل الايقونة السيدة العذراء مكللة بالنور الالهي، يحيطها البطاركة المصلون الذي سكنوا في قنوبين منذ سنة 1440 حتى سنة 1823، وحولهم ارز لبنان وصليبهم الخشبي.

تقدم الميدالية البطريركية الى شخصيات بارزة من رؤساء دول وباباوات وكرادلة ورؤساء حكومات، وقد قدمها البطريركان الكاردينالان صفير والراعي الى عدد من هؤلاء.


يقلده الميدالية البطريركية.

نشاطات

"ديوان أهل القلم" جسر حضاري بين لبنان المقيم والمغترب

بعد تأسيسها عام 1999، اضحت مؤسسة "ديوان اهل القلم" من ابرز المؤسسات الثقافية الحاضنة لمختلف قضايا الفكر والادب والعلوم والفنون، كما عملت على رعاية العلاقة بين لبنان ومغتربيه وساهمت في مد جسر التواصل بينهما عبر رصد الطاقات اللبنانية المبدعة في عالم الاغتراب

بين المديرية العامة للامن العام ومؤسسة "ديوان اهل القلم" تواصل دائم وتعاون لاظهار الابداع والتميز لدى اللبنانيين في بلاد الاغتراب وكيفية الاستفادة من قدراتهم لمصلحة الوطن.

في هذا الاطار، اجرت "الامن العام" حوارا مع رئيسة "ديوان اهل القلم" الدكتورة سلوى خليل الامين تحدثت فيه عن اهداف المؤسسة ونشاطاتها بعد ان انقطعت في الفترة السابقة بسبب جائحة كوفيد 19 والازمة الاقتصادية.

■ ما هي ابرز النشاطات التي تقوم بها مؤسسة "ديوان اهل القلم"؟

□ اسسنا الديوان عام 1999 بهدف تسليط الضوء على الطاقات اللبنانية المبدعة في عالم الانتشار، ولقد كرمنا اكثر من 25 شخصية لبنانية عالمية. وسلطنا الضوء ايضا على المبدعات العربيات من بينهن الاديبات والشاعرات والمبدعات اللبنانيات. الاحتفال الاخير الذي نظمناه كان عام 2019، حين اطلقنا من لبنان "لقاء المبدعات العربيات الاول"، واستضفنا اكثر من 15 مبدعة عربية و4 لبنانيات. وفي كانون الاول من العام نفسه نظمنا في مصر "لقاء المبدعات الثاني". التحضير لأي احتفال يتطلب جهدا ووقتا، لذلك ننظم سنويا احتفالين. ولا يمكن ان ننسى ما مر به لبنان من ظروف ان كان بسبب كورونا او الازمة الاقتصادية. كرمنا مثلا من وكالة الفضاء الاميركية "الناسا" عالم الفضاء ادغار شويري، ومن ثم كرمنا شارل العشي الذي انزل اول مركبة على سطح المريخ. ديوان اهل القلم مؤسسة وطنية مستقلة عن الاحزاب غايتها تسليط الضوء على المبدعين.

■ كيف تختارون الشخصية التي تقررون تكريمها؟

□ نختارها احيانا بالصدفة، مثلا علمنا ان امرأة اصبحت حاكمة في اوستراليا فتشنا فورا عن جذورها فتبين انها من جذور لبنانية واتصلنا بها وكرمناها. علمنا ان اول امرأة ترشحت لرئاسة الجمهورية في الاكوادور هي ايفون عبدالباقي، وهي لبنانية فكرمناها. نفتش عن الجذور الاولى لأي شخصية، مثلا في اي قرية ترعرعت وفي اي مدرسة تلقت دروسها حتى وصولها الى الابداع ورفع اسم لبنان عاليا.


وفد "ديوان اهل القلم" برئاسة الدكتورة سلوى خليل الامين في زيارة المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري.

■ كيف اثرت الازمة على نشاطاتكم؟

□ توقفنا عن العمل خلال كورونا وتأثرنا بالازمة بسبب حجز الودائع في المصارف، خصوصا ان عملنا يقوم على ما تقدمه الشركات المساهمة. توجهنا الى الداخل اللبناني، فكرمنا مثلا رئيسة جامعة AUST هيام صقر وكرمنا نقيب الطباعة جوزف رعيدي و"الرائد البيئي الاول في لبنان والعالم" بديع ابوجوده. اليوم نتعاون مع الامن العام ونستعيد نشاطنا واملنا في جميع اللبنانيين الذين يحبون وطنهم ويدعموننا.

■ ما هي مشاريعكم المستقبلية؟

□ قريبا سنجتمع كهيئة ادارية ونضع الاسماء لتكريمها ونتجه الى تكريم مجموعة وليس شخصا واحدا. افتخر اننا اول من اضاء على الابداع الاغترابي، ومن ثم نشأت مؤسسات مماثلة وهو من دون شك نجاح لديوان اهل القلم ولاهدافه في تكريم الابداع اللبناني اينما حل. لبنان بلد الاشعاع والنور من خلال مثقفيه ومبدعيه ومن خلال موظفيه الشرفاء الين يتولون مراكز في الدولة ويكونون لكل الوطن ويتعاملون مع الكل باخلاص ومواطنة سليمة صحيحة. تعلمنا منذ الصغر في كتاب التربية المدنية ان الدين لله والوطن للجميع، ونحن نسير وفق هذا الشعار ونردده دائما. نحن مع لبنان الواحد الموحد الذي يضم كل ابنائه تحت راية العلم اللبناني.

إحصاءات الشهر

لائحة بدخول موقوفين من جنسيات مختلفة الى دائرة التحقيق والاجراء من 2023/06/15 لغاية 2023/07/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	13
اردنية	4
ارمينية	1
ايرانية	1
ايطالية	1
بريطانية	1
بنغلادشية	6
تركية	2
دومينيكانة	1
روسية	1
ساحل عاجية	1
سودانية	4

الجنسية	العدد
سورية	291
سويدية	1
سيراليونية	3
سري لانكية	4
عراقية	25
غانية	1
غينية	1
فلسطينية	5
فلسطينية المانية	2
فلسطينية من دون اوراق	2
فلسطيني بريطانية	1
فلسطينية سورية	11

الجنسية	العدد
فلسطينية لاجئة	31
كينية	3
لبنانية	118
مصرية	4
ليبية	1
مدغشقرية	1
نيجيرية	3
هندية	1
مكتوم القيد	8
العدد الاجمالي	**553**

لائحة بخروج موقوفين من جنسيات مختلفة من دائرة التحقيق والاجراء من 2023/06/15 لغاية 2023/07/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	6
اردنية	5
المانية	1
ايرانية	4
ايطالية	2
بريطانية	1
بنغلادشية	6
تركية	1
جزائرية	1
دومينيكانية	1
روسية	1
سودانية	4
سورية	287

الجنسية	العدد
سيراليونية	2
سري لانكية	2
سويدية	2
صومالية	1
عراقية	24
غانية	2
غينية	1
فلسطينية	4
فلسطينية الماني	1
فلسطيني بريطاني	1
فلسطينية من دون اوراق	1
فلسطينية سلطة	1
فلسطينية سورية	9

الجنسية	العدد
فلسطينية لاجئة	28
فيليبينية	2
كينية	3
لبنانية	125
مصرية	5
ليبية	1
مكتوم القيد	9
نيجيرية	2
العدد الاجمالي	**546**



جدول عددي بحركة تنقل اللبنانيين والعرب والاجانب
اعتبارا من 2023/06/15 لغاية 2023/07/15

حركة تنقل	لبنانيون	عرب	اجانب	المجموع
دخول	350399	257843	204172	812414
مغادرة	300580	254358	134494	689432
المجموع	650979	512201	338666	1501846

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للعرب
بين 2023/06/16 لغاية 2023/07/15

الدولة	العدد
اردنية	3
تونسية	2
جزائرية	8
سودانية	4
سورية	8

الدولة	العدد
فلسطينية 48	2
مصرية	100
المجموع	127

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للاجانب من 2023/06/16 لغاية 2023/07/15

الدولة	العدد
اثيوبية	1618
اذربيجانية	3
ارمينية	3
افريقيا ج.	1
المانية	2
اميركية	2
اوزباكستان	10
اوكرانية	2
ايطالية	14
باكستانية	1
بريطانية	1
بنغلادشية	117
بنينية	64

الدولة	العدد
بوركينابية	5
بولونية	1
بيلاروسيا	3
تايلاندية	3
تركية	1
توغولية	25
راوندية	1
روسية	18
سنغالية	3
سويسرية	2
سيراليونية	145
سري لانكية	37
غامبية	3

الدولة	العدد
فرنسية	1
فيليبينية	170
كازاخستان	3
كاميرون	43
كورية ج	1
كيرغيزية	5
كينية	385
مالاوية	2
ملغاشية	6
مولدوفية	4
هندية	67
يونانية	1
المجموع	**2773**

الوثائق المزوّرة

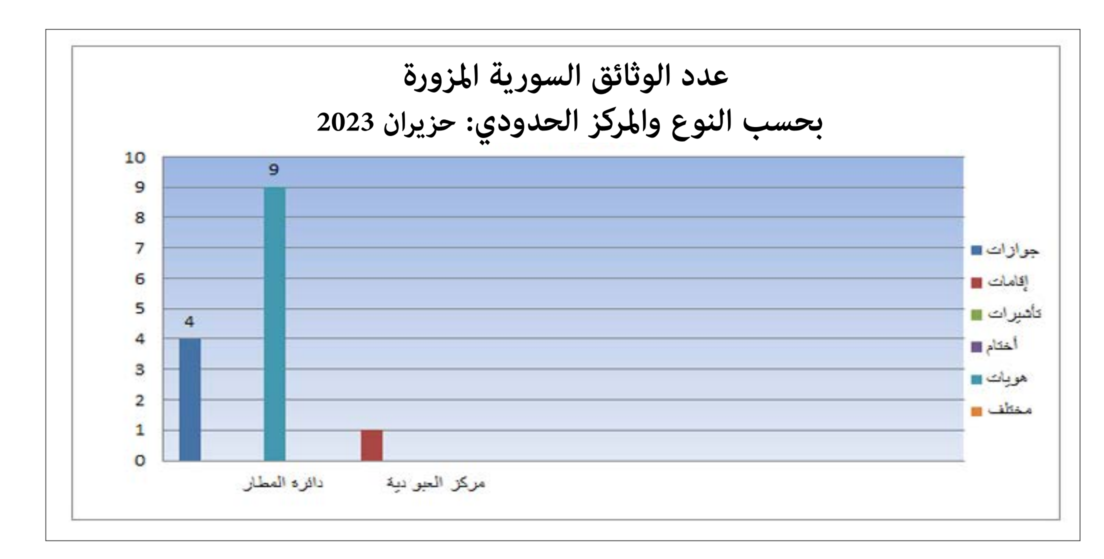
جدول اجمالي بالوثائق المزوّرة المضبوطة لأول 5 دول في الدوائر والمراكز الحدودية: حزيران 2023

المطار	جوازات	اقامات	تأشيرات	اختام	هويات	مختلف	المجموع
لبنان			17	8			25
سوريا	4				9		13
المانيا		2	1				3
برازيل	1				1	1	3
سانت كيتس ونيفيس	1				1		2
المجموع	6	2	18	8	11	1	46

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: حزيران 2023

عدد الوثائق المزورة المضبوطة بحسب القارات:
حزيران 2023
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
41
20
5
4
3
آسيا
أوروبا
افريقيا
أميركا الشمالية
أميركا الجنوبية

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: حزيران 2023



مقارنة بين اعداد المسافرين خلال الشهر والاعداد التراكمية منذ بداية السنة مع الشهر نفسه من العام الفائت او السنة الماضية عبر المراكز الحدودية

	عدد المسافرين خلال حزيران 2023	عدد المسافرين من بداية 2023	عدد المسافرين خلال حزيران 2022	عدد المسافرين من بداية 2022
المراكز الحدودية البرية	624,192.00	2,691,471.00	468,568.00	1,726,888.00
المطار	629,024.00	3,082,878.00	469,246.00	2,472,115.00

مقارنة بين عدد الوثائق المزوّرة المضبوطة لشهر حزيران 2022 والشهر نفسه من العام 2023

المركز	حاملو وثائق مزورة حزيران 2022	حاملو وثائق مزورة حزيران 2023	نسبة الارتفاع او الانخفاض	مؤشر
المطار	36	74	51%	↖
مرفأ طرابلس	0	0		
المصنع	0	0		
مرفأ بيروت	0	0		
القاع	0	0		
العريضة	0	0		
العبودية	0	1	100%	↖

ملاحظة : ترتفع او تنخفض اعداد الوثائق المزوّرة بحسب شروط التعبئة والتدابير الاستثنائية المفروضة

مقارنة مع عدد حاملي الوثائق المزوّرة خلال ثلاثة اشهر سابقة

المركز	حاملو وثائق مزورة نيسان 2023	حاملو وثائق مزورة أيار2023	حاملو وثائق مزورة حزيران 2023
المطار	29	44	74
مرفأ طرابلس	0	0	0
المصنع	0	0	0
مرفأ بيروت	0	0	0
العريضة	0	0	0
القاع	0	0	0
العبودية	0	8	1
المجموع	29	52	75

إقتصاد

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية: إلغاء بند شطب الودائع من الخطة الإصلاحية

شكلت بيروت قبل الازمة نقطة انطلاق مصرفية مهمة في منطقة الشرق الاوسط، ونافذة مالية في اتجاه الدول العربية والاجنبية. وبعدما دخل لبنان النفق المظلم، لم يعد في مقدور المصارف القيام بدورها الاول في ظل ما تعيشه من ازمات، وتراجع حركة النمو، وتهاوي حركة الاستثمارات، مما يشير الى ان العودة المالية لبيروت ستكون متاخرة

الاوضاع السياسية والامنية باتت تؤثر في العمل المصرفي في لبنان، وان استعادة الثقة بالمصارف اللبنانية تعتمد على عوامل عدة، ابرزها الاصلاحات الاقتصادية والمالية، فضلا عن الاجراءات المصرفية والرقابية التي تتبعها المصارف على نفسها. وقد يساهم تعاون المصارف اللبنانية مع المصارف الاجنبية في استعادة الثقة، نظرا الى المعايير والاجراءات الاكثر صرامة التي يفرضها النظام المصرفي العالمي. الامين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح اكد لـ"الامن العام" ان الازمة التي يمر بها لبنان "هي من اخطر الازمات التي تم تسجيلها خلال مئة عام"، مشددا على ان من "الخطأ الغاء القطاع المصرفي الحالي وخلق قطاع جديد، ويجب السعي الى حل الازمة تدريجا "من فوق الى تحت".

■ كيف يمكن اعادة خلق قطاع مصرفي وفق المعايير الدولية وليس بحسب المعايير المحلية؟

□ لا يمكننا النظر في كيفية معالجة وضعية القطاع المصرفي من دون الاخذ في الاعتبار الازمة الاقتصادية والنقدية والمالية التي عصفت بلبنان. اشرت الى ذلك، لاشدد ان لا المصارف الموجودة حاليا، ولا اي مصارف جديدة قد تدخل الى السوق اللبنانية، حتى لو كانت اهم المصارف العالمية يمكنها ان تعمل بشكل طبيعي في ظل الازمة غير المسبوقة التي يمر بها لبنان، والتي هي من اخطر الازمات التي تم تسجيلها خلال مئة عام. من جهة اخرى، ان المصارف اللبنانية كانت قبل الازمة تعمل فعلا وفقا للقواعد والنظم والمعايير الدولية، سواء بالنسبة الى الرسملة، او السيولة، او الامتثال، او مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، او الحوكمة وغيرها. وكان هذا رأي المؤسسات المالية ووكالات التصنيف الدولية. حتى بالنسبة الى تركيز جزء كبير من موجوداتها لدى مصرف لبنان وفي سندات الاوروبوند، فقد كانت المصارف تتعامل معها بالنسبة الى متطلبات الملاءة والرسملة، بحسب ما تنص عليه قواعد بازل. لذلك، ارى انه من الخطأ الغاء القطاع المصرفي الحالي وخلق قطاع جديد، بل السعي الى حل الازمة تدريجا "من فوق الى تحت"، اي البدء بحل الازمة الاقتصادية والنقدية، ومن ثم النظر في كيفية معالجة الازمة المصرفية.

الامين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح.

> **اهتمام عربي ملحوظ بدخول السوق المصرفية اللبنانية**

■ ماذا يعني اعادة هيكلة المصارف، وهل بات من الصعب اعادة هيكلة القطاع المصرفي في لبنان؟

□ في المبدأ، تتم اعادة هيكلة اي مصرف عند وقوعه في ازمة جدية، كحل بديل من تصفيته او استحواذه من مصرف اخر. وتتم اعادة هيكلة المصرف في جانب الموجودات و/او المطلوبات من الميزانية، وصولا حتى الى اعادة هيكلة ادارة المصرف. لذلك، فان تعقيبي على الجزء الاول من السؤال، هو طرح التساؤل التالي: ما هو المطلوب هيكلته في المصارف اللبنانية؟ الادارة؟ ام الموجودات؟ ام المطلوبات؟ ام الملكية؟ وهنا يوجد رأيان سائدان: الاول، وتتبناه خطة الحكومة الحالية، وهو اعادة هيكلة شاملة للقطاع المصرفي اللبناني على اعتبار ان الازمة الحالية هي ازمة نظامية Systemic Crisis، وبالتالي فان الحل يجب ان يكون للقطاع باكمله. والرأي الاخر، الذي اميل اليه، هو النظر في وضعية كل مصرف على حدة، واجراء دراسة عميقة لموجوداته ومطلوباته، ورسملته وسيولته الحالية والمستقبلية، وخطة الطوارئ الذي يعتمدها، وخطط اعادة النهوض، وبناء على كل ذلك، يتم اخذ القرار من السلطات الرقابية في امكانية استمراره من عدمها. اخيرا، من المؤكد انه لو تم البدء بمعالجة الازمة الاقتصادية والمالية عند بدئها، لكانت تداعياتها النقدية والمصرفية والاجتماعية اقل، وامكان معالجتها اسرع وبتكلفة اقل. يسري ذلك بلا شك على معالجة وضع المصارف، فكل تأخير في حل الازمة الاقتصادية يفاقمها، ويفاقم كذلك الازمة المصرفية. ختاما، ادعو الى بل السعي الى حل الازمة تدريجا "من فوق الى تحت".

■ هل خرج لبنان من اصول العمل المصرفي؟

□ على الاطلاق. فالمصارف، وعلى الرغم من الوضع التشغيلي الصعب، لا تزال تقوم بجزء كبير من عملياتها، كالسابق. تحديدا، ◄

مقال

شرطان لإعادة الثقة إلى القطاع المصرفي

الثقة هي ركيزة النهوض بالقطاع المصرفي ولاستعادتها شرطان، الاول الاعلان عن دفع اموال المودعين والثاني وضع خطة تقنية تحدد واجبات القطاع وحدود مسؤولياته.

لكن هل يتم تنفيذ هذين الشرطين ومتى؟ سؤال برسم احوال لم يعد في الامكان توقعها.

اذا ما نظرنا الى ارقام مجمل الودائع نجد انها بالدولار وتصل قيمتها الى نحو 95 مليار دولار، في حين ان معظم هذه المبالغ غير متوافرة كسيولة نقدية، مع تدني الاحتياطي الالزامي الموجود اليوم في مصرف لبنان الى 9 مليارات دولار، وكان قبل الازمة نحو 38 ملياراً بما فيها الاوروبوند واستثمارات البنك المركزي. امام هذا الواقع، من اين ستؤمّن المصارف اموال المودعين لاعادتها؟

اعادة الهيكلة وفق خطة تقنية ليست مرتبطة بالودائع، بل بقدرة كل مصرف على البقاء والاستمرار لتلبية الاصلاحات الضرورية كي يستمر، والخطة المطلوبة يجب ان تتناسب مع اتفاق الدائنين (مصرف لبنان والمصارف) والدولة لجدولة دفع الودائع كاملة وتسديد التزاماتها. على السلطة النقدية وحدها، وفق صلاحياتها، اعادة هيكلة القطاع من دون تدخل اي جهة، خصوصا ان اعادة هيكلة المصارف لا تعني اقتطاع اموال المودعين او تحميلهم خسائر ليسوا مسؤولين عنها.

ان اعادة هيكلة وبناء القطاع المصرفي هما تقنيان لا يمتان بصلة الى السياسة او الى التدخلات الداخلية (مجلس النواب)، والخارجية (البنك الدولي). ان مهمة تكوين المعلومات الرقمية المالية والنقدية منوطة بلجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان، فهي الجهة المخولة لتحديد حجم الخسائر المترتبة في ميزانية كل مصرف وقيمة الاموال المطلوبة لردم هذه الخسائر. ويعود الى الهيئة المصرفية العليا وضع شروط الاستمرارية لكل مصرف من ناحية حجم رأس المال الجديد او نسب السيولة، وحتى شكل الادارة التي ستتولى النهوض بوضعه، على ما يقوله الخبراء.

من المعروف ان لدى مصرف لبنان الاجهزة البشرية اللازمة للقيام بعمليات التقييم الضرورية للمصارف، وتحديد اي منها سيبقى والوضعية المالية لهذا البقاء. ان التدخل في اقرار اي قانون لاعادة هيكلة القطاع المصرفي، هو تعد واضح وصريح على صلاحيات السلطة النقدية الخاضعة لقانون النقد والتسليف ولديها منافذ اخرى لتصحيح وضع القطاع، كقانون الدمج المصرفي او القانون 67/2 الذي يعنى بافلاس المصارف وتصفيتها. حتى اليوم، لم نسمع عن اي دولة انها "اكلت" حقوق شعبها وحرمته من مدخراته. غير ان خطط الحكومات لدينا تعتمد اساسا على شطب الودائع وتحميل المودعين الخسائر، وهي لن تستطيع اقرارها في مجلس النواب.

يبدو ان حكومتنا الحالية تسعى الى ارضاء صندوق النقد الدولي وتلبية شروطه للحصول على قرض قيمته 3 مليارات دولار فقط، في ان هذا المبلغ يمكن الحصول عليه اذا ما احسنت ادارة عائدات الرسوم الجمركية فقط.

لن تقوم نهضة القطاع المصرفي الا بعودة الثقة واسترجاعها، واذا حصل ذلك فسيؤدي الى اعادة جذب الاموال والودائع للقطاع، ومعه سيعاود منح التسليفات للقطاع الخاص، وبالتالي تنشيط الوضع الاقتصادي، والامتناع نهائيا عن تجربة المصارف السابقة بالتوسع في تسليف الدولة طمعا بالفوائد التي ادت الى كارثة اصابت النظام المالي في لبنان.

اخيراً، اليات الانقاذ متوافرة اذا حسنت النيات.

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ تقوم المصارف اللبنانية بعمليات تمويل التجارة الخارجية بشكل طبيعي، والا لما وجدنا السلع التي نشتريها من الاسواق. كذلك، تتم عبر المصارف عمليات تحويل مالية عبر الحدود (من والى لبنان). وكذلك عمليات الايداع وبطاقات الائتمان وغيرها. كما ان التعامل مع المصارف المراسلة مستمر، ولا صحة على الاطلاق لاشاعات قطع علاقات المصارف المراسلة الدولية مع المصارف اللبنانية. طبعا، لا ينفي ذلك استمرار اشكالية الودائع وكيفية اعادة دفعها، وضرورة ايجاد حل لها تشترك فيه الحكومة ومصرف لبنان والمصارف نفسها.

■ اعادة الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني، هل تتم عبر عودة المصارف الاجنبية للعمل في لبنان؟ ما هي الشروط ولماذا؟

□ ارى ان احد عوامل عودة الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني هي اعلان الحكومة الجازم والقاطع بانه لن تتم اية عمليات شطب للودائع. من هنا نبدأ. ان تبني الحكومة الحالية لفكرة "فك الترابط" بين ميزانيات مصرف لبنان والمصارف، يعني حكما شطب الجزء الاكبر من الودائع. وحتى فكرة صندوق استرداد الودائع هي نظرية وليست عملية. لذلك اعيد واشدد ان اعادة الثقة بصناعة القرار الاقتصادي والمالي والنقدي، هو الحجر الاساس لاعادة الثقة بالقطاع المصرفي. اما بالنسبة الى امكان دخول مصارف اجنبية الى لبنان، فهي ستكون نتيجة لعودة الثقة وزوال الضبابية في ما خص الخطة الاصلاحية الشاملة للحكومة، وليست الدافع لها. اود الاضافة هنا الى انه يوجد فعلا اهتمام عربي ملحوظ بدخول السوق المصرفية اللبنانية، عبر فتح فروع او الاستحواذ على مصارف قائمة، ولكن الضبابية واجواء عدم اليقين السائدة تجعلهم يترددون في اتخاذ هكذا قرار.

■ لم تعد للمصارف اللبنانية قدرة السيطرة على السوق اللبنانية، فهل عودة المصارف الاجنبية او فروعها ممكن الان؟

> "دخول المصارف الاجنبية يساهم في تعزيز المنافسة"

□ كما اشرت سابقا، تسعى معظم المصارف اللبنانية الى اعادة عملياتها كما قبل الازمة. كما ان بعضها اعلن مؤخرا عن امكان اعادة الاقراض. طبعا، مع الاشارة الى ان المصارف اللبنانية قد اصبحت لديها ميزانيتان: الحسابات القديمة (اي الموجودات والمطلوبات القديمة) والحسابات الجديدة (اي الموجودات والمطلوبات الجديدة). فيما خص الحسابات الجديدة، عادت المصارف الى العمل بشكل شبه طبيعي. وتبقى الاشكالية طبعا في موضوع الحسابات القديمة. لا شك في ان دخول المصارف الاجنبية يساهم في تعزيز المنافسة وتطوير الخدمة المصرفية، لكن لا يمكن ان تكون المصارف الاجنبية بديلا من المصارف اللبنانية، ولا يمكنني تصور ان تصبح المصارف اللبنانية هامشية في بلدها الام، وهذا ما لا اقبله لأي قطاع مصرفي عربي آخر. فحتى في ظل النزاعات والحروب التي شهدتها دول عربية عديدة، بقيت مصارفها هي الاساس. وحتى خلال الحرب اللبنانية، لم تحل المصارف الاجنبية محل الوطنية. في الخلاصة، نحن نشجع دخول المصارف الاجنبية (وعلى رأسها المصارف العربية)، لكن لتكون مكملة للمصارف اللبنانية، وليست بديلا منها.

■ هل يعتبر حضور المصارف الاجنبية ميزة مهمة في ربط الاقتصاد اللبناني بالاسواق العالمية؟

□ بشكل عام، يفيد دخول المصارف الاجنبية الى لبنان، كما اي بلد اخر، من حيث تعزيز المنافسة وتطوير الخدمات المصرفية وخفض تكلفتها وزيادة افاق الشمول المالي وغيرها. لكن ربط الاقتصاد، او الاسواق المالية المحلية، بالاسواق العالمية، يتم عبر علاقات المصارف المراسلة الدولية العاملة في الخارج. هكذا تتم عمليات تمويل التجارة الخارجية وعمليات تحويل الاموال. في حال قررت المصارف المراسلة قطع علاقاتها مع اي دولة، فانها تمتنع عن اجراء اي معاملات مالية مع تلك الدولة، عبر De-risking، حتى في ظل وجود مصارف اجنبية. واعيد التأكيد ان المصارف اللبنانية لا تزال تحتفظ بعلاقات جيدة جدا مع المصارف المراسلة، ولا تزال تربط الاقتصاد اللبناني بالاسواق الدولية. لذلك، نحن ننظر في الافادة من دخول المصارف الاجنبية من ناحية المستهلك المالي، وليس من ناحية الربط مع الاسواق الدولية.

■ كيف يمكن اعادة الثقة الى المصارف اللبنانية، وما هي ابرز خطواتها؟

□ على الرغم من الازمة الهائلة التي يعيشها لبنان منذ قرابة ثلاث سنوات ونصف سنة، لا تزال افاق الحل مفتوحة، ولا تزال عودة الثقة بالاقتصاد اللبناني وبالمصرف المركزي وبالمصارف ممكنة. في ما خص المصارف، لا شك في ان الهوة بينها وبين مودعيها كبيرة. والمطلوب منها ان تكون اقرب الى المودعين، اي ان تقوم بالتحاور معهم، وعرض اجراءات اعادة الودائع لهم، وما تقوم به من خطط لتعزيز رسملتها ومركزها المالي. كما يجب على المصارف ان تكون شريكا في تحمل المسؤولية في ما وصلت الامور اليه. اظن ان المصارف مستعدة لتحمل جزء من الخسائر بسبب تركيز جزء كبير من مواردها لدى الدولة اللبنانية (الحكومة ومصرف لبنان). عامل آخر اساسي لاعادة الثقة هو الغاء بند الشطب الضمني للودائع من الخطة الاصلاحية للحكومة الحالية.

ع. ش

إقتصاد

عصام شلهوب

دفّة مصرف لبنان سيقودها النائب الأول للحاكم غانم: فرق واضح بين الصلاحيات وبين اليقظة والحكمة

اذا حلت نهاية شهر تموز، تاريخ انتهاء ولاية حاكم مصرف لبنان من دون انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة، فان دفة مصرف لبنان سيقودها نائبه الاول بحسب قانون النقد والتسليف. ماذا يمكن ان يغير نائب الحاكم في واقع الليرة المنهارة والمصارف المدعية الافلاس والودائع المجهولة المصير؟

سؤال تصعب الاجابة عنه الان، ولو ان نائب الحاكم سيتسلح بصلاحيات الحاكم ويملك سلطة الغاء اجراءات او تعاميم او تعديلها. فهل ان الظروف السياسية المأزومة ستتيح التغيير لمصلحة الليرة والمودعين؟

ليس واضحا ولا يمكن التنبؤ بسياسة نائب الحاكم ورؤيته، لكن ما هو واضح ان مسار الحل يبدأ من رأس المؤسسات الدستورية اي انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة فاعلة، فهما الخطوتان اللتان ستتيحان اعادة الانتظام الى مؤسسات الدولة، بدءا من المصرف المركزي وانتهاء باصغر بلدية.

رئيس مجلس القضاء الاعلى السابق الدكتور غالب غانم اعتبر في حديث لـ"الامن العام"، في مسألة تسلم النائب الاول للحاكم مسؤولية ادارة المصرف المركزي "ضرورة النظر الى المسألة المطروحة من منطلق الصلاحيات وليس من منطلق القدرات".

■ هل يتلاءم موقف نواب حاكم مصرف لبنان للدفع الى تعيين حاكم جديد للمصرف المركزي مع المادة 18 من قانون النقد والتسليف بمفهومها العام؟ وهل التهديد باتخاذ ما يرونه مناسبا على ضوء عدم التعيين مخالفة لقسم اليمين؟

□ ان قسم اليمين المنصوص عليه في المادة 18 من قانون النقد والتسليف يمثل الرابط الاخلاقي الذي يضمن ممارسة الحاكم ونائبي الحاكم وظائفهم تحت سقف القانون وضمن قواعد الشرف وحسن النية والاخلاص. لكن هذا القسم لا يحول دون حق اي منهم في تقديم استقالته من حيث المبدأ، شرط ان تحمل هذه الاستقالة ما يبررها، والا تكون وليدة ظروف من شأنها الاضرار بالمصلحة العامة. على اي حال، ان افضل ما يفعله نائبو الحاكم، ونائب الحاكم الاول تخصيصا، هو القيام باعباء الوظيفة في هذا الظرف الحرج والخطير. ان المادة 25 من قانون النقد والتسليف وضعت لتجنيب منصب الحاكمية اي فراغ، وهذا هو الوقت الملائم لاعمالها.

■ هل سيتمكن النائب الاول لحاكم مصرف لبنان تحمل التركة الثقيلة التي سيتركها او سيخلفها رياض سلامة؟

□ من الزاوية القانونية، يقتضي ان ينظر الى المسألة المطروحة من منطلق الصلاحيات وليس من منطلق القدرات. وطالما ان صلاحيات الحاكم تنتقل الى نائبه الاول عملا بالمادة 25 من قانون النقد والتسليف، يغدو طبيعيا قيام النائب الاول بكل ما يتيحه له القانون سواء لجهة ادارة المصرف او تسيير اعماله وفق المادة 26 من قانون النقد والتسليف، او لجهة سائر الصلاحيات المتعلقة بالسياسة النقدية. اما تحمل التركة بالمعنى السلبي، فان المبادئ القانونية العامة والقوانين الوضعية لا تحمل المرء عبئا لم يكن له دور في احداثه.

■ هل ستفتح صفحة جديدة على مستوى السياسة النقدية؟

□ فتح صفحة جديدة على مستوى السياسة النقدية يبدو لازما في ظل ما وصلت اليه تلك السياسة حتى الان. لكنه مرتبط بشرطين متضافرين: مدة تولي النائب الاول صلاحيات الحاكم من نحو اول، ونظرته الخاصة او رؤياه من نحو ثان. من الطبيعي القول انه اذا تراخت مدة الشغور يغدو طبيعيا، او ممكنا على الاقل، الخوض في صلب السياسة النقدية. اقول ذلك من وجهة قانونية صرف وليس من اي وجهة اخرى.

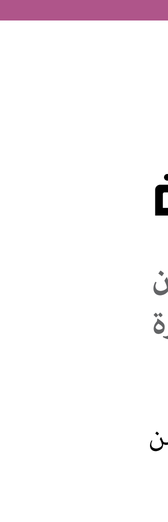
■ هل في امكان الحاكم قبل رحيله تفويض بعض من صلاحياته فقط الى مَن يحل مكانه، او من واجبه تفويضه بكل الصلاحيات التي يتمتع بها؟

□ ان من يحل مكان الحاكم، اي نائبه الاول، يستمد صلاحياته من قانون النقد والتسليف، لا من الحاكم نفسه. هكذا جاء في المادة 25 معطوفة على المادة 26 منه. ذلك اننا نتحدث عن شغور المنصب لا عن غياب الحاكم او تعذر وجوده وفق ما نصت عليه المادة 27 التي تنص على الاتي: "في حال غياب الحاكم او تعذر وجوده يحل محله نائب الحاكم الاول وبحال التعذر على الاول فنائب الحاكم الثاني وذلك وفقا للشروط التي يحددها الحاكم. وفي امكان الحاكم ان يفوض مجمل صلاحياته الى من حل محله." للمادة 27 اذا نطاق تطبيق آخر لا يعمل به عند شغور منصب الحاكم.

■ هل يحق لنائب الحاكم الذي سيتولى الحاكمية التوقيع على كل الصكوك والعقود والاتفاقات وخصوصا تلك المتعلقة بالنقد والذهب؟

□ الفرق واضح بين اليقظة والحذر والحكمة ومراعاة الظروف، وبين الصلاحيات التي تنتقل كلها الى نائب الحاكم الاول الذي يعود اليه تنسيق السياسة التي يرتئي اعتمادها. لكنني شخصيا اتوقع ان يتصرف نائب الحاكم الاول في منتهى الحكمة في المرحلة الانتقالية، لا على مستوى النقد والذهب فحسب، بل على المستويات كافة.

■ ما هي الاجراءات التي يمكن ان يعدلها او



رئيس مجلس القضاء الاعلى السابق القاضي الدكتور غالب غانم.

يلغيها او يفرضها في مرحلة توليه الموقت لرئاسة الحاكمية؟

□ هذا السؤال ذو مضامين مالية ونقدية ومصرفية، الامر الذي يدفعني الى اجتناب الجواب عليه، واحالته على اصحاب الاختصاص. لكني على اي حال، ادعو الى التحرك في اتجاه تصحيح الاوضاع التي انعكست وبالا على البلاد، وعلى الناس بشكل عام وفي طليعتهم المودعون.

■ هل سيتمكن من تعديل التعاميم المتعلقة بالسحوبات ومنصة صيرفة ومعالجة الاقتصاد النقدي؟

□ لا بد، كما سبقت الاشارة من العمل على تعديل بعض التعاميم الجائرة المتعلقة بالسحوبات. اما بالنسبة الى منصة صيرفة فيقتضي الكشف عن حقيقة الاسباب التي دفعت الى ايجادها، خصوصا ان مَن يستفيد منها ليس المواطن العادي دائما بل فئة من المستغلين او المحتكرين حتى في هذا المجال.

■ مَن يوقع على الاوراق النقدية التي اقرها مجلس النواب اخيرا؟

□ الحل موجود في المادة 48 من قانون النقد والتسليف التي تنص على انه "في حال تولي نائب الحاكم الاول مهام الحاكم وفقا لاحكام المادة 25 من هذا القانون، تحمل الاوراق النقدية المشار اليها في الفقرة السابقة صورة توقيعه وصورة توقيع نائب الحاكم الثاني". فلا مشكلة قانونية اذا، ويبقى ان عنصر الملاءمة قد يلعب دورا في هذا النطاق. فقد يعمد النائب الاول والنائب الثاني الى توقيع الاوراق المعنية، وقد يرجئان ذلك، وفي الحالين سيراعيان عنصر الملاءمة في رأيي.

> صلاحيات نائب الحاكم مستمدة من قانون النقد

■ هل سيتمكن نائب الحاكم الاول من تحمل تبعات المنصب الى جانب وزير المال مع امساكهما بالسياستين المالية والنقدية التي ستحصر بفئة لبنانية واحدة ؟

□ الفئوية يمكن ان تكون سياسية. اما اذا صارت نقدية ومالية فانها تضرب الاستقرار في وجوهه كافة، ومنها الاقتصادي والوطني. المطلوب في هذه المرحلة البالغة الدقة هو الحكمة والاعتدال وتغليب الصالح العام على اي اعتبار آخر.

■ هل ستشهد المرحلة المقبلة معضلة التعاطي بين اعضاء المجلس المركزي اذا لجأ نائب الحاكم الاول الى المادتين 75 و80 من قانون النقد والتسليف اللتين تتيحان له عدم اللجوء الى المجلس المركزي؟

□ نلفت الى انه عندما يستعمل قانون النقد والتسليف عبارة مثل "يستعمل المصرف الوسائل..." (المادة 75) او "ينشئ المصرف وينظم..."، فهو يوحي بأن صلاحية القرار معطاة للحاكم باعتبار ان المادة 33 من قانون النقد والتسليف تنص - على سبيل المثال - على ان المجلس المركزي "يتذاكر" في انشاء غرف المقاصة وتنظيمها، "ويتذاكر" في الامور المتعلقة بالاصدار... والمذاكرة هي غير القرار الذي يبقى بيد الحاكم. هذا مع الاشارة الى ان المادة 80 من القانون ذاته تنص على ان المصرف ينشئ وينظم غرفا للمقاصة، والى ان المادة 75 تنص على انه يستعمل الوسائل التي من شأنها تأمين ثبات القطع، ويمكنه من اجل ذلك ان يعمل في السوق مع وزير المال مشتريا او بائعا ذهبا او عملات اجنبية. الموضوع بالغ الدقة ويقتضي ان يعالج بالكثير من الروية ايضا، خصوصا ان موضوع الذهب قد يكون من الحجارة الاخيرة التي تسند البناء النقدي والاقتصادي المتهاوي.

■ هل ستشهد المرحلة الانتقالية الى الانقلاب على المسار السابق وهل تفتح صفحة جديدة على مستوى السياسة النقدية بمجرد رحيل سلامة؟

□ الامر متروك للمسؤول او للمسؤولين الجدد. للسياسة النقدية قواعد يقتضي ان تراعى، او ان يعاد النظر ببعض تطبيقاتها الضارة. وان ما ينتظره المراقبون واللبنانيون، هو تصحيح الخلل ورسم سياسة جديدة تنشلهم مما هم غارقون فيه.

■ الا يتحمل نائب الحاكم الاول اليوم مسؤولية الاخطاء التي ارتكبت طيلة فترة وجوده الى جانب سلامة؟

□ قانون النقد والتسليف يحدد الصلاحيات كما يحدد المسؤوليات. المسؤولية لا تترتب الا اذا ثبتت العلاقة السببية بين العمل والضرر. هذه هي القاعدة القانونية الاساسية التي يقتضي بأن تبنى عليها كل محاسبة. على اي حال، ان اقصى ما نتمناه هو اعادة النظر في الاخطاء والمخالفات والتعاميم غير القانونية، والتمهيد لمرحلة انقاذية جديدة.

تربية

دار الأيتام الإسلامية: رسالة عمرها 107 سنوات رعائيّة متكاملة تتحدّى الأزمة بالتكيّف معها

مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان - دار الايتام الاسلامية منظومة وطنية خيرية طوعية غير حكومية تأسست عام 1917 كميتم صغير في منطقة زقاق البلاط وانتقلت الى محلة برج ابي حيدر ثم الى الطريق الجديدة. مهامها خيرية انسانية رعائية، تشارك في نهوض المجتمع وتنميته، مستقلة اداريا وماليا، لا تتدخل في السياسة وشؤونها

تتفاقم في الازمات الاقتصادية والاجتماعية والحروب الصعوبات والمشاكل، منها فقدان المعيل، التخلي عن الاطفال حديثي الولادة، تعرض الشباب لمخاطر اجتماعية، خسارة المقدرات المالية وغيرها، مما يؤدي الى افتقاد الافراد داخل المجتمع العديد من الاحتياجات والمتطلبات. لذلك تسعى مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان – دار الايتام الاسلامية الى استكشاف الاحتياجات، ودراسة طرق تأمينها من خلال وضع خطط لتلبيتها للوصول الى المحتاجين، لاعادة دمجهم داخل مجتمعهم عبر برامج تحديد الاحتياجات.

من الخدمات الاساسية التي تقدمها هذه المؤسسات، الرعاية الداخلية للايتام ومن لا معيل لهم او مأوى، حيث يتم تأمين المأوى المناسب للطفل مع اقرانه، في اشراف مشرفات ومشرفين رعائيين. وقد آمنت مؤسسات الرعاية الاجتماعية باهمية التعليم في تشكيل شخصية الفرد وبناء مهاراته، لذلك جعلت من التعليم حقا اساسيا لمسعفيها، فاكثر من ثلثي المسعفين يتلقون تعليمهم في 40 مدرسة نظامية منتشرة على كل الاراضي اللبنانية. ومن الخدمات ايضا، التعليم غير النظامي الذي يستهدف الاطفال المرفوضين من المدارس وذوي الصعوبات التعلمية.

ويتلقى الاطفال ذوي الاعاقة (الحسية والحركية والعقلية) تعليما خاصا من خلال برامج متقدمة، يتولى تنفيذها جهاز عمل مؤهل اكاديميا وتربويا وطبيا، معتمدا التكنولوجيا الحديثة لتلبية الاحتياجات الفردية لتلك الحالات.

كما يتلقى الاشخاص ذوي الاعاقة (القابلين للتعليم والتأهيل) خدمات علاجية مساندة تساعدهم في تخطي بعض الصعوبات التي تحول دون قدرتهم على التحصيل الدراسي او اكتساب المهارات التي تؤهلهم للانضمام الى الحقل المهني.



المدير العام لمؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان - دار الايتام الاسلامية بشار قوتلي.

> **400 عائلة توجهت الينا لايداع اولادها بهدف رعايتهم**

وتعتمد مؤسسات الرعاية الاجتماعية برامج التدريب والتعليم المهني في المستويات الخاصة والرسمية الموجهة للابناء العاديين او ذوي الاعاقة، بهدف تأهيلهم واكسابهم مهن تمكنهم من الاندماج في المجتمع، والحصول على الاستقلالية المادية لمواكبة العجلة الاقتصادية.

كذلك تحرص المؤسسات على ايجاد فرص عمل للابناء العاديين وذوي الاعاقة من المتخرجات والمتخرجين من مراكزها المهنية، عبر فريق عمل متخصص. صممت مؤسسات الرعاية الاجتماعية برنامج "الامان" لمساعدة ودعم الارامل الاكثر حاجة واطفالهن، من خلال تقديم المساعدات المالية والعينية، اضافة الى مساندتهن وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهن.

ولم تغفل مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان عن المشكلات والعقبات التي تواجه المرأة الاقل حظا في المجتمع، فقد حرصت على تذليل العقبات امامها عبر تهيئة السبل التي تمكنها من فرصة متابعة تحصيلها العلمي، واعانتها على تخطي الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، عبر تلقي التدريب والتمكين المهني المكثف المتمثل بدورات تدريبية كالاشغال اليدوية والحرفية، فن الطبخ، الكومبيوتر، التزيين النسائي وغيرها. كما عملت على توفير خدمات مساندة لهن تشمل الدعم النفسي والاجتماعي، والتوعية الصحية والتشبيك مع سوق العمل.

اوجدت مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان خدمة حضانات اطفال الامهات العاملات للعناية باطفال الامهات العاملات ذوات الدخل المحدود خلال فترات عملهن وغيابهن عن المنزل لدعمهن وتشجيعهن بكلفة منخفضة.

حرصت المؤسسات على العناية والاهتمام بكبار السن عبر تقديم خدمات مختلفة تشمل سكنا اجتماعيا في مركز متخصص، الى جانب توفير نواد تقدم انشطة ترفيهية متعددة لها.

تولي مؤسسات الرعاية الاجتماعية اهمية كبرى للجانب الصحي، فتركز على (العناية الصحية، التوعية، الوقاية، العلاج، التلقيح، النظافة وغيرها)، وتعتبرها خدمة اساسية وضرورية لا بد من تقديمها للمسعفين.

يخضع المسعفون لفحوص طبية دورية، كما تنظم المؤسسات حملات توعية صحية للمسعفين والرعائيين عبر توزيع منشورات صحية.

ومن النشاطات: انشطة تربوية، مسابقات تعليمية، ثقافية، رياضية، ترفيهية وبيئية، ندوات من طفل الى طفل، اعداد مسرحيات ومشهديات فنية وغنائية، اقامة معارض فنية وحرفية من صنع المسعفين، مخيمات صيفية، برامج الحقوق والواجبات "تعريف الشخص المعوق على حقوقه وواجباته"، رحلات لزيارة المعالم السياحية، الاعداد والمشاركة في الاحتفالات والمناسبات الوطنية والعربية والعالمية، ورش عمل توعوية وارشادية ووقائية، برامج التربية على الدمج مع طلاب المدارس والجامعات.

يعمل في مؤسسات الرعاية الاجتماعية جهاز عامل متخصص وكفي مؤلف من 1000 موظف وعامل تقريبا، كلهم من اصحاب الخبرات والكفايات، وتشكل نسبة النساء 80% منهم.

تحرص المؤسسات على اعداد دورات وبرامج تدريبية وورش عمل مستمرة، لرفع قدرات الجهاز العامل وتطوير خبراته، واتاحة المجال له للاطلاع على المستجدات في مجال عمله المتخصص.

تعتمد المؤسسات على دعم اهل الخير والعطاء لتلبية حاجات مسعفيها في مؤسساتها ◄

المقال

الصراع من أجل البقاء

بلغ الفقر في لبنان مستويات قياسية نتيجة تفاقم الازمات المالية والاقتصادية والمعيشية، فتضاعف عمل الجمعيات والمنظمات والمؤسسات الخيرية التي تسعى للتخفيف من وطأة هذه الازمات، وباتت المصدر الاساسي الذي يوفر خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات الاكثر فقرا وتهميشا في البلد، وهي تقوم بدور الدولة التي لم تكن يوما دولة رعاية اجتماعية، بل بالعكس انسحبت من مسؤولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها وطغت الاجندات السياسية والاقتصادية.

لا شك في ان الحماية الاجتماعية حق من حقوق الانسان، تضمن للجميع الحصول على الرعاية الصحية وتأمين الدخل، كما تمد الفرد واسرته بالمعونة اللازمة عندما يكون مريضا او عاطلا عن العمل او مصابا، وتقدم الدعم للاسرة اذا اصابها مكروه. الاهم انها تؤمن للفرد راحة البال وتمنحه الامل بمستقبل افضل، وهذا ما يفتقر اليه المواطن اللبناني اليوم. اذا انه لطالما عانى لبنان في السنوات الماضية من غياب نظام حماية اجتماعية متين قادر على مواجهة الازمات،

وقد بدا هذا الغياب جليا اكثر مع بدء الازمة الاقتصادية اواخر عام 2019 حيث تعاني اليوم الاف الاسر اللبنانية من الانهيار المالي والنقدي الكبير وعدم القدرة على تلبية ابسط مقومات الحياة. فانطلقت جمعيات عدة ومبادرات فردية في مختلف المناطق، علها تتمكن من سد ما عجزت الدولة عن تقديمه لعائلات لم تعد تستطيع تامين حاجاتها الاساسية من طعام وكساء وطبابة. لكن هذه الجمعيات تصارع اليوم للسير في طريق العطاء. فقيمة التبرعات تراجعت اذ ان المجتمع هو من كان يدعمها، اما الان فافراد المجتمع في حاجة الى من يدعمهم، ومن استمر من اهل الخير بالدعم فليس بالقيمة المالية نفسها التي كانت في السابق. ولولا دعمهم هذا لما استطاعت هذه المؤسسات الاستمرار في تقديم الخدمات. والسؤال المطروح اليوم: الى اي مدى ستتمكن هذه المؤسسات من التحمل لمتابعة رسالتها ودورها الاجتماعي؟

وياللاسف، قاربت الحكومة الازمة الحالية بالتركيز في موضوع الحماية الاجتماعية فقط على بعض البرامج وشبكات الدعم الاجتماعي والتي في الغالب كانت عبارة عن حوالات نقدية ومساعدات ظرفية في ظل غياب تام لأي اجراءات بنيوية واي نية لتأمين ارضية سليمة ومستدامة للحماية الاجتماعية التي هي عبارة عن نظام كامل تحكمه قوانين وانظمة تطبيقية. اما المساعدات الظرفية، فهي محدودة زمنيا تمحوها مفاعيل التضخم، فيما الحماية الحقيقية تكون بحماية الامومة، الطفل، العاطل عن العمل، المتقاعد، المريض، ومن هو حاجة لاستشفاء او لعمليات جراحية. اما كل ما هو غير ذلك، فهو عبارة عن اجراءات ترقيعية ليس لها علاقة بالحماية الاجتماعية.

اليوم اكثر من اي يوم مضى، بات من الضروري توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، ولا يمكن الحديث عن حماية اجتماعية فعلية في لبنان ما لم تنصب الجهود على تحويل البرامج والاجراءات الى خطة ورؤية وطنية شاملة تؤمن امكان وصول المواطن في لبنان الى الحقوق الاساسية للانسان.

ميرنا الشدياق


دار الايتام الاسلامية.

◄ المنتشرة على الاراضي اللبنانية، وذلك من خلال المساهمات النقدية المتمثلة بالتبرعات المالية والزكاة او التبرعات العينية المتمثلة بالملبس، القرطاسية، الطعام، الموجودات الثابتة وغيرها. الا ان الازمة الاقتصادية ارخت بثقلها على هذه المؤسسات على اكثر من صعيد.

في هذا السياق، حاورت "الامن العام" المدير العام لمؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان - دار الايتام الاسلامية بشار قوتلي الذي تحدث عن ابرز التحديات التي تواجه هذه المؤسسات.

■ تسدي مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان - دار الايتام الاسلامية خدمات متنوعة، ما هي ابرز هذه الخدمات ومن تستهدف؟

□ مؤسسات الرعاية الاجتماعية - دار الايتام واحدة من اعرق المؤسسات الرعائية في لبنان، وعلى مدار 107 سنوات من العمل اصبحت منظومة رعائية متكاملة. تسدي خدمات برامج متعددة حوالى 11 برنامجا متخصصا من الخدمات الرعائية تقدم في 53 مركزا تنتشر على المناطق اللبنانية كافة. تستهدف هذه البرامج فئات عدة كالايتام الذين لا عائلة لهم، الاحداث التي تضعهم المحاكم داخل هذه المؤسسات، او عندما تكون الاسرة مفككة والاولاد في خطر، او الاولاد الذين يعانون من صعوبات تعلمية، كذلك اصحاب الهمم بكل فئاتهم ومستويات الاعاقة. كما ان هناك برامج لتمكين المرأة ولرعاية كبار السن وغيرها من البرامج. على الصعيد الوطني، تعتبر دار الايتام الاولى ومن اكبر مؤسسات رعاية الايتام والمعوقين بما يتعلق بالعقود مع وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد استفاد من هذه البرامج في العام 23/22 حوالى 6 آلاف شخص.

"نواجه الازمة بتخفيض المصاريف التشغيلية ووقف البرامج التوسعية"

■ ارخت الازمة المالية والاقتصادية والاجتماعية بثقلها على مؤسسات الرعاية كيف تواجهون هذه الصعوبات وما هي الخطط المستقبلية؟

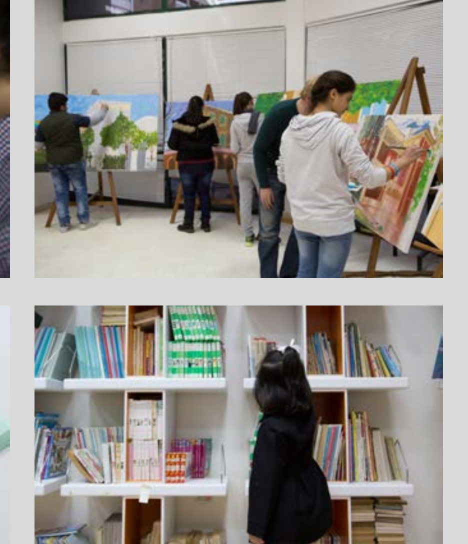
□ تعرضنا لما تعرضت له كل المؤسسات والاسر ايضا واصابنا ما اصابها. والصعوبات كانت بشكل اساسي بسبب التضخم الحاصل والاكلاف التشغيلية المرتفعة واحتجاز الاموال لدى المصارف وواقع النقد والعملة. لذلك حاولنا تخفيض المصاريف التشغيلية ما امكن، الا ان هناك مسائل لا مهرب منها كفاتورة المازوت للمولدات الكهربائية التي هي من اضخم الاكلاف التي نتكبدها ولا نزال. نحاول اليوم تأمين استثمار او مساعدات بهدف انشاء الطاقة البديلة تخفيفا لهذه الفاتورة، لكننا لم نستطع بعد تغطية العدد الاكبر من مراكزنا. لقد بدأنا بتغطية بعض المراكز بالطاقة الشمسية، ولكن لا يزال امامنا الكثير على هذا الصعيد. من طرق التكيف التي اعتمدناها، وقف اي برامج توسعية، واختصار الصيانات الى الحدود الدنيا على رغم ما يمكن ان تؤدي اليه من مشاكل. من خططنا المستقبلية ترشيد ما امكن من الانفاق وفي الوقت نفسه الاستثمار الافضل للموارد المتاحة والموجودة بين ايدينا.

■ هل تقلصت الخدمات التي تقدمونها بسبب الازمة؟

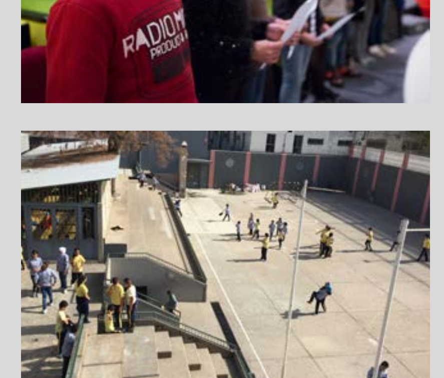
□ تراجعت بعض الخدمات المقدمة في البرامج التي تستهدف الاسر خارج الدور لان لا تمويل لها، وحافظنا على خدماتنا الاساسية الا وهي خدمة الايتام واصحاب الهمم من المعوقين.

■ لم تعد الدولة تدعم هذه المؤسسات كما في السابق حتى ان بعضها اضطر الى الاقفال، ما هي مطالبكم اليوم او تمنياتكم؟

□ كان يأتي سابقا جزء اساسي من الموارد عبر مساهمات وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال برامج الدعم المقدمة للجمعيات التي تعنى برعاية الايتام والمعوقين لاننا نأخذ هذا الدور عن الدولة بطريقة غير مباشرة، وبالتالي كان يأتي هذا الدعم بالفائدة على هذه المؤسسات ويعينها على سد ثغرة تمويلية معينة في عملها اليومي. الا ان ذلك قد تراجع نتيجة انخفاض امكانات الدولة على هذا الصعيد، وبسبب التأخير الحاصل في دفع المساهمات التي تراجعت قيمتها بسبب التضخم كما ان القيمة المعطاة هي بالليرة اللبنانية وبالتالي تكاد لا تكفي. الا اننا لا نزال نشدد على ان دور الدولة مطلوب في المساعدة على تأمين الموارد لرفد عمل هذه المؤسسات، كونها تقوم بعمل كبير جدا على صعيد توفير شبكة الامان الاجتماعي الحقيقية. فنحن في الخطوط الاولى في ما يتعلق بشبكات الامان الاجتماعي لاننا نعمل ونتعاطى مع الاكثر حاجة وهشاشة في المجتمع.







■ الى اي حد ازداد عدد الذي يتوجهون الى مؤسساتكم في هذه الظروف؟ وهل تستطيعون تلبية كل من يلجأ اليكم خصوصا ان هذه المؤسسات باتت تقوم بما لا تستطيع مؤسسات الدولة القيام به؟

□ من دون شك اتت الازمة باعداد جديدة من طالبي الخدمات وشرائح مختلفة لم تعتد عليها هذه المؤسسات في السابق، وهي الحالات الاجتماعية، لاسيما تلك الاسر التي انحدرت مستوياتها الاقتصادية الى الفقر المدقع وبات من المستحيل ان تعيل ابناءها من تغذية وتعليم وطبابة وملبس، فتوجهت الى مؤسستنا لرعاية ابنائها واحتضانهم. لجأ الينا ما لا يقل عن 400 اسرة بهدف ايداع اولادها لدينا لرعايتهم لانها لم تعد قادرة على ذلك. نحاول ان لا نرفض هذه الطلبات، ونعمل على تأمين مصادر مختلفة من الدعم لنسد هذه الحاجة لتلك الاسر التي لا معيل لها ولا مساعد. لا شك انها حاجات مستجدة وناشئة نتيجة هذه الازمة.

■ مؤسسات الرعاية تعتمد بشكل كبير على مساعدات الخيرين، كيف تواصلون القيام بمهامكم اليوم وهل تراجعت وتيرة هذه المساعدات؟

□ تراجعت تبرعات الافراد خصوصا مع بدء الازمة، اذ ان شريحة المتبرعين يصيبها ما يصيب الجميع وبالتالي ما كان يأتي سابقا بسهولة يأتي اليوم بصعوبة كبيرة، لذلك نحاول التوجه الى شرائح جديدة من المتبرعين، اكان مؤسسات او افراد لسد هذه الثغرة التمويلية التي نشأت وتزيد الازمة اليوم من فجوتها.

■ تعملون كمؤسسات على تربية الاطفال، ما هي الاهداف والمبادئ التي تربونهم عليها؟ وهل تفتحون لهم آفاقا مستقبلية؟

□ انشئت هذه الدار لتخريج اولاد مستقلين يستطيعون الاندماج في المجتمع ويتحملون مسؤولياتهم. هذا هو الهدف الاساسي انطلاقا من فلسفة الرعاية ضمن منهج تعمل وفقه هذه الدور بسلاسة ويسر، الا انه في ظل هذه الازمة نحاول المحافظة قدر المستطاع على مستويات من الرعاية وعلى هذا اليسر والسلاسة في التعاطي مع المهمة التربوية التي تستهدف هؤلاء الابناء. اليوم مع تراجع الامكانات، بات من الصعب عند تخرجهم من المؤسسة في هذه الظروف التأقلم او ايجاد الفرص التي تعينهم على الاندماج في المجتمع. بحسب القانون يمكثون في الدار حتى سن 18، لكننا اليوم نواكبهم حتى بعد تخرجهم و لا نتركهم على مدى سنوات، فندعمهم في ايجاد سكن وايجاد فرص عمل وتأمين الاقساط في الجامعات والمعاهد حتى يتمكنوا من الاندماج المقبول داخل المجتمع. لكن كل ذلك لم يعد بالامر السهل نتيجة تراجع الامكانات، فيما نحاول اليوم ايجاد الحلول.

■ ما هي الرسالة التي تودون توجيهها في ختام هذا الحوار؟

□ مؤسساتنا هي منظومة رعائية كبيرة تعين وتقوم الى جانب الدولة في الخطوط الامامية ضمن شبكات الامان الاجتماعي للاكثر هشاشة، وبالتالي نحن في قلب صناعة التنمية وفي المقدمة. نتمنى ان يأتينا الدعم، والوصول الى ما نصبو اليه من امكانات تعيننا على تلبية هذه الحاجات المستجدة وعلى الاستمرار في رسالة عمرها 107 سنوات.

م. ش

غسان سركيس: عانيت مع الأهلي حلب ولا أملك عصًا سحرية في الحكمة

لم تكن تجربة المدرب الوطني غسان سركيس مع فريق الاهلي حلب ناجحة. عوامل كثيرة حالت دون احراز اللقب. بعض من الجمهور والادارة في حلب حملوه المسؤولية، وانقسم الاهلاويون بين متعاطف ومنتقد ومعارض، لكن في جميع الحالات لا احد يستطيع ان يمحو تاريخا يزخر بالالقاب المحلية، العربية والقارية



المدير الفني لفريق الحكمة بيروت المدرب الوطني غسان سركيس.

في مقابل الخيبة الحلبية، هناك امل لدى جمهور فريق الحكمة بيروت لكرة السلة، الذي يتطلع بتفاؤل الى عودة صانع الامجاد للمكان الذي زينه بالمجد، الى الفريق الذي قاده للتربع على عرش آسيا، وجعل منه مدربا تاريخيا.

يعلم سركيس صاحب لقب "المدرب الثعلب" ان مهمته اليوم هي اعادة فريق الحكمة بيروت الى منصة التتويج واستعادة اللقب الذي تفتقده خزائن النادي منذ 20 سنة.

هذه المواضيع وغيرها ناقشناها في حوار شامل مع المدير الفني لفريق الحكمة بيروت المدرب الوطني غسان سركيس.

■ ماذا حصل مع نادي الاهلي حلب، كيف تقيم هذه التجربة؟

□ لم تكن ايجابية، وتحديدا من فراس المصري المشرف على الفريق الذي لم يكن يتعامل معي بطريقة واضحة وشفافة، بل بغموض وضبابية في الكثير من الامور. حذرني كثر من المشاكل المادية التي يواجهها الفريق، لكنني لم اقتنع واستندت في قراري الى تجربة سابقة مع الفريق كانت ناجحة واعتقدت انها ستتكرر.

■ هل كانت المشكلة في الفريق عدم التجاوب مع مطلبك بتغيير اللاعبين الاجنبيين فيكتور بيرموديز وانطوان ويغنز؟

□ واحدة من المشاكل الموجودة في الفريق والتي طالبت بمعالجتها قبل الدور النصف النهائي، لكن كان هناك سوء ادارة متعمد في ادارة الملف، خصوصا من جهة التكاذب والتأجيل وعدم الحسم في قرار التغيير الا قبل ليلة واحدة من المباراة الثالثة بعد تأخرنا بنتيجة 0 - 2.

> عانيت في الاهلي من سوء الادارة والمشاكل المادية



■ خيار الايراني محمد جامشيدي والمصري احمد عادل (دولا) كان صائبا على الصعيد الفني، لكن جاء متاخرا من ناحية التوقيت؟

□ كنت مرغما على التغيير، خصوصا ان حظوظنا مع اللاعبين الاجنبيين فيكتور وانطوان كانت شبه معدومة، فاعتبرت ان التغيير افضل حتى ولو جاء متأخرا.

■ كيف تقيم خيار امير سعود من المدير الفني لفريق الوحدة الدمشقي المدرب الوطني مروان خليل؟

□ خيار ممتاز، لقد كان امير نقطة التحول في فريقه في شكل اساسي وقام بدور محوري بفوز فريقه. تأقلم بسرعة مع زملائه في التشكيلة وعرف كيف يحركهم ويستفيد من قدراتهم وامكاناتهم، كما نجح في استهلاك دفاعنا في المباريات الثلاث التي خاضها وقدم اداء مميزا.

■ هل توقعت منه هذا الاداء؟

□ طبعا، امير لاعب ذكي يتصرف بدهاء في الملعب ويعرف جيدا كيف يفيد فريقه وكيف يستفيد من زملائه، في مقابل هبوط في نسبة التهديف من لاعبي الاجنحة في فريقنا.

■ لماذا لم تذهب الى خيار اللاعب اللبناني علما ان الفرصة كانت متاحة؟

□ حاولت التعاقد مع علي مزهر وجاد خليل لكن تم منعهما من اطراف عدة، علما ان مزهر ابدى رغبة كبيرة في اللعب معنا من دون شروط كما ان خليل حضر الى الملعب في حلب وتابع المباراة الاولى وابدى بدوره رغبة كبيرة في اللعب معنا وعلاقتي بهما ممتازة ومعجب بهما منذ بدايتهما.

■ هل تعتبر انك ظلمت في حلب؟

□ كنت سعيدا في حلب مع الحلبيين ومع الجمهور السوري عموما. عشت في سوريا على مرحلتين مختلفتين، وشعرت بحب واحترام الشعب السوري للشعب اللبناني.

■ ماذا تقول للجمهور الحلبي؟

□ انني احبه وكنت سعيدا معه واتمنى له التوفيق. اعتبر ان ما يحصل في النادي ومع رئيسه غير صحي، خصوصا انه محاط باشخاص غير كفيين وعلى رأسهم المشرف على لعبة كرة السلة.

■ كثر انتقدوا المستوى الفني للمباريات؟

□ لا شك في ان الظروف التي مرت بها سوريا نتيجة الحرب تركت اثرا فادحا على المستوى الفني للعبة. من يشاهد الدمار في مدينة الذي سببته الحرب، ثم الزلزال المدمر، لا يصدق ان هناك من يعيش في هذه المدينة. ◄

المنتخب الأولمبي بين سندان التطور ومطرقة الإنتقاد

خاض منتخب لبنان الاولمبي لكرة القدم (دون 23 سنة) ثلاث مباريات خلال مشاركته في البطولة العربية في الجزائر. منتخب المستقبل لم يفز باي منها ولم يهز شباك المنتخبات التي واجهها. غالبا ما يعد المنتخب الاولمبي لكرة القدم في اي بلد منتخب المستقبل. فيه جيل من اللاعبين يتوقع الجميع ان يخلفوا اللاعبين الكبار في المنتخب الاول بعد اعتزالهم. في لبنان، لا يخرج الاتحاد اللبناني لكرة القدم عن هذه القاعدة، وبالتالي هناك اهتمام بهذا المنتخب عبر تعيين البرتغالي ميغيل موريرا، اولا لان لاعبيه سيكونون عماد المنتخب الاول بعد فترة، وثانيا بسبب الاستحقاق الاسيوي الذي ينتظر المنتخب في ايلول المقبل، وتحديدا بين 4 و12 منه في السعودية حيث ستقام تصفيات مجموعة لبنان المؤهلة الى نهائيات كأس اسيا العام المقبل في قطر. وسيلعب لبنان مع السعودية وكمبوديا ومنغوليا، حيث ينص نظام التصفيات على تأهل أول المجموعات الـ11 وافضل اربعة منتخبات احتلت المركز الثاني ليصبح العدد 15 منتخبا ينضمون الى منتخب قطر المضيف للمشاركة في كأس اسيا لهذه الفئة.

انطلق مشوار المنتخب الاولمبي مع موريرا قبل ستة اشهر، حيث كان هناك العديد من المعسكرات والمشاركات، كان اخرها البطولة العربية في الجزائر وقبلها بطولة غرب اسيا في العراق. المقارنة بين المشاركتين تعطي فكرة عن حال المنتخب قبل الاستحقاق الاسيوي المقبل، وخصوصا انهما جاءتا خلال فترة وجيزة وبالتالي يمكن اعتبارهما مؤشرا لتطور المنتخب. لا شك ان من تابع البطولتين لمس تحسنا في الاداء اللبناني، بعيدا عن النتائج.

هناك امر مهم ان مستوى المنتخبات في البطولة العربية في الجزائر مختلف من ناحية الترتيب عن منتخبات غرب اسيا، وخصوصا منتخب الجزائر صاحب الضيافة الذي يعد من اقوى المنتخبات في قارة افريقيا. والامر الجيد ان لبنان لعب مع سلطنة عُمان مرتين في غرب اسيا وفي البطولة العربية، وبالتالي هي فرصة مناسبة للمقارنة على صعيد اداء اللاعبين. ففي العراق، كان المنتخب اللبناني منظما، لكن كانت هناك مشكلة تكتيكية تتعلق بقدرة اللاعبين على الاحتفاظ بالكرة وصناعة الفرص. هذا الامر تطور في الجزائر، وبات المنتخب منظما وقادرا على الاحتفاظ اكثر بالكرة وخلق فرص. وفي الارقام حصلنا على تسع ركنيات في المباراة امام الجزائر، لكن بقيت المشكلة في التهديف (خسر لبنان 0-2)

هذه مشكلة واضحة في المنتخب الاولمبي. فنحن لعبنا خمس مباريات ولم نسجل سوى هدف وحيد وجاء من كرة حرة. وهذا مرده لسببين: الاول عدم كفاية الانضباط التكتيكي للاعبين على ارض الملعب، والسبب الثاني عدم وجود لاعبين من مستوى اعلى لتقديم اداء مختلف، لكن هؤلاء هم لاعبو الدوري اللبناني، فمن أين سيأتي المدرب بلاعبين من مستوى اعلى؟ (غاب عدد كبير من اللاعبين الاساسيين الذين كانوا مع المنتخب الاول وهم: علي الحاج، محمد صادق، مكسيم عون، حسن سرور، علي شعيتو، محمد الحسيني (المصاب)، عبد الرزاق دكرمنجي ومحمد ناصر المستبعد مسلكيا).

صحيح ان المنتخب وصل الى مرحلة اصبح فيها منظما بشكل جيد ويعلم لاعبوه ماذا عليهم ان يفعلوا على ارض الملعب.

سيذهب اللاعبون الى فرقهم وسيتابعهم الجهاز الفني للمنتخب في الدوري اللبناني، كما سيتحدث مع مدربيهم في الفرق للحصول على مساعدتهم كي يستطيع اختيار الافضل للتصفيات، لكن من تابع اداء اللاعبين وقارنه بما قدموه في بطولة غرب اسيا التي اقيمت في العراق، لاحظ تحسنا وارتفاعا في المستوى، ما يبشر بامر يمكن البناء عليه.

نصر جبر
nemer.jabre66@yahoo.com

رياضة

■ لماذا اثرت مشكلة مستحقاتك المالية في وقت حساس وتحديدا قبل المباراة الثالثة امام الوحدة الدمشقي؟

□ لان احدا لم يكن يكترث، واردت من خلال هذه الصرخة التحذير والاضاءة على المشاكل المالية التي كانت تشكل هاجسا كبيرا ليس فقط عند الجهاز الفني بل عند اللاعبين الذين كانوا يهددون يوميا بالامتناع عن التمارين وبترك الفريق وقد اثنوا على كلامي. اضافة الى ان وكيل اعمالي جاد سعاده حذرني وطالبني بلفت نظر الادارة الى هذه المشكلة، خصوصا ان البطولة كانت وصلت الى نهايتها ولم تحرك الادارة ساكنا.

■ ماذا تعلمت من هذه التجربة؟

□ اكتشفت ان هناك اشخاصا يخبئون وجوههم الحقيقية خلف قناع مزيف. هناك من كان يمدحني وهو يقلني الى الملعب بسيارته، وخلال المباراة يشتمني ويطالب باقالتي. هذه التجربة الثانية لي في حلب واعتبرها ناجحة، لكنها صعبة على اكثر من صعيد، مع التاكيد على العمل الجيد الذي يقوم به الاتحاد السوري برئاسة طريف قوطرش لتطوير اللعبة. اعتقد انه مع استقرار الاوضاع في سوريا، اللعبة ستسير على السكة الصحيحة.

■ عودة غسان سركيس الى نادي الحكمة بيروت لقيادة فريق كرة السلة بعد غياب 4 سنين ما هي اهدافها؟

□ غادرت الحكمة قسرا نتيجة الاحداث الميدانية عام 2019 والازمات المتتالية والمتلاحقة. توقف الدوري فتلقيت عرضا من احد الفرق السعودية، وقبل مغادرتي تمنيت على الادارة تعيين مساعدي جو غطاس مدربا للفريق وهذا ما حصل.

■ انت على تواصل معه؟

□ في شكل دائم ومع الكثير من المدربين غيره، وهذا امر صحي. المنافسة على ارض الملعب لا تمنع التواصل خارجه.

> **"غادرت نادي الحكمة عام 2019 قسرا وليس طوعا"**

■ كيف حصلت عملية تعيينك؟

□ عبر الهاتف باتصال من رئيس النادي، ووافقت فورا من دون التطرق الى قيمة العقد ومدته. فور تبلغي الخبر اتصلت بزينه واخبرتها بذلك، كونها الانسانة التي وقفت الى جانبي ودعمتني وساعدتني على الوقوف مجددا.

■ هل تعتقد ان المدرب غطاس نجح في مهامه في الموسمين الماضيين؟

□ طبعا من دون ادنى شك، والنتائج التي حققها خير دليل على ذلك.

■ هل اخطأ بانتقاله الى فريق بيروت فيرست كلوب؟

□ هو مدرب محترف، ومن حقه ان يختار الوجهة التي تناسبه. هذا الامر حصل معي سابقا مرتين عامي 1996 و2003 عندما انتقلت من الحكمة الى الرياضي، وقد واجهت الانتقادات نفسها.

■ يراهن كثر على العلاقة بين المدير الفني المدرب غسان سركيس واللاعبين احمد ابراهيم، باسل حرفوش ويوسف غنطوس وغيرهم؟

□ انا مؤمن ان وجود اكثر من لاعب نجم في فريق واحد يشبه وجود ثلاثة ديوك ودجاجة في قن واحد، مما يعني ان الديوك ستتقاتل بين بعضها البعض للحصول على الدجاجة. في التشكيلة الحالية في الحكمة، الكرة في ملعب اللاعبين الذين لديهم حقوق وعليهم واجبات، وهم مطالبون بالتزام واجباتهم ومن يخل بها يتحمل المسؤولية.

■ احمد ابراهيم وقع لموسمين، كان لديك تجربة سابقة معه، كيف تتوقع ان تكون التجربة هذا الموسم؟

□ لقد لعب معي سابقا في الشانفيل وكان ملتزما في شكل كامل، يحضر الى التمارين قبل الوقت المحدد وليست لديه مطالب تعجيزية او استثنائية. كانت التشكيلة تضم حينها الى احمد، كلا من فادي الخطيب وايلي رستم، اضافة الى ثلاثة لاعبين اجانب. مع الحكمة هذا الموسم الامور مختلفة و"الديوك" في التشكيلة اقل، كما ان طريقة اللعب التي سأفرضها بتناقل الكرة بسرعة وعدم الاحتفاظ بها والتشدد بعدم وجود لاعب يعتبر نفسه يحمل الفريق على اكتافه، سيخفف من التشنج في التشكيلة. دعوتي للاعبين الالتزام بالانضباط الفني الذي سيفرضه الجهاز الفني لحفظ مكان لهم في التشكيلة والا سيجدون انفسهم خارجها.

■ يعتمد غسان سركيس على احمد ابراهيم لصنع الفارق في فريقه؟

□ احمد لاعب قادر على صنع الفارق في الحكمة، ولديه كل الامكانات الفنية والبدنية التي لا يستطيع احد ان يتنكر لها. اتمنى ان يكون تعلم من تجاربه السابقة، وادعوه الى الالتزام بالانضباط الفني في الفريق حتى يسهل الامور على نفسه وعلى الجهاز الفني.

■ كل اللاعبين في تشكيلة الفريق لعبوا معك سابقا باستثناء باسل حرفوش؟

□ انا على تواصل معه، وهو من اللاعبين الذين لم تسنح له الظروف ان يلعب في فريق منافس في الادوار الحاسمة. هذه تجربته الاولى، وعلينا منحه الوقت الكافي للتاقلم مع الاسلوب الجديد.

■ ما رأيك في عودة غي مانوكيان الى الهومنتمن؟

□ انا سعيد بعودته وعودة المدرب جو مجاعص وعلى تواصل دائم معهما. لا شك في ان عودة الهومنتمن الى الساحة ستزيد البطولة حماسة وتشويقا وترفع من حدة المنافسة بين الفرق.

■ اي مراكز سيشغل اللاعبون الاجانب في الحكمة؟

□ نحن في حاجة الى لاعب ارتكاز، اما الخيارات الاخرى فلم نحسمهما بعد.

■ ماذا عن عودة كليف الكسندر وكيرون روش؟

□ طلبت من الادارة العمل على اعادة الكسندر، ونحن في صدد البحث عن بديل لروش. انه لاعب جيد، لكنه ليس قادرا على الذهاب بنا بعيدا.

■ كم موسم ستبقى مع الحكمة؟

□ الاتفاق الشفهي مع رئيس النادي كان لثلاثة مواسم في انتظار ترجمته بعقد رسمي.

■ رالف سركيس (نجلك) سيكون معك في الجهاز الفني؟

- انا ارغب في ذلك لانني اعرف جيدا امكاناته وقدراته وماذا يمكنه ان يقدم للفريق. هذا الامر بحثته معه وسابحثه مع الادارة لبته في القريب العاجل.

■ من هو اللاعب الذي كنت تتمنى ان يكون في تشكيلة الحكمة للموسم المقبل؟

□ وائل عرقجي او امير سعود.

■ ما رأيك في فريق الرياضي بيروت؟

□ الافضل ليس محليا بل اسيويا، لكن مستواه يتأثر بعوامل وظروف منها الاصابات والاجانب. في الوقت الراهن، الرياضي هو الفريق الافضل على اكثر من صعيد.

■ ما رأيك في المنتخب الوطني؟

□ ممتاز، واتمنى له التوفيق في بطولة العالم. ادعو اللاعبين ان يكونوا يدا واحدة في هذا الاستحقاق العالمي ويقدموا اداء جيدا يعكس صورة كرة السلة اللبنانية. انا واثق من ان اللاعبين قادرون على تقديم اداء يليق بهم، خصوصا ان مستواهم تطور في شكل كبير. نحن خلفهم وندعمهم ونفخر بهم وبما سيقدمونه في اندونيسيا.

■ ... والمدرب جاد الحاج؟

□ اهنئه واتمنى له التوفيق. لقد قام بجهود كبيرة لتطوير مستوى المنتخب من البطولة العربية الى بطولة اسيا، واتمنى ان يستمر هذا التطور الى كأس العالم.

■ من لفت نظرك من المدربين الشباب؟

□ زياد الناطور من المدربين الذين يديرون المباراة في شكل جيد، واتوقع له مستقبلا جيدا.

■ ما هو القرار الذي اتخذته في كرة السلة وندمت عليه؟

□ انتقالي من الحكمة الى الرياضي عام 2006 لانني شعرت لاحقا بمدى الالم والحزن اللذين سببتهما للرئيس انطوان شويري في حينه.

■ ماذا تعد جمهور الحكمة؟

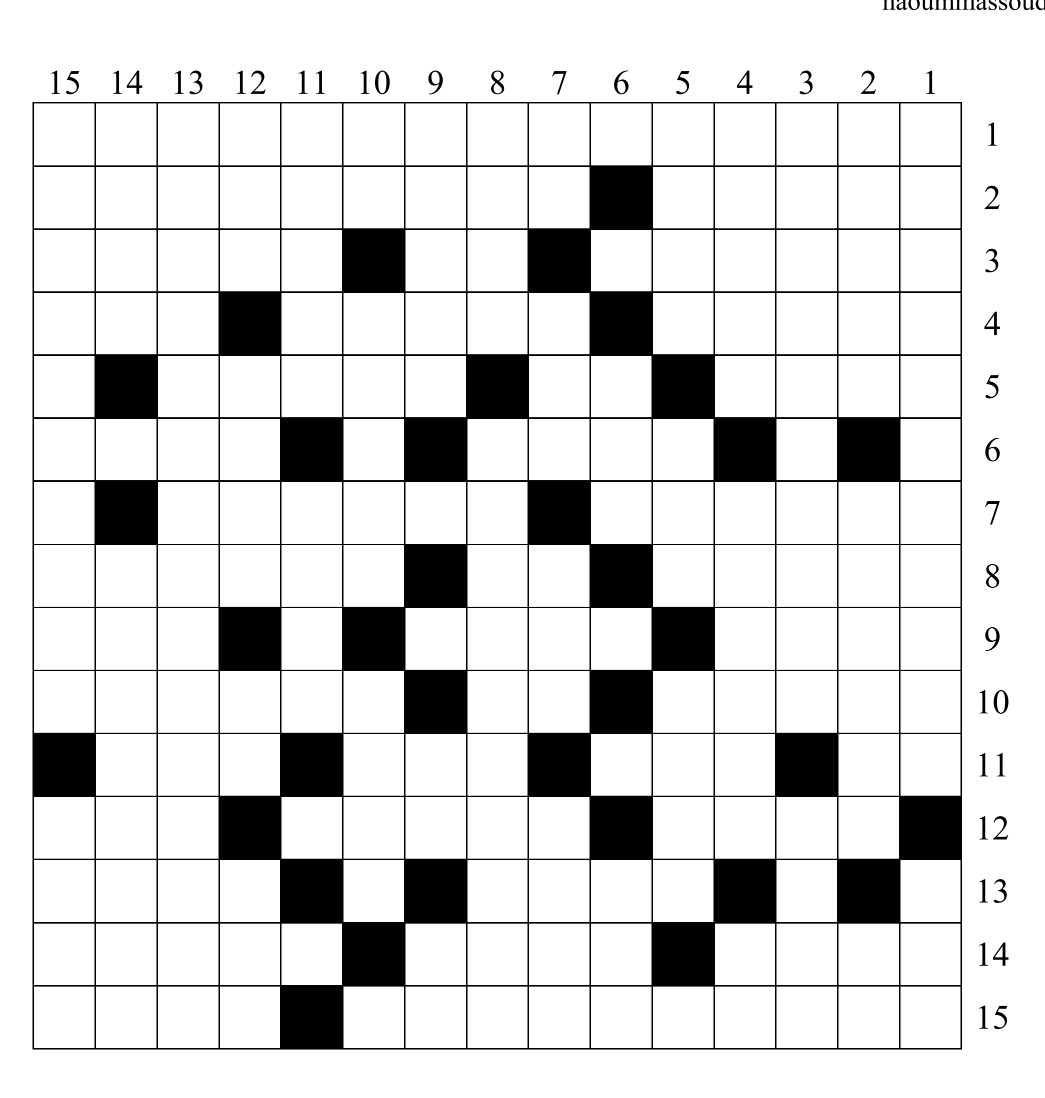
□ سنبذل قصارى جهدنا لتقديم الافضل، لكننا لا نملك عصا سحرية. ادعوهم الى البقاء خلف الفريق الذي يضم عناصر جديدة في حاجة الى دعم.

ن. ج



الكلمات المتقاطعة

إعداد نعوم مسعود
naoummassoud@live.com



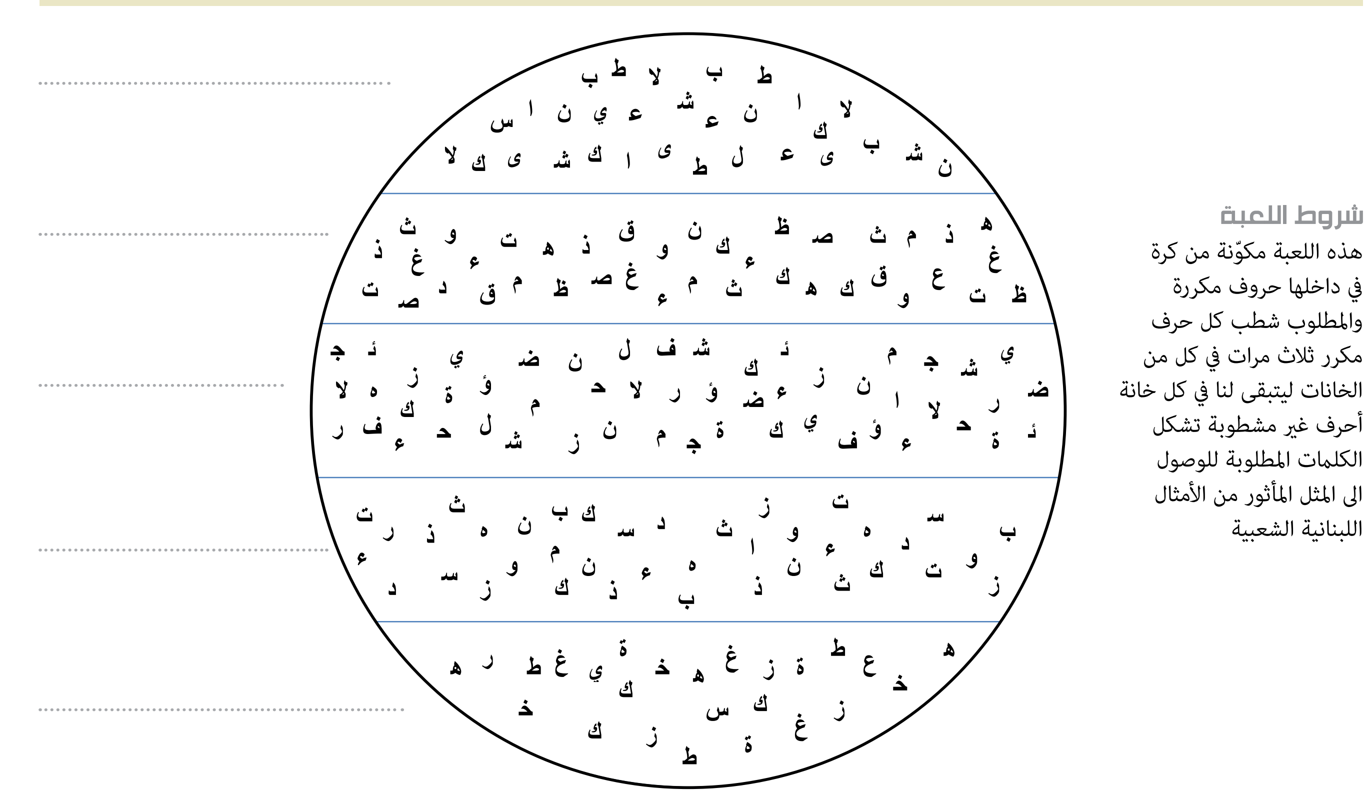
أفقيا

-1 سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية وتجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وانماط عملها -2 عاصمة افريقية – اقليم من الجزر تابع للولايات المتحدة الاميركية -3 رضوخ وخضوع – والد – رجل حكيم ذُكر في القرآن الكريم -4 ما ينبت من الشعر على شفة الرجل العليا – مدينة ايطالية – احفر البئر -5 اظهر وكشف – اسم موصول – بلدة لبنانية في قضاء بنت جبيل -6 قبيلة عربية من كبار تجار القوافل – مطر غزير فجائي -7 شاعر فرنسي راحل – لباس داخلي -8 مدينة تونسية – ما حمُض من عصير العنب – ملكة تدمر -9 ولاية برازيلية فقيرة – ارض لا تُسقى – حيوان بحري -10 موقع اثري في المغرب – نعم بالروسية – السفينة -11 منع ودفع – فولاذ – مدينة فرنسية – خصم شديد -12 من الالوان – نوع من الاقمشة – فريق عسكري -13 من اسماء الاسد – كساد وقلة رواج -14 من جبال سلسلة لبنان الغربية – نبغي – معطاءً -15 ممثل فرنسي راحل – نجّار الخشب

عموديا

-1 نحّات لبناني – اضرب الحديد على الحديد -2 مدينة فرنسية – لاعب كرة قدم برازيلي سابق – للتفسير -3 معركة بحرية بين العرب والبيزنطيين احرز فيها العرب انتصارا على قسطنطين الثاني – شركة سيارات بريطانية -4 إجاص – اعتقادات شعبية واصول تعود الى الماضي – للنداء -5 عودة ورجوع – آلة تُرمى بها السهام – يأتي بعده -6 سلس متكيف مع الظروف – مدينة مصرية قديمة -7 شهر ميلادي – بحيرة في الفيليبين – دام وبقي – بهار هندي -8 نهر فرنسي – طبيب وصحافي لبناني وفيلسوف اجتماعي راحل -9 ايقاع في الحيرة والاضطراب – بحر – رابع الحروف الابجدية اللاتينية -10 دفع بقهر – مدينة فرنسية – صديق انيس -11 مدينة فرنسية – تغربل وتصفّي -12 نشفق ونرحم – من ألعاب الاطفال – للمصاحبة – عاصمة اوروبية -13 فنان مصري -14 محافظة لبنانية – مدينة يابانية -15 كاتب وشاعر من اهل المدينة برع في الغناء – نشّال

مثل في الدائرة



شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من كرة في داخلها حروف مكررة والمطلوب شطب كل حرف مكرر ثلاث مرات في كل من الخانات ليتبقى لنا في كل خانة أحرف غير مشطوبة تشكل الكلمات المطلوبة للوصول الى المثل المأثور من الأمثال اللبنانية الشعبية

الكلمة الضائعة

س	د	ي	ل	ق	ب	ا	ث	س	ه	ل	ة	ه	ر
ل	ز	خ	ل	و	ن	ي	ا	و	و	ح	م	ا	ا
ي	ه	ت	ظ	ي	و	ل	ة	ف	ر	ف	ص	ل	د
ج	ي	م	ر	ق	ي	ر	د	و	ا	ل	ل	خ	ن
ر	ر	و	ر	س	م	ع	ي	ك	س	ا	ا	ن	ي
ي	ك	ي	ي	ن	س	ش	ص	ل	و	ة	ن	س	ب
ف	ط	ل	و	ه	س	و	ق	ي	ف	م	ب	ا	ي
س	ي	ي	ر	ث	س	ي	خ	س	ا	ق	د	ء	ف
ت	ر	ن	ث	ر	ع	ي	م	و	س	ل	ي	ع	ي
ا	ة	ة	ر	ا	س	ل	و	و	ل	ع	ر	ف	ل
ع	غ	ة	ي	ف	ا	ق	ب	د	ن	ي	د	ا	م
ن	ل	و	ن	ا	ك	و	ل	ة	و	ي	خ	ن	و
ت	ا	و	س	ب	ن	ح	ج	ر	س	س	د	ر	ن
ر	د	ب	ع	ل	ا	ن	ب	ة	ف	ر	ط	س	ا

شروط اللعبة

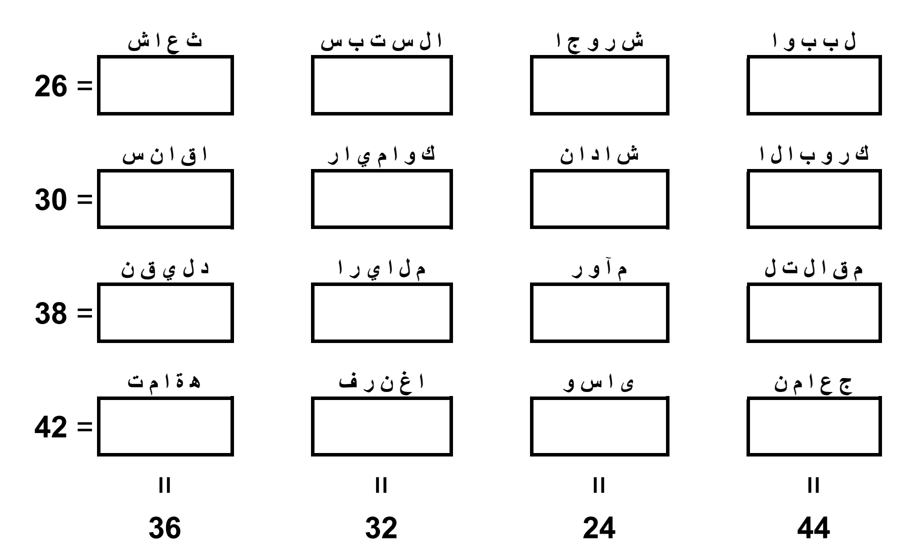
إبحث عن الكلمات المدوّنة أدناه واشطبها في كل الإتجاهات. أما الحروف المتبقيّة بانتظام دون تشطيب فسوف تشكل الكلمة الضائعة

الكلمة الضائعة مكونة من 7 حروف: شاعر ملحمي اغريقي اسطوري

ارخيلوخوس – اوس بن حجر – الخنساء – اريون – بقليدس – بيندار – تيليسيلا – ثيوقريطس – ثعلبة – ختم – دريد بن الصمة – زهير – سوفوكليس – سيمونيدس – سافو – سارة – شعر – طرفة بن العبد – ظل – علقمة الفحل – عنتر – فيرجيل – فيلمون – قصيدة – قافية – كورينا – لوكان – لغة – نافع – نثر – هسيودوس – هوراس

تسلية

حروف مبعثرة



شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من 16 مستطيلاً. فوق كل مستطيل تتبعثر حروف عند انتظامها تشكل جواباً للأسئلة الواردة أدناه. عند معرفة أحد الأسئلة نضع الجواب داخل المستطيل مع رقم السؤال وهكذا دواليك. لمعرفة صحة الأجوبة نجمع الأرقام الموجودة داخل المستطيلات لكي تتطابق مع الأرقام الموجودة في أسفل ويسار الشبكة.

1- مدينة اسبانية عاصمة مقاطعة بيسكاي
2-رحى اليد كان يُطحن بها قديما القمح المسلوق
3-جزيرة في ولاية تسمانيا الاوسترالية يعيش فيها البطريق الملكي
4-مكان يضيع فيه الانسان ويتحيّر
5-نهر يرسم الحدود الطبيعية بين الصين وروسيا
6-انقاد وتبع بعضه بعضا
7-اعلى قمة في دولة اثيوبيا
8-اظهر جرأة نادرة في القتال
9-كتاب للفيلسوف الايطالي مكيافيلي
10-شاطر الاسى في العزاء
11-حيوان بحري هلامي يصنّف في شعبة اللاسعات
12-منظمة روسية شبه عسكرية شاركت في عمليات حربية
13-التودد الى شخص طمعا فيه
14-سلسلة جبلية في لبنان تمتد من جبال نيحا الى ضهر البيدر
15-متلبد الشعر لعدم رعايته بالتمشيط او التنظيف
16-احدى الامارات العربية المتحدة

أسماء من التاريخ

16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مهندس معماري فرنسي (1646-1708). عمل تحت امرة الملك لويس الرابع عشر. من اعماله بناء قصر فرساي.

1+5+3+2+7 = نهر اردني صغير
14+10+11+9+6 = باني قصر الخورنق
4+12+16+3+11 = حي في نيويورك
13+15+8 = الآن بالاجنبية

متفرقات

حدث في مثل هذا الشهر

آب 636: المسلمون بقيادة خالد بن الوليد ينتصرون على الروم في معركة اليرموك.

آب 1793: افتتاح متحف اللوفر في العاصمة الفرنسية باريس.

آب 1949: توقيع اتفاقية جنيف لحماية المدنيين في اوقات الحرب.

آب 1962: العثور على جثة الممثلة الاميركية مارلين مونرو منتحرة في شقتها.

معلومات عامة

قديما كانت التوتياء منتشرة على طول شواطئنا البحرية الصخرية. اما اليوم فاصبح من النادر الحصول عليها بسبب الصيد العشوائي والتلوث وجشع الانسان للحصول على المال لقاء صيدها وبيعها في اوقات التزاوج وحضانة البيض. تنتمي التوتياء الى فصيلة الحيوانات الفقارية. تعيش بين الصخور وتعتبر من اقدم المخلوقات التي ظهرت على الارض. عدا عن قيمتها الغذائية العالية لما تحويه الثمرة من الياف وبروتينات وفيتامينات، تزيّن موائدنا بمنظرها البرتقالي الداخلي المميز بعد شقها نصفين. انقراض التوتياء من بحرنا سبقه اختفاء الاسفنج ونجوم البحر. ربما بعد سنوات اذا استمر الصيد الجائر غير المنظم سيؤدي الى تلاشي الحياة البحرية واضمحلالها.

طرائف

سأل معلم اللغة العربية زوجته قائلا: "ماذا تعرفين عن النحو والصرف؟". اجابت الزوجة: "انا التي اعرف ومعرفتي تقول بأن تصرف راتبك على النحو الذي ارتضيه في شؤون البيت". سكت المعلم ولم ينطق بكلمة واحدة.

اقوال مأثورة

"اعز صديق لي هو الشخص الذي يمنحني كتابا لم اقرأه"

(ابراهام لينكولن)

SU DO KU

			3					
5		1	9	6			4	
4		9		1				
	5						6	3
3		2					8	
	6				7			
			6	4	3		1	
		7		9		4		
								8

مستوى صعب

	1			7	6	3		9
		9	1		3			
6						1		7
			5					
3	5						8	6
	2				9		3	
7		1						2
			4		1	8		
8		3	7	5			4	

مستوى وسط

	3			9	2	7		
6	9			3	1	4		
	2				5	1		
5			6	4				2
7		2				3		5
8				2	7			9
		6	3				8	
		1	9	5			6	4
		4	2	7			3	

مستوى سهل

شروط اللعبة

هذه الشبكة أو الشبكات مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم الى 9 خانات صغيرة.
من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 الى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حلول العدد 118

حل حروف مبعثرة

1- القيدوم 2- كولومبو 3- قبقاب 4- سبينوزا 5- مكاري 6- هلمند 7- الثلب 8- اردبيل 9- ابتزاز 10- الحجاز 11- ملحمة 12- سقطرى 13- مقاليد 14- باندونغ 15- قلاقل 16- ليسبوس

حل الكلمة الضائعة

سمير بنوت

حل اسماء من التاريخ

الاسكندر المقدوني

حل مثل في الدائرة

هيك دعوى بدا هيك شهود

حل SU DO KU

2	9	7	6	4	1	3	8	5
4	3	1	9	5	8	6	2	7
5	6	8	2	7	3	9	1	4
8	2	6	1	3	5	7	4	9
9	1	4	8	6	7	5	3	2
7	5	3	4	9	2	1	6	8
3	4	9	7	8	6	2	5	1
1	7	5	3	2	4	8	9	6
6	8	2	5	1	9	4	7	3

مستوى صعب

5	8	4	7	1	3	6	2	9
9	7	2	6	8	5	4	3	1
3	6	1	2	4	9	8	5	7
6	4	8	9	5	2	1	7	3
7	5	9	1	3	4	2	8	6
1	2	3	8	6	7	5	9	4
4	9	7	5	2	1	3	6	8
2	1	6	3	7	8	9	4	5
8	3	5	4	9	6	7	1	2

مستوى وسط

3	1	6	4	2	7	8	9	5
9	8	5	3	6	1	7	2	4
2	7	4	5	9	8	1	3	6
5	3	9	8	7	6	2	4	1
7	6	2	9	1	4	5	8	3
8	4	1	2	5	3	9	6	7
1	2	3	7	4	9	6	5	8
6	5	8	1	3	2	4	7	9
4	9	7	6	8	5	3	1	2

مستوى سهل

حل الكلمات المتقاطعة

افقيا

-1 لويس التاسع عشر -2 ابو الطيب المتنبي -3 ريسك – يروم – سرحال -4 ولف – مفاتيح – هي -5 بدد – نم – جب – ريش -6 شيرين – ان – ماكاو -7 شادية – كمان – في -8 اكسب – جم – رشم – كار -9 مي – يال – ابجدية -10 بابلو اسكوبار -11 وتر – رجفان – ديبوب -12 و د ا ل ه م – معيل -13 هنبس – زيح – شاي -14 عماليق – كاربات -15 زكي ناصيف – الرازي

عموديا

-1 لاروس – شامبور – عز -2 وبيل – شاكيات – همك -3 يوسف بيدس – بروناي -4 ساك – دريبيل – دبلن -5 ال – مدية – اوراسيا -6 لطيف – جلاجل – قص -7 تيران – كم – سفهه -8 ابو تمام – اكام – كف -9 سامي – ناربون – زا -10 عل – حج – نشجب – سيرا -11 عمس – بم – مداد – حبل -12 شتره – اف – يريم – ار -13 رنح – ركيكة – بعشتا -14 باهيا – بويا -15 ايلي شويري - بليني

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

كيف نتحوّل من كيان إلى دولة؟

اعتاد اللبنانيون منذ اعلان لبنان الكبير ان يسمعوا من المسؤولين في خلال الحروب المتنقلة بين المناطق وفي ما بينها، في ذروة الاحداث والفتن، بوجود الاحتلالات والوصايات المتنوعة ومن دونها، في المحاضرات السياسية والاكاديمية والعقائدية والاقتصادية، او في اثناء تقديم مشروعات متعددة لانظمة حكم جديدة، مع الخلافات "المركّبة" على الطائفية والمذهبية والقومية وفي التاريخ والجغرافيا، وما الى هنالك من مناسبات، مواقف وتصريحات وموضوعات جدلية راكمها اللبناني في قاموسه الذي يتضمن مسميات كثيرة ومفردات وتعابير لا تنضب مثل: الكيان اللبناني، الوطن، ميزات لبنان في التعددية الثقافية والحضارية والدينية والاجتماعية".

لماذا هذه المقدمة؟

انها طبعا توطئة لقراءة متأنية في كيفية مقاربة المواطن اللبناني لـ"لبنانه". وقبل تحديد هذه المقاربة، لا بد من شرح مختصر لمعنى ثلاث كلمات هي:

1- الكِيان: وهو ارض الوطن بحدوده المعروفة ومقوماته السياسِية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

2- الوطن: هو المكان الذي يولد فيه الانسان ويقيم مع جماعة من الناس، يربطه بهم التاريخ والحدود الجغرافية والمصالح المشتركة والشعور بالانتماء الى المكان. لا يدعم هذا الانتماء ويعززه الا الشعور بأن هذا "الكيان - الوطن" يحمي الانسان.

3- الدولة: هي مجموعة من الافراد يمارسون نشاطهم على "كيان وطني" جغرافي محدد، يخضعون لنظام سياسي يتولى شؤون الدولة وحمايتها. وتشرف الدولة على كل الانشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية، والتي تهدف الى تقدمها وازدهارها.

التبجح ان لبنان هو كيان او وطن امر طبيعي، لكن من دون تحويل هذين، الكيان والوطن، الى "دولة" بكل ما للكلمة من معنى سيُبقي اللبنانيين بكل فئاتهم ومجتمعاتهم اسرى التقوقع الجغرافي "كيانيا"، والخشية من الاخر "وطنيا"، وهذا بالطبع سيؤسس لخوف مشترك بعضهم من بعض وعلى المستقبل، عندها يتطلع الجميع الى طلب المساعدة الخارجية بكل انواعها، وستكون لها تبعات استلحاقية سلبية، تحكمها المصالح المتضاربة والمتناقضة، ولا تؤسس الا الى مشروعات حروب وأحداث وفتن بين اللبنانيين، تنتهي في كثير من الاحوال بوصايات سياسية، عسكرية واقتصادية، جميع اللبنانيين خبروها، لا بل شاركوا فيها واستفادوا منها الا لبنان "الدولة"، لأن مبدأ بناء الدول هو عكس ذلك تماما، لا بل نقيضه.

تلك حقيقة مرة لا احد مستعد للاعتراف بها، واكبر دليل على ذلك الاستمرار في اعتماد سياسة التباعد ورفض التلاقي او الحوار الا بشروط، والكل يسأل هل الحوار في حاجة الى شروط مسبقة للجلوس الى طاولة واحدة من اجل الاتفاق على بناء دولة؟

اللاحوار في بلد تسوده الخلافات هو امر غير صحي على الاطلاق، والاستمرار في وضع العراقيل امامه ممن يمسك بزمام الامور في لبنان والتشبث بعدم التنازل لمصلحة بناء دولة، كلها امور تساهم في تعميق الانهيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وتوسيعها لتصبح خندقا كبيرا في وادي الجحيم.

المنطقة، في شقيها الشرق الاوسطي والادنى، تتحضر لمرحلة طويلة الامد من الاستقرار العسكري السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومعظم دول تلك المنطقة تطور قوانينها الاجتماعية والحقوقية والانسانية، عدا عن البدء بإصلاحات ادارية واقتصادية في الشؤون الانمائية والاستثمارية، فضلا عن مشروعاتها الزراعية وتوسيع مساحاتها الخضر والتزامها معايير المحافظة على المناخ.

اما في لبنان، فالقوانين التي عمرها من عمر الكيان لا تطبق ولا تُحدّث. الديموقراطية العريقة تحولت الى اسم مجرد. المياه الجوفية التي تشكل ثروة للبنان امتزجت بعصارات النفايات الكيميائية والعضوية والمجارير. المساحات الخضر تقلصت لمصلحة المدافئ وبلوكات الاسمنت العشوائي. الهجرة اللبنانية تتزايد الى الخارج بوتيرة النزوح الاجنبي الى داخل لبنان نفسها.

الكل يسأل، ماذا ينتظر المسؤولون ليتحاوروا من اجل انقاذ ما تبقى من هيكل، وتحويل الكيان والوطن الى دولة ذات سيادة تواكب ما يجري في المنطقة، بدل ان ينتظروا موفدا من هنا او مندوبا من هناك؟

